وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مطبوعة بيداغوجية في مادة:

التسيير البنكي معمق

موجهة الى طلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: مالية البنوك و التأمينات

من إعداد الدكتور: سحنون خالد

أستاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

– مقدمة

يعد النشاط البنكي من بين أكثر الأنشطة الاقتصادية تعقيدا وحساسية نظرا لتشابك آثاره وتداخلها مع كافة قطاعات الاقتصاد. وفي ظل تحولات العولمة المالية المتسارعة، تجاوزت تأثيرات هذا النشاط الحدود الجغرافية التقليدية لتصبح ذات طابع عالمي، خاصة مع التطورات التقنية غير المسبوقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أتاحت درجة غير مسبوقة من الترابط المالي العالمي.

في هذا السياق، شهد القطاع المصرفي تحولات جذرية في أنماط التسيير والإدارة، ولم يعد دور البنوك يقتصر على الوساطة المالية التقليدية، ولم تعد العمليات التقليدية كافية لضمان الاستدامة والنمو في ظل بيئة مالية تتسم بالتعقيد المتزايد والتقلبات السريعة. بل امتد ليشمل إدارة المخاطر في بيئة العولمة وتحرير الخدمات المصرفية ، وادارة المحافظ الاستثمارية المعقدة، ، والالتزام بمعايير حوكمة صارمة في ظل تشديد المتطلبات التنظيمية. ولهذا اصبح تسيير البنوك اليوم عملية ديناميكية تتطلب إطارا شاملا يدمج بين الأسس النظرية والممارسات التطبيقية المتقدمة لمواجهة التحديات المعاصرة. وإلى تبني استراتيجيات مبتكرة ، وهو ما أدى إلى ظهور جيل جديد من المنتجات والخدمات البنكية المعقدة .

وهكذا، فإن الطبيعة المتغيرة للنظام المصرفي في العصر الحديث مع ما يرافقها من فرص وتحديات تجعل من إدارة هذا القطاع عملية ديناميكية تتطلب موازنة دقيقة بين متطلبات الابتكار وضرورات الاستقرار، وبين استغلال الفرص العالمية وترشيد المخاطر المصاحبة لها.

وبناءا على ماسبق تأتي هذه المطبوعة لمادة " التسيير البنكي معمق " الموجهة لطلبة السنة الاولى ماستر تخصص: مالية البنوك والتأمينات. من أجل تقديم نظرة شاملة عن المفاهيم والجوانب الأساسية لهذه التوجهات باسلوب بسيط بعيد عن التعقيد، حيث تضمنت هذه المطبوعة المحاور الأتية:

- **المحور الاول** : اساسيات حول البنوك و الانظمة المالية
- **المحور الثاني** : العولمة المالية وتحرير الخدمات البنكية
- **المحور الثالث** : الصيرفة والبنوك الالكترونية
- **المحور الرابع** : الاندماج البنكي والخوصصة المصرفية
- **المحور الخامس** : تسيير وادارة البنوك
- **المحور السادس** : ادارة المخاطر البنكية
- **المحور السابع**: قياس تكلفة موارد البنك وطرق جمعها
- **المحور الثامن** : مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية
- **المحور التاسع** : حوكمة البنوك
- **المحور العاشر** : الازمات المالية و النظام المصرفي.

المحور الاول

01

اساسيات حول البنوك و الانظمة المالية

- **البنوك مفاهيم ومنطلقات اساسية**
  - تعريف البنوك لغة واصطلاحا
  - تعريف البنوك التجارية بحسب القانون الجزائري
  - اهمية البنوك التجارية
  - اهداف البنوك التجارية
  - وظائف البنوك التجارية
  - التمييز بين البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات
- **اساسيات حول الانظمة المالية**
  - مفهوم النظام المالي
  - أهمية وفعالية النظام المالي
  - مكونات النظام المالي
  - الوظائف الأساسية للنظام المالي
  - العوامل المؤثرة على استقرار النظام المالي
- **مراجع المحور**

– البنوك مفاهيم ومنطلقات أساسية

تعتبر البنوك التجارية الدعامة الأساسية في بناء النظام الاقتصادي وتمويل الاستثمار للدولة إذ تأتي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية التي لم يكن لها وجود إلا أواخر القرن السابع عشر.ولقد وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة

– تعريف البنوك لغة واصطلاحا

– **التعريف اللغوي**: إنّ كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية (Banko) و تعني مصطبة، ويقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى ليقصد بها: المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات وأصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

أما باللغة العربية فيقال صرف و صارف واصطرف الدنانير؛ بدلها بدراهم أو دنانير سواها، و الصراف و الصيرف و الصيرفي و جمعها صيارفة، هو بياع النقود بالنقود بنقود غيرها. و الصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، و المصرف كلمة محدثة و جمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقتراض أو الإقراض.

– التعريف الاصطلاحي للبنك

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، من وجهة نظر الكلاسيكية تعريف البنك " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. الأولي لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.[2]

و يمكن تعريف المصرف بأنه: مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض، التوفير، المدفوعات، كما توفر لمنشاة الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية.[3]

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.[4]

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**. دار الجامعة الجديدة: جامعة الإسكندرية. 2002.

[2] محمد الصيرفي "**إدارة المصارف**" دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر الطبعة الأولى .الإسكندرية .مصر 2006 ص 7

[3] هشام جبر ،" **إدارة المصارف** " الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2008 ، ص 28

[4] محمد زكي الشافعي ،" **مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية 1982.ص 232.

ويعرف أيضا بأنه المؤسسة التي تتعامل بالائتمان، فهو يحصل على ودائع الغير، ويعطي مقابلها وعود تحت الطلب آو بعد اجل محدد، وهذا الائتمان الذي يقدمه البنك الذي يدخل ضمن أصوله، لأنه يمثل حقا له قبل الغير، فهو بذلك يقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات بغرض التوظيف الاستثماري أو الاستهلاكي، فهي تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار، وهذه المتاجرة في الأموال تسري وفقا لقوانين وأسس متعددة يجب الالتزام بها.[5]

أما من الزاوية الحديثة يمكن النظر إلى البنك أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب , أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي, وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات , وما يتطلب من عمليات مصرفيه وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي ".[6]

- **تعريف البنوك التجارية بحسب القانون الجزائري**

- **قانون رقم 88-06**: عدلت هذه المادة بمقتضى القانون 88-06 في المادة 17 على انه يعد بنكا كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية:

- تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تقوم بعمليات الصرف و التجارة الخارجية مع مراعاة التنظيم والتشريع المعمول به في هذا المجال.
- تتولى تسيير الدفع.
- توظيف القيم المنقولة وجميع العوائد المنقولة وتكتتب بها وتشتريها وتسيرها و تحفظها و تبيعها.
- ترشد وتساعد وعل العموم تقدم جميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها.

- **قانون نظام البنوك و القرض رقم 89-12**: بالنسبة للمشرع الجزائري نجد قانون رقم 89-12 المتعلق بنظام البنوك و القرض قد نص في المادة 15 منه على ما يلي :" البنك المركزي و مؤسسات القرض مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية.

- **القانون النقد و القرض 90-10**: أما ما جاء به القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض حيث نص في المادة 114 على أن البنوك هي شخصيات معنوية تمارس بشكل اعتيادي و رئيسي استقبال رؤوس أموال المتعاملين الاقتصاديين وهي الودائع بمختلف أنواعها، و تقوم بعمليات الإقراض ووضع سائل الدفع تحت تصرف الزبائن وتسييرها.

---

[5] منير إبراهيم هنيدي . **إدارة البنوك التجارية**، ط3 ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،1996 ، ص 5-6

[6] محمد الصيرفي **المرجع السابق** .ص7.

- **الأمر 03-11**:بينما نجد المشرع الجزائري من خلال الامر رقم 03-11 أشار الى البنوك بوظيفتها مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66إلى 69من نفس القانون، وتتضمن هذه العمليات ما يلي :

- تلقي الأموال من الجمهور لا سيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها؛
- منح القروض، وتشكل عملية القرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان؛
- توفير وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن، وتعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال، مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل

- **شروط اكتساب صفة البنك التجاري**

حتى يكتسب البنك صفة التاجر لابد من توافر مجموعة من الشروط منها:

- **الشروط الموضوعية**: وهي شروط متعلقة ببنك كشخص معنوي و الشروط المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين للبنك. أما الشكل القانوني : ان تؤسس البنوك في شكل شركة مساهمة واستبعد الفروع و البنوك الأجنبية المراد إقامتها في الجزائر. أما فيما يخص الحد الأدنى لرأسمال من خلال توفير رأسمال مبدئيا ونقدا والذي يقدر ب 20 مليار دج بالنسبة للبنوك التجارية ، و6 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية .

- الشروط المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين للبنك التجاري (المساهمين و القائمين بالتسيير) بالنسبة للمساهمين حددت الأوصاف ولم يحدد الشروط (النزاهة الاستقامة ، ان يتسموا بسلطة الرقابة و التوجيه ، والقدرة بتغطية العجز...الخ) ، أما بالنسبة للمسيرين ان لا يقل عددهم عن شخصين اثنين وان يكون مؤهلين لذلك مهنيا وتقنيا

- **الشروط الشكلية: ويتمثل أساسا في إجرائيين تنظيميين هما:**

- **الترخيص**: يعطى من طرف مجلس النقد و القرض من خلال تقديم طلب وان يكون مستوفيا لكافة الشروط ومرفقا بملف تحدد عناصره عن طريق تعليمة يصدرها بنك الجزائر. وبعد الرد بالقبول أو الرفض الذي يمكن ان يكون موضوع الطعن .
- **الاعتماد** : الترخيص لوحده لا يكفي بل لابد من وجود اعتماد الذي هو من اختصاص محافظ بنك الجزائر ، يرسل طلب الاعتماد المرفق بالمستندات و المعلومات في اجل أقصاه 12 شهرا من تاريخ تبليغ الترخيص بعد استفاء طالب الاعتماد كافة شروط التأسيس و الإقامة
- **سحب الاعتماد**: هناك حالات يتم فيها سحب الاعتماد و هي :

بناءا على طلب البنك أو المؤسسة. **أو تلقائيا** :

- إذا لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة
- لم يتم استغلال الاعتماد لمدة 12 شهرا
- إذا توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة 06 أشهر

– اهمية البنوك التجارية

تتجلى أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير و ذلك كما يلي: [7]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة
- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطتها تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، و عائد مختلف، و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

– اهداف البنوك التجارية

إن الهدف الرئيسي يتمثل في تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية مما يؤدي لتعظيم أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هنا إنما يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تدنيه المصروفات أو كلاهما معا .وتكمن اهداف البنك في :

- **تحقيق أقصى ربحية** : تسعى ادارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ملائم لملاك البنك، ، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الادارة، هو حجم الارباح التي تحققها .وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الارباح ينبغي أن تكون ايراداته أكبر من تكاليفه.

- **السيولة** : نقصد بالسيولة في البنك، قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان ، والسيولة هي قدرة البنك التجاري على تحويل الأصول شبه النقدية إلى نقد بأقصر وقت ممكن لمواجهة السحوبات المفاجئة من قبل العملاء.

[7] رياض، محمد الشحان .سعيد ،فرحات حمية. **الإدارة المالية و البيئة المعاصرة**. المكتبة العصرية: مصر. 2000.

- **الأمان** : تسعى المصارف التجارية إلى توفير أكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

- وظائف البنوك التجارية

اولا- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

إن البنوك التجارية هي مؤسسات إئتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل و تتلقى ودائع جارية في الغالب ولكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الإقتصاديين (أفراد – مؤسسات) يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب و احتياجتهم فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق بها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة وكذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم[8].

ولقد أدى التقدم الاقتصادي إلى تشعب الوظائف والمهام المنوطة بالبنوك التجارية، وهناك مجموعة كبيرة من الوظائف الملقاة على عاتق البنوك التجارية ونذكر أهمها فيما يلي:

1- **قبول الودائع وفتح حسابات**: يقوم البنك بقبول الودائع على اختلاف أنواعها، التي كما تشكل الودائع النسبة الأكبر من موارد البنوك. وتتمثل في: [9]

- **ودائع جارية** : و هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- **ودائع لأجل** : و هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة و المتفق عليها مسبقا بين البنك و المودع
- **ودائع بإخطار** : و فيها يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.
- **ودائع التوفير** : و هي تلك الودائع التي تشبه الودائع الجارية من حيث عملية من حيث عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق انذار وإن أخدت على شكل حسابات التوفير فيمكن القول أنها تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الإدخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها مسبقا.

2 – **خلق النقود (الودائع)**: إن البنوك التجارية تنفرد بهذه الوظيفة عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، أي أن البنوك التجارية استطاعت أن تزيد من مواردها لمواجهة الزيادة على القروض التي تقوم بمنحها للعملاء.

3- **تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية**: إن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها هي النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، والذي يدر عليه النسبة الأكبر من عوائد البنوك، وهذه التسهيلات تكون:

- **قروض بدون ضمان** : تمنح للمتعاملين الرئيسين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الاصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان.

---

[8] ابو عتروس عبد الحق ."**الوجيز في البنوك التجارية** ".جامعة منتوري .قسنطينة .الجزائر .2000. ص 16

[9] ابو عتروس عبد الحق **المرجع نفسه. ص**16

- **قروض بضمانات مختلفة** : ومنها قرض بضمان السلع مختلفة و قروض بضمان أوراق مالية. وكلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القروض بضمان حقيقي أي يستولي على الأصل المعين للعميل ويستخلص منه مقدار دينه فإن زاد عن قيمته (قيمة القرض) أرجعها له.

- **قروض بضمان شخصي** : فيه يتدخل شخص آخر خلال المقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض عن التسديد وكملا خطة بالنسبة للقروض بضمانات المختلفة في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين الآخرين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة.

4- خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الأذينة): خصم التي تكون آجالها ستة أشهر وأقل، وهذه الوظيفة تنطوي ضمن إطار التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من قبل البنوك التجارية.

5- **بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات)** : تقوم ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابها لأن مثل هذه الأوراق مدرة للأرباح أو تقوم بتلك العملية لعملائها.

6- تمويل التجارة الخارجية: وتتم هذه الوظيفة من خلال فتح الاعتمادات المستندية لعملاء البنك التجاري وإجراء جميع العمليات التي يحتاجها العميل لإتمام الصفقات في التجارة الخارجية.

7- خدمات أمناء الاستثمار: وذلك عن طريق تحصيل وسداد الفواتير والإيجارات وتسديد أي التزامات على عملائه، وممارسات عمليات شراء وبيع العقارات للعملاء.

8- خدمات النفع العام: أي أن يقوم بخدمات تنفع المجتمع كامل، كان يقوم بنشر الإحصاءات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وتأجير خزائن الأمانات و تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم المختلفة وشراء و بيع العملاء الاجنبية.

ثانيا- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :

اتسعت اعمال البنك التجاري و ازدادت نشاطاتها، حيث تفردت النظرة للبنك من انه مجرد مكانا لتجميع الاموال و اقراضها الى مؤسسة مالية تلعب دورا هاما في خدمة الاقتصاد و التنمية. فوظائف البنك التجاري تتمثل فيما يلي :[10]

- تمويل و دعم المشاريع التنموية التي من شانها خدمة المجتمع.
- تحصيل الاوراق التجارية لصالح العملاء.
- تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم المختلفة.
- شراء وبيع الاوراق المالية لحساب العملاء. - الدفع نيابة عن الغير.
- اصدار خطابا الضمان . اصدار الشيكات السياحية.

[10] جميل السعودي، **ادارة المؤسسات المالية المتخصصة**، دار ظهران للنشر و التوزيع، ط 1،الاردن،2010،ص 41.

- فتح الاعتمادات المستندية. – شراء و بيع العملاء الاجنبية.
- خدمات البطاقة الائتمانية. – خدمات الكمبيوتر الحديثة. – تأجير الخزائن الحديدية.
- تحويل العملات للخارج. – دفع الحوالات البرقية و البريدية. – خدمة البنك الالي.
- تمويل الاسكان الشخصي. – ادخار المناسبات.

– التمييز بين البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات

1. التمييز بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى

– البنك يعتمد في عملياته على أموال الغير أما المؤسسات المالية تعتمد في عملياتها على أموالها الخاصة.

– البنك يفتح الحسابات أما المؤسسات المالية لا تفتح الحسابات ولكن تقوم بتوطين عملياتها لدى البنوك.

– البنوك التجارية تخضع لقواعد أكثر صرامة من تلك التي تخضع لها المؤسسات المالية ويظهر ذلك في رأس المال التأسيسي.10 مليار دج للبنوك ، 3.5 مليار بالنسبة للمؤسسات المالية .

– يتطلب من البنوك الانخراط في نظام التامين على الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم ، لذلك يجب ان تكتتب في رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية بعكس المؤسسات المالية، ودفع علاوة سنوية تدفع بحسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 12/31 من كل سنة.

– يقتضي من البنوك التجارية ان يكون لها حساب جار دائن لدى البنك المركزي لحاجات عمليات المقاصة.

2. التمييز بين البنوك التجارية و البنك المركزي

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية. ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:[11]

أ– تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه.

ب– تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.

ج– تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

د– تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي.

[11] سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996 ،ص114–115.

– اساسيات حول الانظمة المالية

موضوع النظام المالي من أهم الموضوعات التي يتناولها الباحثون والمتخصصون في النظم الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي في العصور المختلفة، وقد حظي موضوع النظام المالي بقدر كبير في الدراسة المدققة بذل فيه الباحثون ما وسعهم من جهد محاولين استجلاء غوامضه واستيعاب جوانبه، وتفسير ما بين أيديهم من وثائق تاريخية قد يعارض بعضها بعضاً، وهدفهم من ذلك الوصول إلى بناء كامل لهذا الجانب الأساسي.[12]

حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم ، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة .

– مفهوم النظام المالي

لم يقدم للنظام المالي تعريف محدد، ومن بين التعريفات المقدمة نذكر ما يلي:

النظام المالي يشير إلى البنية والهياكل والآليات التي تدير عمليات التداول وتوزيع الأموال والموارد المالية في اقتصاد معين. يتكون النظام المالي من مؤسسات مالية مختلفة مثل البنوك والبورصات، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، ومؤسسات أخرى. كما يتضمن النظام المالي أيضا السياسات والتشريعات المالية التي تحكم عمل هذه المؤسسات وتنظم سير العمليات المالية[13] .

النظام المالي شبكة من المؤسسات المالية (مصارف، مصارف تجارية، جمعيات البناء،...الخ)، والأسواق (سوق المال، البورصة) التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع . مصرفية، سندات خزينة، أسهم،...الخ) التي تسهل تحويل النقود و إقتراض الأموال وإقراضها".[14]

والنظام المالي هو النظام الذي يقوم بتعبئة الأموال من ذوي الفائض (الإدخار)، واجتذابها إلى الوحدات المحتاجة إلى المال لاستخدامها بكفاءة في مشروعات إنتاجية، والنظام المالي إما أن يكون :[15]

– **نظام مالي مبتدئ غير مباشر(أقل نضجا)** يكون عن طريق الوسطاء مثال :البنوك التجارية، يتوسطون بين المدخرين والمنشآت المستثمرة، فيحشدون الأموال من المدخرين بأن يقدموا لهم تشكيلة من منتجات الودائع .

---

[12] بدوي عبد اللطيف عوض، **النظام المالي المقارن في الإسلام**. المنهل. 2020 ص05

[13] نجلاء عبدالمنعم إبراهيم، عادل مبروك محمد، **مبادئ التمويل والإدارة المالية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي..2025. ص 11-12

[14] آريستوفر باس، برايان لوز، لزالي دايقيز: **معجم الإقتصاد**، سلسلة المعاجم الأكاديمية المتخصصة-أكاديميا، ترجمة عمر الأيوبي، 2005.

[15] نجلاء عبدالمنعم إبراهيم، عادل مبروك محمد، **مبادئ التمويل والإدارة المالية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي..2025. ص 11-12

- **نظام مالي متطور مباشر (أكثر نضجا)**: تكون العملية عرض للمنتجات المالية من المنشآت إلى المدخرين مباشرة دون وسطاء، وهنا تعمل المؤسسات المالية فقط كمسهل للعملية تسمى بنوك الاستثمار) فهي تساعد المنشآت التجارية والحكومات بطرق مختلفة كتصميم وخلق صكوك" تسعرها وتسوقها للمدخرين.

- أهمية و فعالية النظام المالي

النظام المالي له دور أساسي في دعم التنمية الاقتصادية من خلال ضمان تدفق رأس المال بحرية وكفاءة إلى حيث يكون في أمس الحاجة إليه. إنه يدعم الصحة المالية الشخصية، ونمو الشركات، واستقرار الاقتصاد الوطني، مما يجعله حجر الزاوية في البنية التحتية الاقتصادية العالمية. كما تكمن أهمية النظام المالي في تحفيز النمو الاقتصادي حيث يعمل النظام المالي على توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والكبيرة، مما يعزز من خلق فرص العمل والنمو مما يساهم في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة. كما يوفر النظام المالي أدوات تساعد الأفراد والشركات على إدارة المخاطر المالية. و تسهيل التجارة الدولية من خلال أسواق العملات الأجنبية، يتم تسهيل التبادل التجاري بين الدول.

إن الأعوان الإقتصاديون عندما يفاضلون بين إدخاراتهم وإستثماراتهم، يخلقون بذلك إختلافات عامة بين الإدخار والإستثمار، وهذه من الأسباب التي يعود إليها سبب وجود النظام المالي، فتكون الوظيفة الأساسية له هي تحريك الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، ولا يتحقق ذلك في النظام المالي إلا بوجود آليات مساعدة على تدفق الأموال بين الوحدات أوالقطاعات.[16]

أما فعالية النظام المالي فينظر إليها من حيث مقدرة النظام على خلق تعبئة كبرى للإدخار، .مع ضمان أفضل التخصيصات للموارد[17] والنظام المالي الكفء هو ذلك النظام الذي يحقق انتعاشا للنظام التجاري واستقرارا للنظام النقدي الدولي، وأن تفاعل الدعائم الثلاثة للنظام الاقتصادي في إطار متسق ومنتظم يقود في النهاية إلى تعظيم الرفاهية، وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي.[18]

- مكونات النظام المالي

يتكون النظام المالي من عدة مكونات رئيسية، وهي:

1- **المؤسسات المالية** :تعد المؤسسة المالية جزءاً من النظام المالي الذي يخدم المجتمع من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها لممارسة نشاطاته اليومية وتنمية اقتصادياته. وان الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية في

---

[16] لحمر خديجة: **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 6

[17] قدي عبد المجيد: **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ،2005 ،ص260

[18] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي. **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج الأردن، ط1 ،2007 ، ص16-17

ظل هذا النظام هي تحويل الاموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي التي تجمع بين عارضي وطالبي الاموال وايضا من خلال المؤسسات المالية الاخرى التي تتوسط هذه المعاملات مثل (المصارف وشركات التمويل ...الخ)

- **البنوك** :توفر خدمات الإيداع، والإقراض، والتحويلات....الخ.
- **شركات التأمين** : تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وهي تقوم بدور حيوي في عملية النمو الإقتصادي من خلال تحويل المدخرات المتجمعة لديها على شكل أقساط التأمين إلى إستثمارات رأسمالية حقيقية، ويظهر الدور الكبير الذي تقوم به شركات التأمين باعتبارها أحد مكونات النظام المالي من خلال مساهمتها في عمليات التمويل والإستثمار عن طريق إستثمار الفوائض المالية المتجمعة من المؤمن لهم، كذلك من شأن هذه الشركات أن تقوم بتحسين ميزان المدفوعات بفضل عمليات إعادة التأمين التي تكون قد تعاقدت فيها مع شركات تأمين أجنبية، ومن جهة أخرى تساعد شركات التأمين على إستقرار المشاريع ومحاربة التضخم لأن الأموال المتجمعة من المشتركين تؤدي إلى إمتصاص السيولة من الإقتصاد وبالتالي إستثمارها في مشاريع تنموية، كما أن هذه الشركات تقوم بتعويض أصحاب المشاريع عند تعرض مشاريعهم للخطر.[19]
- **صناديق الاستثمار** :تجمع الأموال من الأفراد للاستثمار في أسواق المال.

2- **الأسواق المالية**: وتشمل

- **سوق المال** :يتم فيه تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة.
- **سوق رأس المال** :يتم فيه تداول الأسهم والسندات طويلة الأجل.
- **سوق المشتقات** :يشمل العقود المستقبلية والخيارات لتأمين المخاطر.

3- **الأدوات المالية**: تشمل الأسهم، والسندات، والأوراق التجارية، والعملات الأجنبية، والعقود المستقبلية.

4- **البنية التحتية المالية**: تشمل أنظمة الدفع والتحويل الإلكتروني، وتقنيات التكنولوجيا المالية.

5- **القوانين والسياسات**: الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد كيفية عمل المؤسسات والأسواق.

- الوظائف الأساسية للنظام المالي

لا يقتصر دور النظام المالي في الدولة على التمويل فقط بل يؤدي خدمات مالية أخرى في غاية الأهمية ينعكس أثرها في تنمية الاقتصاد الوطني، من هذه الوظائف تذكر ما يلي :[20]

- **تجميع توفير الموارد المالية**: يوفر النظام المالي منافذ لتعبئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات، مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار .حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود

---

[19] إلهام بوجعدار، **أنشطة بنك الإستثمار وعلاقتها بالأزمة المالية لسنة 2008- دراسة تحليلية**" - مجلة العلوم الإنسانية الجامعة 2012 قسنطينة1 عدد 37 جوان 2012

[20] ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2009 .ص16-17

هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية .ويعتمد النظام المالي في أدائه لهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة .كما يعمل النظام المالي على نقل الموارد المالية من مكان الآخر بتوفير الأدوات التي تسمح بتنقل الأموال من المكان الأقل مردودية إلى المكان الأكثر مردودية.

- **توفير وسائل التسوية والدفع:** حيث يزود النظام المالي الاقتصاد بالوسائل اللازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى .وقد ساهم التطور الذي عرفته مؤسسات النظام المالي في الوقت الحاضر إلى ظهور وسائل دفع جديدة، كالنقود والشيكات الالكترونية .

- **تجميع المعلومات المالية وتحليلها:** يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية .ويؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جدا لأنها توزع على حجم كبير من العمليات، وهو ما يمكن المقرضين والمقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة.

- **تسهيل إدارة المخاطر المالية** : تعمل الوساطة المالية على التقليل من المخاطرة من خلال توزيع و تقاسم المخاطر و التنويع في اختيار الإستثمارات التي تمولها من خلال توزيع الودائع المتاحة للإقراض على مختلف المشروعات الإقتصادية و ذلك وفقا لمحددات الإستثمار و اعتبارات العائد و المخاطرة و السيولة المرتبطة بها الأمر الذي يؤدي الى تخفيض تكلفة المخاطر المجمعة مقارنة بما قد تفضي اليه مخاطر إخفاق مشروع واحد على مستثمر واحد، بالإضافة إلى قدرتها على اختيار الإستثمارات ذات المردود الاعلى و المخاطر الأقل، أي أنها تقلل من المخاطر المالية من خلال ما توفره من فرص أمام المستثمرين لتنويع محافظهم المالية

- **ممارسة الرقابة على الشركات الممولة:** بمجرد حصول المؤسسات الإقتصادية على القروض التي تحتاجها تصبح خاضعة لرقابة أجهزة الوساطة المالية، و ذلك بهدف تقييم أدائها و التأكد من ان التسيير الممارس في هاته المؤسسات يصب في مصلحة المقرضين(أصحاب الودائع) ، تعتبر هذه الوظيفة جد مهمة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بعدم كفاءة الاسواق اي وجود مشكلة عدم تناظر المعلومات التي تقوم في ظلها المؤسسات الإقتصادية الطالبة للتمويل بإخفاء المعلومات الحقيقية المتعلقة بنشاطها، مما قد يعرض اموال المقرضين للضياع أو استثمارها في أنشطة غير مرغوب فيها من طرفهم.[21]

– العوامل المؤثرة على استقرار النظام المالي

استقرار النظام المالي هو أحد أهم الأهداف الاقتصادية. ومع ذلك، هناك عدة عوامل تؤثر على استقراره:

[21] مجاهد كترة، **تأثير تطور القطاع المالي غلى النمو الاقتصادي– دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة–**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،2016 .ص28

- **التضخم**: ارتفاع مستويات التضخم يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية، مما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي.
- **السياسة النقدية** :تلعب البنوك المركزية دورًا كبيرًا في استقرار النظام المالي من خلال التحكم في أسعار الفائدة والسيولة.
- **الأزمات المالية**:مثل الأزمات المصرفية وأزمات سوق الأسهم، التي قد تسبب انهيار النظام المالي.
- **الاستقرار السياسي**:عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تقلبات في الأسواق المالية.
- **التكنولوجيا**:الاختراقات الأمنية والهجمات السيبرانية تهدد أمان النظام المالي.

– مراجع المحور

- آريستوفر باس، برايان لوز، لزالي دايقيز: **معجم الإقتصاد**، سلسلة المعاجم الأكاديمية المتخصصة-أكاديميا، ترجمة عمر الأيوبي، 2005م.
- إلهام بوجعدار، **أنشطة بنك الإستثمار وعلاقتها بالأزمة المالية لسنة 2008– دراسة تحليلية**" – مجلة العلوم الإنسانية الجامعة 2012 قسنطينة1 عدد 37 جوان 2012
- بدوي عبد اللطيف عوض، **النظام المالي المقارن في الإسلام**. المنهل. 2020 .
- جميل السعودي، **ادارة المؤسسات المالية المتخصصة**، دار ظهران للنشر و التوزيع، ط 1،الاردن،.2010.
- رياض، محمد الشحان .سعيد ،فرحات حمية. **الإدارة المالية و البيئة المعاصرة**. المكتبة العصرية: مصر. 2000.
- ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2009
- سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996 .
- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالي**. دار الجامعة الجديدة: جامعة الإسكندرية. 2002.
- قدي عبد المجيد: **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ،2005 .
- لحمر خديجة: **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- مجاهد كترة، **تأثير تطور القطاع المالي غلى النمو الاقتصادي– دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة**–، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،2016.
- محمد الصيرفي "**إدارة المصارف**" دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر الطبعة الأولى .الإسكندرية .مصر 2006
- محمد زكي الشافعي ،" **مقدمة في النقود والبنوك**"، دار النهضة العربية 1982..
- نجلاء عبدالمنعم إبراهيم، عادل مبروك محمد، **مبادئ التمويل والإدارة المالية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي.2025.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي. **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج الأردن، ط1 ،2007 .
- هشام جبر ،" **إدارة المصارف** " الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2008.

المحور الثاني

02

العولمة المالية وتحرير الخدمات البنكية

- **العولمة المالية**
  - مفهوم العولمة والعولمة المالية
  - مظاهر العولمة المالية
  - العوامل المفسرة للعولمة المالية
  - سلبيات العولمة المالية
  - العولمة المصرفية
- **تحرير الخدمات المصرفية**
  - مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية
  - الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية
  - أهداف تحرير الخدمات المصرفية
  - مبادئ تحرير الخدمات المصرفية
  - مزايا وسلبيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية
  - التحديات التي تواجهها البنوك
- **مراجع المحور**

– العولمة

حاول البعض الخلط ما بين العولمة و العالمية باعتبار أنهما شيئا واحدا، فإن العولمة شيء، والعالمية شيء آخر، فالعالمية مجرد انفتاح على العالم، أما العولمة فتعني تجاوز مرحلة الانفتاح على العالم إلى مرحلة الاندماج في السوق العالمي، واحتلال مركز متنام فيه .و بمعنى آخر فهي تعني بداية اختراق الأسواق العالمية ثم التمركز والتوسع فيها وبشكل دائم ومستمر، ومن ثم التمركز الجغرافي واسع المدى مما يحقق الهيمنة والسيطرة.

– مفهوم العولمة والعولمة المالية

العولمة لغة: العولمة على وزن فوعلة، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين.[1]

والعولمة ترجمة لكلمة "Mondialisation " الفرنسية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل (مستوى عالمي)، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة "Globalization" الإنجليزية التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، والمشتقة من كلمة « Glob »[2] بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية..[3] فمصطلح يعني جعل العالم عالما واحدا، موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة .[4] ورأى أحد الباحثين أن العولمة تشير إلى جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم.[5]

العولمة اصطلاحا: هي ليست فكرا إيديولوجيا، أو مذهبا سياسيا جديدا، بقدر ما هي ظاهرة كبيرة نشأت عبر عقود طويلة في ظل النظام الرأسمالي، ولها أوجه وأنماط متعددة جعلها الآن تتوسع باستمرار وتتبع مناهج وأساليب جديدة مدعومة بسرعة تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج والأساليب السائدة والتي يعتبرها عرقلة لمسيرته.[6]

وقد أطلق عليها بعض الكتاب والمفكرين "النظام العالمي الجديد" [7] يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم. يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها

---

[1] محمد عابد الجابري، **العرب والعولمة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998م ، ص 135 .

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد، "**العولمة، المظاهر والمسببات**"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999، ص 52.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، "**الكوكبة ، الرأسمالية العالمية ، مرحلة ما بعد الإمبريالية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص 05

[4] ياسر عبد الجواد، **مقاربتان عربيتان للعولمة**، المستقبل العربي عدد 252 شباط 2000م ص2.

[5] حمدي عبد الرحمان، "**العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، أوت 2000، ص 04.

[6] **قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة**، مجلة الرياض. www.alriyadh.com

[7] محمد سعيد أبو زعرور ، **العولمة** ، دار البيارق – عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 1418هـ – 1998م، ص 13.

المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة".[8]

يمكن تعريف العولمة بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الانسانية من خلال تدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والقوى البشرية والمعلومات.[9] وأن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض من مبادئها فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية، وتأخذ جوانب عديدة نذكر منها:[10]

- حرية حركة السلع و الخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.
- تحول العالم الى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية، اي معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين.
- ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسية كقوة عالمية وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها.
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول .

ويكاد يكون هناك شبه اتفاق بين من تناولوا الظاهرة، بأنها تعتمد على مجموعة من القوى رئيسية هي:

- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم دون أي عوائق على المستوى العالمي.
- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم، بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.
- عالمية الاتصالات والمعلومات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.
- عالمية النمط الاستهلاكي أي حرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.

و هذه القوى متداخلة معا بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال. كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، و اتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي ، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة.

---

[8] أحمد مجدي حجازي ، **العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية**، المؤتمر العلمي الرابع (الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية) المنعقد بجامعة فيلادلفيا في الأردن في مايو 1998م ، المؤتمر العلمي الرابع (الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية) المنعقد بجامعة فيلادلفيا في الأردن في مايو 1998م . ص 3

[9] عمرو محي الدين، **"العولمة والتغيرات الجوهرية فى بنية الاقتصاد العالمي :اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الانتاج الصناعي"** ،سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد(71)،ديسمبر2002،ص 5.

[10] محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 ، ص 31.

– مفهوم العولمة المالية

يمكن تعريف العولمة بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الانسانية من خلال تدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والقوى البشرية والمعلومات[11]. فهي تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، ويتعاظم ذلك التكامل عندما يؤدى الى زيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود وزيادة مشاركة المقرضين والمقترضين المحليين فى الأسواق العالمية.[12] كما تتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي:[13]

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم و السندات.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع و الاقتراض و الودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض و المنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي و تحويلات الأرباح.

– مظاهر العولمة المالية

هناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها:[14]

– **تعاظم دور رأس المال**: حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية و غير المصرفية أصبح الاقتصاد العالمي تديره و تتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناس داك، نيكاي، و غيرها و التي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.

– **ازدياد فوائض رؤوس الأموال**: الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية و هي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لرأس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

– **ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال**: مثل المبادلات و الخيارات و المستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات و غيرها.

– **التقدم التكنولوجي الهائل**: بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله و تحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل و رد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

---

[11] عمرو محي الدين،" **العولمة والتغيرات الجوهرية فى بنية الاقتصاد العالمي :اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الانتاج الصناعي** "،سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي ،العدد(71)،ديسمبر2002،ص 5.

[12]Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- sobaton ,"**financial globalization**: **opportunities and challenges for developing countries**", world bank, Washington D.C.,2001,p1

[13]محمد طيفور، **الآثار المالية للعولمة**، جامعة حلب، سوريا www.alqaly.com/ob7ath?action=contact

[14]رميدي عبد الوهاب، سماي علي، " **العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية**"، الملتقي الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية–" بسكرة21/20نوفمبر2006. ص 08.

- **أثر سياسات الانفتاح المالي:** ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

– العوامل المفسرة للعولمة المالية

يمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية بغض النظر عن الترتيب:[15]

- **صعود الرأسمالية المالية:** ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز, ناسدك, نيكاي, داكس, كيك 40) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

- **بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:** إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

- **ظهور الأدوات المالية الجديدة:** (مثل المبادلات (Swaps) والخيارات (Options) والمستقبليات (Futures)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات) . حيث غدا الاقتصاد العالمي نظاما مفتوحا لا يعرف الحدود ،ولا القيود باتجاه سوق دولي موحد ،تزايدت وتنوعت فيه احجام المعاملات العابرة للحدود، وتعاظمت التدفقات الرأسمالية بين الدول.

- **التقدم التكنولوجي:** يتكامل هذا العامل مع سابقه ،حيث ادى التقدم التقني الهائل الى تضاءل أثر البعد المكاني بسبب التطور الهائل فى وسائل النقل والاتصالات والمعلومات وانخفاض تكاليفها. وزيادة ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

– سلبيات العولمة المالية

- **هروب الأموال الوطنية:** تكمن أهم مخاطر العولمة المالية في تدويل المدخرات الوطنية مما يؤدي إلى خروج المدخرات للاستثمار بالخارج[16] ورغم أن ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج قديمة في البلاد النامية.[17] إلا أن إجراءات التحرير المالي والمحلي والدولي، أصبغ عليها نوعا من المشروعية مع ما ينجم عنها من أثار سلبية على ميزان المدفوعات وقدرة الدولة على التراكم والاستثمار والتدفق الصافي الرؤوس الأموال الأجنبية .

---

[15] رمزى زكى، " **عولمة الأسواق المالية: الفرص والمحاذير للبلاد النامية**"، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت 26-28 ابريل 1999، ص10-25.

[16] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006 .ص 238

[17] ميشيل تو دارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة : د. محمود حسن حسني دار المريخ العربية السعودية، 2006 .ص 811

- **مخاطر تعرض الدول النامية للأزمات المالية والمصرفية:** إن المصاعب التي تواجه بنكاً أو جهازاً مصرفياً في دولة ما، تؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى، مما يزيد من مخاطر سهولة انتقال الأزمة، وسرعة انتشارها، فور إصابة جهاز مالي بالأزمة. والأمر مرتبط هنا بعاملي: العدوى من سوق مالي إلى آخر، وانعدام السيولة.
- **مخاطر تراكم الأموال:** تراكم رأس المال في الدول المتقدمة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه في غالبيته نحو الدول المقدمة، ما يجعل الدول الضعيفة تواجه الشح وهجرة أموالها.
- **مخاطر عولمة المديونية:** حيث عمدت الكثير من المصارف في الدول الكبرى إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، وهذا يعرض تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها نتيجة التقلبات التي تحدث في الأسواق المالية، وقد يعرضها ذلك إلى ارتفاع مديونيتها.
- **مخاطر غسيل الأموال:** العولمة المالية أدت إلى صعوبة تعقب مصادر الأموال، فبرغم من معايير الرقابة، تتم إجراءات تدخل تلك الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة في الدورة الاقتصادية لبلد ما، ما يهدد النمو والاستقرار الاقتصادي.
- **إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:** فمن المتوقع إذا تمت العولمة بشكل كامل ، أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية[18]. أي أن أسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثماراتها في نفس الدولة، كما تتجه الأموال المستثمرة في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب.

- العولمة المصرفية

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي ،بما فيه النشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعادا ومضامين جديدة ، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل ، فالعولمة المصرفية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.[19]

---

[18] Gen Karl Jean. Conséquences politiques sécuritaires de la globalisation colloque international. Mondialisation et sécurité. Commission de défense national. Conseil de la Nation, Mai 2001

[19] ريال زوينة. **الآثار السلبية والإيجابية للعولمة الاقتصادية**. مجلة معهد العلوم الإقتصادية. المجلد 15 العدد 2 .2011 .ص177

إن العولمة ليست إطارا للعمل فقط بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل أيضا، ومن ثم فإن العولمة المصرفية تستند إلى عدة أسباب يتعين معرفتها والإحاطة بها، وفي الوقت نفسه ربطها بالركائز الدافعة لنمو البنك وتوسعه وتفعيل قدراته.[20]

- **أهداف العولمة المصرفية**
- **الهدف الأول**: أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته
- **الهدف الثاني**: أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته
- **الهدف الثالث**: أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

- **تحرير الخدمات المصرفية**

يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث قد سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالة القيود وتخفيفها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات، و التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول.[21]

- **مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية**

يمكن تعريف التحرير الخدمات المصرفية بالمعنى الضيق ، على انه مجموعة الإجراءات التي تسعى الى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي .اما بالمعنى الواسع ، فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية ، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ، وإنشاء نظام إشرافي قوي.[22]

كما تعرف على أنها القدرة على تخطي الحدود كمنتج نهائي –خدمة –أو كعناصر منفردة ضمن سلسلة إنتاج تلك الخدمة من دون حركة مجهزها أو المستفيد منها ، إذا كان المنتج هو الخدمة المالية أو المصرفية فإن إتجار بها يقصد به قدرة الخدمة على تخطي الحدود من دون حركة مجهزها أو المستفيد منها.

- **الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية**

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade related Services (GATS) من النتائج المميزة لجولة أورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصورا على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات.[23]

---

[20] محسن احمد الخضيري، المرجع السابق ، ص 173.

[21] عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ،2001م، ص 109.

[22] سعيد النجار، **السياسات المالية واسواق المال**، صندوق النقد العربي وصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،1994، ص 13.

[23] إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص73.

لقد شملت الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجات" GATS عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها قطاع الخدمات المالية و المصرفية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو المزيد من التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية التي كانت تحول دون تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية وتوسعها مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه المتزايد نحو التحرير المصرفي . ومن ثم أصبح من المتطلبات الملحة على البنوك البحث في الكيفيات و الآليات التي تمكنها من التعامل مع الآثار التي أحدثتها عملية تحرير الخدمات المالية و المصرفية.

-المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها يمكن إيجازها فيما يلي:

- مبدأ الدولة الأولي بالرعاية (Most Favoured Nation): نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الاتفاقية ، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبالتالي فان أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى.[24]

- مبدأ الشفافية (Transparency) : تلزم اتفاقية التجارة فى الخدمات كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية ، ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة. [25]

- مبدأ التحرير التدريجي Progressive Liberalization: يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين ، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية و المعنونة تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

(4) مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية: يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:

أ) تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها و قدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية

---

[24] عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2000م ص85.

[25] سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 94** ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع، 2001م، ص321.

بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية.

ب) تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

ج) تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

(5) مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة: تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضاً بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.[26]

– أشكال توريد الخدمات

تضمنت الاتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات، ولقد استقر الرأي فيها على تحديد أربعة أشكال لتوريد الخدمات تتمثل فيما يلي:[27]

- انتقال الخدمة عبر الحدود: وهو ما لا يستدعي انتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك.
- التواجد التجاري : ويقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك.
- الاستهلاك في الخارج: ويقصد به انتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل أنشطة السياحة.
- انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة : : كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين.

– أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الخدمات .

تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها اتفاقية الخدمات في الآتي:[28]

- قبول الودائع والأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.
- الإقراض بكافة أشكاله بما في ذلك قروض المستهلكين وتمويل العمليات التجارية.
- خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
- الضمانات والالتزامات.
- الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال والشيكات – الكمبيالات – شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.
- المشاركة في إصدار الأسهم وتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار.
- سمسرة العملات.

---

[26] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص115-116 .

[27] محمد حافظ عبده الرضوان، احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999م، ص 412-416.

[28] World Trade Organization, Gats / 49/ Supple. 2, 26 February 1998, p. 389 – 394.

- إدارة محفظة الأوراق المالية.
- الاحتفاظ بالأوراق المالية
- خدمات الائتمان.
- خدمات الحفظ في الخزائن.

– التزامات الدول في اتفاقية تحرير الخدمات المالية

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول**: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية
- **الاتجاه الثاني**: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- **الاتجاه الثالث**: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

واصبحت الدول في اتفاقية تحرير الخدمات المالية ملزمة بـ:

- السماح بإنشاء بنوك مشتركة مع التزام مورد الخدمة الأجنبية (الشريك الأجنبي) بتقديم برامج تدريبية للموظفين
-السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للاحتياجات الاقتصادية وطبقاً للشروط التي حددها وزير الاقتصاد والتجارة والخارجية.
- السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية، شريطة أن لا يكون لها فروعاً قائمة بدولة.

– أهداف تحرير الخدمات المصرفية

هي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، و توفير الأموال اللازمة و الجو المناسب لزيادة الاستثمار و تتمثل في :[29]

- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، و عليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض و تمويل أجنبية و خلق فرص استثمار جديدة ؛

[29] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 14/15 ديسمبر2004، الشلف الجزائر. ص 477

– تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف و أسعار الفائدة .

– جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطور

– تمكين البنوك الوطنية المحلية من الاندماج في الاسواق العالمية.

- مبادئ تحرير الخدمات المصرفية

تقوم عملية تحرير الخدمات المصرفية على :

- **تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة**: و يقصد بتحرير أسعار الفائدة إزالة كافة القيود على تحركات أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا ودنيا لأسعار الفائدة على القروض والودائع، وتركها تتحدد بناء على نقطة التوازن بين العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض وفق آلية السوق بين عارضي الأموال والطالبي عليها للاستثمار .[30]

- **تحرير القروض**: وذلك بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، إضافة إلى إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك التجارية .[31]

- **تحرير المنافسة البنكية**: وذلك بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة ونقلها للقطاع الخاص، مع إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات النقدية والمالية.[32]

– **تحرير الأسواق المالية**: ويشمل إزالة القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المملوكة للشركات المحلية والمدرجة في السوق المالية المحلي، والغاء القيود على إعادة رؤوس الأموال الى الدولة الأم وعلى تحويلات أرباح الأسهم والفوائد والأرباح .

– **تحرير حساب رأس المال**: ازالة الحواجز التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بعملية الاقتراض من الخارج والقضاء على السيطرة على سعر الصرف، والتي تطبق على معاملات الحساب أس المال.

---

[30] مختار بوضياف، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990 –2010)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2012 -2011:ص، 20.

[31] عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر 2011 بجامعة ورقلة، ص: 144.

[32] محمد مدلول علي، علي جابر ابراهيم، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية**، مجلة جامعة بابل، 2008 ،المجلد 15 ،العدد 3 ،ص: 892

- **مزايا وسلبيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية:**

- **المزايا التي حققتها البنوك من تحرير تجارة الخدمات المصرفية:**

– زيادة كفاءة البنوك لانفتاحها على أسواق المال الدولية.

– نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة والذي يصاحب دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي.

– إتاحة الفرصة للبنوك للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية و المحاسبية والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الكوادر المصرفية الأجنبية.

– انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وارتفاع جودتها بسبب المنافسة الشديدة في السوق المصرفي.

– استفادة البنوك من أسواق التمويل الدولية في الحصول على مصادر تمويل بشروط مناسبة وبفائدة أقل تفرضها ظروف المنافسة العالية.

– سلبيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية

- ترك المبادرة لقوى السوق و بهذا يتم القضاء على البنوك العاجزة على التحسين و التكييف باستعمال عمليات الاندماج المصرفي .

– امكانية سيطرة البنوك المؤسسات الأجنبية على السوق المصرفية المحلية، لكونها أكثر كفاءة من المؤسسات المصرفية المحلية و بالتالي تكون الأجنبية أكثر تأثيرا على نفاذ السوق .

– إن تحرير الخدمات المصرفية قد يؤثر سلبا و بطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي.

– قد يؤدي إلى حدوث أزمات للبنوك و أزمات مالية .

– قد تكون السوق المحلية لا تتحمل دخول المزيد من البنوك و المؤسسات المصرفية لأنه يحدث ما يسمى بالوفرة المصرفية و هذا ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات في القطاع.

– قيام المؤسسات المصرفية الأجنبية بالخدمة في القطاعات المربحة فقط .

– التحديات التي تواجهها البنوك

– المنافسة الشديدة مع بنوك ومؤسسات مالية كبرى ذات إمكانيات مالية ضخمة وخبرات فينة متطورة تتيح لها السيطرة على السوق المصرفي.

– حرمان البنوك من قدر كبير من موارد المجتمع من العملات الأجنبية.

– تزايد التعامل في المشتقات المالية، وهي عقود وأدوات مالية يترتب عليها مخاطر متزايدة.

– التخوف من عدم قدرة البنوك على النفاذ والمنافسة في السوق المصرفي العالمي.

– انخفاض ربحية البنوك نتيجة المنافسة الشديدة مما يؤثر في قدرتها على الاستمرار والبقاء.

- مراجع المحور

- إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص73.
- أحمد عبد الرحمان أحمد، "**العولمة، المظاهر والمسببات**"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999.
- أحمد مجدي حجازي ، **العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية**، المؤتمر العلمي الرابع (الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية) المنعقد بجامعة فيلادلفيا في الأردن في مايو 1998.
- إسماعيل صبري عبد الله، "**الكوكبة ، الرأسمالية العالمية ، مرحلة ما بعد الإمبريالية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997.
- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر2004، الشلف الجزائر.
- حمدي عبد الرحمان، "**العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، أوت 2000.
- رمزى زكى، "عولمة الأسواق المالية: الفرص والمحاذير للبلاد النامية"، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت 26-28 ابريل 1999.
- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، " **العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية**"، الملتقي الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-" بسكرة21/20نوفمبر2006.
- ريال زوينة. **الآثار السلبية والإيجابية للعولمة الاقتصادية**. مجلة معهد العلوم الإقتصادية. المجلد 15 العدد 2 .2011 .
- سعيد النجار، **السياسات المالية واسواق المال**، صندوق النقد العربي وصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،1994.
- سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 94** ومنظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع، 2001م.
- عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر 2011 بجامعة ورقلة.
- عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ،2001.
- عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
- عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2000.
- عمرو محي الدين، "**العولمة والتغيرات الجوهرية فى بنية الاقتصاد العالمي :اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الانتاج الصناعي**" ،سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد(71)،ديسمبر2002.
- **قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة**، مجلة الرياض. www.alriyadh.com
- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 .
- محمد حافظ عبده الرضوان، احمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

- محمد سعيد أبو زعرور ، **العولمة** ، دار البيارق – عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 1998.
- محمد طيفور، **الآثار المالية للعولمة**، جامعة حلب، سوريا www.alqaly.com/ob7ath?action=contact
- محمد عابد الجابري، **العرب والعولمة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998م .
- محمد مدلول علي، علي جابر ابراهيم، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية**، مجلة جامعة بابل، 2008 ،المجلد 15 ،العدد 3
- مختار بوضياف، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990 –2010)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2012 -2011
- ميشيل تو دارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة : د. محمود حسن حسني دار المريخ العربية السعودية، 2006 .
- ياسر عبد الجواد، **مقاربتان عربيتان للعولمة**، المستقبل العربي عدد 252 شباط 2000.
- World Trade Organization, Gats / 49/ Supple. 2, 26 February 1998.
- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- sobaton ,"**financial globalization**: **opportunities and challenges for developing countries**", world bank, Washington D.C.,2001.
- Gen Karl Jean. Conséquences politiques sécuritaires de la globalisation colloque international. Mondialisation et sécurité. Commission de défense national. Conseil de la Nation, Mai 2001

المحور الثالث

03 الصيرفة والصيـرفة الالكتـرونية

- مقدمة
- مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية
- ماهية البنك الالكتروني
- أشكال خدمات البنوك الإلكترونية
- المقارنة بين البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية
- مميزات البنوك الإلكترونية
- متطلبات البنك الإلكتروني
- سلبيات البنوك الإلكترونية
- عوامل نجاح البنوك الإلكترونية
- مخاطر البنوك الإلكترونية
- وسائل الدفع الإلكترونية
- أنواع خدمات الصيرفة الإلكترونية
- الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري
- مراجع المحور

– مقدمة

كنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت و بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة و بتكاليف منخفضة مختصرة الزمان و المكان، فالبنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك القائم يقدم خدمات مالية فحسب بل موقعا ماليا تجاريا و إداريا و استشاريا له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية المعاملات أو إتمام الصفقات علي المواقع الإلكترونية و هو يمثل أهم تحدي في ميدان البنوك الإلكترونية و تظهر المنافسة القوية بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية وبين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمة البنوك واختيار الأنسب منها.

وكانت الصور الأولى للأعمال الصيرفة الالكترونية تجري من خلال آلات الصرف الأوتوماتيكية والمعاملات التليفونية ، ثم انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الانترنت لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من الزبائن والمصارف ، إضافة إلى كونها سريعة ومريحة ومتاحة على مدار اليوم أيا كان مكان الزبون.

أما فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لزبائنه عبر الانترنت فتتمثل بالخدمات والمنتجات المقدمة لهم عبر الوسائل التقليدية

– مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية

ان نظم الأعمال الالكترونية تمثل البنية التحتية لأعمال الصيرفة الالكترونية عبر الانترنت ، وذلك عن طريق ما قدمته الثورة الرقمية من نتاج تمثل في (الانترنت، والانترانت، والاكسترانت)، وبسبب هذه المكاسب عدت تقنية الأعمال الالكترونية ،الخيار التقني الأول للمصارف في العالم.

ويعرف العمل المصرفي الالكتروني بأنه" العمل المصرفي الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف والزبون ، وبمساعدة نظم أخرى يصبح زبون المصرف قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال جهاز حاسوب شخصي أو من خلال استخدام أي مضيف آخر ،موجود لديه ، ويسمى بالمضيف، وكل ذلك عن بعد ومن دون الحاجة للاتصال المباشر بكادر المصرف البشري."[1].

يتحدد مفهوم الصيرفة الإلكترونية بأنها " كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل : الهاتف ، والحاسب ، والصراف الآلي ، والإنترنت، والتلفزيون الرقمي وغيرها ، وإلى جانب العمليات التي يقوم بها مصدرو البطاقات الإلكترونية ، وكافة المؤسسات التي تتعامل بالتحويلات النقدية إلكترونياً " [2]

---

[1] وفاء احمد محمد" **القدرة التنافسية للمصارف العراقية الحكومية في ظل التسويق المصرفي الالكتروني دراسة في مصرفي الرشيد والرافدين**" مجلة الإدارة والاقتصاد السنة السادسة والثلاثون، عدد خمسة وتسعون 2013 ص443.

[2] حافظ كامل الغندور ، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية : فكر ما بعد الحداثة** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2003 ، ص 84.

يمكن تحديد مفهوم الصيرفة الإلكترونية E – Banking أو العمل المصرفي الإلكتروني ، على إنه كل العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية ، (كالهاتف ، والصراف الآلي ، والحاسوب ، والإنترنت ، والتلفزيون الرقمي ، ...الخ) ، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية ، وكذلك العمليات التي يجريها مصدّرو بطاقات الإيفاء أو الدفع أو الإئتمان الإلكترونية على أنواعها كافة أو مروجوها ، وأيضاً المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الإلكترونية ومواقع العرض والشراء وتأدية سائر الخدمات الإلكترونية ، للأدوات المالية على مختلف أنواعها ومراكز التسوية والمقاصة العائدة لها .[3]

- ماهية البنك الالكتروني

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الإلكترونية Electronic Banking أو بنوك الأنترنت Internet Banking أو البنوك الإلكترونية عن بعد Remote Electronic Banking أو البنوك المنزلية Home Banking أو البنك على الخط On line Banking أو بنوك الخدمة الذاتية Self-Service Banking أو البنوك الويب.[4] وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده الزبون ، ويعبر عنه بعبارة الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان.

فالبنك الإلكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام أساليب الإلكترونية ،و التي تعد الأنترنت من أهم أشكالها وقد أدى هذا النوع من البنوك إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك ،وكذلك غير نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك وطريقة تقديمها بل أنه غير النقود بمفهومها التقليدي الذي نعرفه ،كما ألغى عبارة شهيرة كان يرددها عملاء البنوك وهي" أنا ذاهب إلى البنك لأن عنوان البنك الإلكتروني عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة هاتف العميل يتصل به من خلال هذا الرقم وعبارة عن عنوان إلكتروني على شبكة الأنترنت العالمية.[5]

– أشكال خدمات البنوك الإلكترونية

حددت مؤسسات الإشرافية الأمريكية و الأوروبية ثلاثة أشكال أساسية لبنك الإلكتروني على الأنترنت هي:[6]

أ– الموقع المعلومات: و هو الحد الأدنى في النشاط الإلكتروني المصرفي، يقدم البنك من خلاله جميع المعلومات الأساسية حول الخدمات المصرفية. وينطوي هذا النوع من الخدمات على المخاطر متدنية نسبيا ،

---

[3] جو سروع ، **العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف بين الضرورات والمحاذير** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2000 ، المجلد 20 ، العدد 238 ، ص 109 .

[4] مفتاح صالح، معارفي فريدة "**البنوك الإلكترونية** "المؤتمر الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة جامعة بسكرة لفترة 27/25 أفريل 2005. ص 07.

[5] معطى الله خير الدين + برقموم محمد" **المعلوماتية والجهاز البنكي**" مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– الجزائر يوم 15/11 ديسمبر 2004 ص 196

6 رياض الفتح الله بصلة" **جرائم بطاقة الائتمان** "دار الشروق . 1995 ص39 .

بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني عبر الأنترنت تمكن أحدا من الدخول إلى شبكة و أنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.

ب– موقع تفاعلي و الاتصالي: ينطوي هذا النمط على مخاطر أعلى في تقديم الخدمات لأنه يوجد فيه نوع من الاتصال المحدود بشبكة وأنظمة معلومات الداخلية للمصرف، حيث يستطيع العميل طلب كشف الحساب، وتقديم طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية ، و الاستقبال البريد الإلكتروني من وإلى البنك....الخ

ج– الموقع التبادلي (التنفيذي): يكون التواصل هنا كاملا بين العميل والبنك من خلال الموقع. وهذا النوع يسمح للعميل بتنفيذ الخدمة المصرفية المطلوبة عبر الأنترنت، حيث يستطيع إنجاز كل معاملاته المصرفية من خلال البيئة الإلكترونية بكامل.

- المقارنة بين البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية [7]

ان وجود الأنترنت و التكنولوجيات الجديدة المترافقة معه، يمكن للبنك تخصيص العلاقة مع العملاء بفضل بنك المعلومات يسمح بإستغلال كافة المعلومات الخاصة بسلوك هؤلاء العملاء و بالتالي التوقع بطبيعة الخدمات التي يطمح إليها العملاء. والجدول التالي يشمل المعايير الأساسية التي من خلالها يتم تمييز بين هذين النمطين من المؤسسات المالية:

الجدول رقم (01) : مقارنة بين البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية

	البنوك التقليدية	البنوك الإلكترونية
تكلفة الاستثمارية	عالية	منخفضة
تكلفة تسيير المعلومات مع العميل	عالية	منخفضة
جودة العلاقة مع العميل	مخصصة	نحو العلاقة أكثر تخصصا
تكلفة الحصول علي عملاء جدد	متوسطة	عالية
وفاء العملاء	عالية	عالية
عدد الموظفين	عالي	منخفضة
كفاءات الموظفين	ضرورية	ثانوية
إنتاجية الموظفين	متوسطة	عالية
إمكانية الالتحاق بالبنك	خلال الأوقات العمل العادية	24سا/24سا
تكلفة المعاملات	عالية	منخفضة
المدة الزمنية اللازمة للمعاملات	طويلة	قصيرة
الاتصال البشري	موجود	منعدم

[7] بن عياد محمد سمير، سماحي احمد " **التكنولوجيا الإلكترونية البنكية : ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية** الملتقى الوطني --المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية -بشار -04 -2005 ص 10

استشارات خاصة	موجودة	منعدمة

المصدر: بن عياد محمد سمير، سماحي احمد " التكنولوجيا الإلكترونية البنكية " المرجع السابق ص 10

وهذا ما يستدل به أن العمل المصرفي على الأنترنت منخفضة التكلفة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية الحديثة، وأكثر توضيح ندرج الجدول التالي الذي يوضح أهمية التكنولوجيا والصيرفة الإلكترونية في تحسين الخدمات المصرفية[8].

جدول(02): تقدير تكلفة الخدمات عبر قنوات مختلفة

قناة تقديم الخدمة	تقدير التكلفة
خدمة عبر فرع البنك	295 وحدة
خدمة من خلال مركز الاتصال الهاتفي	56 وحدة
خدمة من خلال الأنترنت	04 وحدات
خدمة من خلال الصرافات الآلية	01 وحدة

المصدر: ع. مصيطفى ،وآخرون "واقع وأفاق المصارف الإلكترونية " الملتقى الدولي لتجارة الإلكترونية جامعة التكوين المتواصل، ورقلة، أيام 15،16،17 مارس 2004 ص 04

– مميزات البنوك الإلكترونية

ومن أهم المزايا التي تتحقق لتلك البنوك الإلكترونية:[109]

1) إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: دون تقيد بمكان أو زمان معين، وبذلك ألغيت الحدود الجغرافية وكذلك ألغي الوقت الذي كان يعوق كثير من المعاملات التجارية وكذلك إمكانية تلبية إحتياجات هذا العميل من كافة أنواع العمليات المصرفية أيا كان نوعها .

2) تقديم الخدمات مصرفية كاملة والجديدة :تستطيع البنوك الإلكترونية القيام بكافة العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية، بالإضافة إلى كونها تستطيع القيام بعمليات مصرفية جديدة تميزها عن أداء تقليدي.[11]

3) خفض التكاليف: يقر العاملون في المجال البنكي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال البنوك العادية تكلف مالا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال البنوك الإلكترونية، من ثم فإنه من أهم أهداف البنك الإلكتروني هو تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعميل وتحسين جودتها.[12]

---

[8] مفتاح صالح، معارفي فريدة "**البنوك الإلكترونية** "المرجع سبق ذكره. ص 07

[9] منير الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي " **البنوك الإلكترونية** " دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر ،2005 ص 14-15

[10] توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية** ، (الإمارات ، صندوق النقد العربي ، 2003 ، ص 75- 82.

[11] عبد المنعم راضي فرح عزت "**اقتصاديا النقود والبنوك** " البيان للطباعة والنشر الإسكندرية 2001 ص32

[12] معطى الله خير الدين + برقموم محمد "**المعلوماتية والجهاز البنكي**" المرجع سبق ذكره ص 198

4- زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية : مع إتساع شبكة الأنترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الأنترنت الذي يقوم بتنفيذ إجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية مما لو إنتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد الموظفين الذين عادة ما يكونون منشغلون عنه.

- متطلبات البنك الإلكتروني: [13]

1- البنية التحتية التقنية : يقف في مقدمة متطلبات البنوك الإلكترونية و بالعموم أية مشروعات، تقنية البنية التحتية التقنية ،وبنية التقنية التحتية للبنوك الإلكترونية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنية الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات التحتية للدولة ومختلف قطاعات، ذلك أن البنوك الإلكترونية تحيى في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة.

2- الكفاءة الأدائية مع عصر التقنية : هذه الكفاءة القائمة على فهم إحتياجات الأداء وتواصل التأهيلي وتدريبي، وأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة وظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.

3- التطوير والاستمرارية والتفاعلية من المستجدات : ويتقدم عنصر التطوير والاستمرارية ونوعية على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الإلكترونية وتميزها، فالجمود و إنتظار الآخرين لا يتفق مع إلتقاط فرص التميز.

4- التفاعل مع متغيرات و الاستراتيجيات التقنية والإدارية والمالية : والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنية التقنية فقط، وإنما مع أفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تجيء وليد تفكير الإبداعي وليس وليد التفكير النمطي.

5- الرقابة التقييمية : إنه واحد من عناصر النجاح، الإرتكان للقادرين على تقيم الموضوعي، ومن هناك أقامت غالبية المواقع البنوك الإلكترونية جهات منشورة في تخصصات تقنية وتسويقية وقانون والنشر الكتروني لتقيم فعالية وأداء مواقعها ،وتعين أن نحذر في مصيدة الإرتكان .

إن مبادرة المصارف والمؤسسات المالية إلى الإسراع في التكيف مع قطاع المعلوماتية ، ومستخرجات الثورة التقنية سعياً الى الإندماج في الإقتصاد الرقمي ، من أجل تنويع الخدمات والمنتجات وزيادة الأرباح ، يتطلب مجموعة من المقوّمات التي تتلخص في الأتي : [14]

1 – إستقرار سياسي وإقتصادي ومناخ إستثماري وضرائبي ومالي جاذب وملائم .

2 – إدارة حكومية شفافة قادرة على إشاعة الشعور بالإطمئنان لدى المستثمرين المحليين والأجانب

3 – بنى مؤسساتية كنظام قضائي ذي أجهزة متخصصة إقتصادياً وعالمياً ومصرفياً ، قادر على تطبيق القانون وتحقيق العدالة والمساواة بالسرعة الممكنة والمطلوبة .

---

[13] يوسف مسعداوي " **البنوك الإلكترونية** " ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – شلف 2005 ص 332

[14] أحمد سفر ، **التطبيقات المالية للعمل المصرفي الإلكتروني** ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2002 ، ص 45 .

4 – تبسيط المعاملات الإدارية والمالية والضريبية على أساس التسهيل الشفافية .

5 – تشجيع الأفراد والشركات على إجراء عملياتهم المصرفية الكترونياً ، وصولاً الى خفض تكاليف المصارف التي تجريها ، مقارنة مع تكاليف المصارف التقليدية ، والى توفير خدمات قروض وودائع تنافسية ، وكذلك تمكينها من زيادة حجم أعمالها وعدد عملائها .

– سلبيات البنوك الإلكترونية

- على الزبون(المستخدم)أن يكون قادرًا على التكيف مع استخدام الحاسوب(الإنترنت.)
- إتقان الصيرفة الإلكترونية يحتاج إلى استثمار الوقت و الجهد للتعلم.
- تغيير البرامج يتطلب جهد إعادة إدخال معلومات جديدة، ولكن هذا لا يعني عملاء المصارف التي تعتمد على أنظمة الأنترنت، بالإضافة إلى أن المنافسة خفضت من حدة هذه المتاعب، حيث أن برنامج إدارة الأموال الشخصية (***Microsoft Money***) يقبل إدخال معلومات من برامج أخرى.

– عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية

إن إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية يقتضى الإلتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني والتي تتمثل في: [15]

– وجود شبكة عريضة تضم كل الجمعيات ذات الصلة . وتربط بالأنترنت وفقا للأسس القياسية مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.

– وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية ، بداية مع وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركز أو البلد أو التحالفات الدولية .

– وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.

– إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية.

– العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

– مخاطر البنوك الإلكترونية

أما المخاطر التي تنشأ من عمل البنوك الإلكترونية، فيعتبر الخطر الأساسي الذي يوجد في نظام البنك الإلكتروني هو علاقة الموجودة فيما بين العميل والبنك الإلكتروني الذي يتعامل معه، فتلك العلاقة وإن كانت عادية في مظهرها إلا إنها تعدى الخطر الأكبر الذي يهدد ذلك البنك باعتبار تلك العلاقة ما هي إلا بيانات إلكترونية. [16] ولقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي وضع سياسات وإجراءات لازمة لإدارة مخاطر

---

[15] مفتاح صالح، معارفي فريدة "**البنوك الإلكترونية** « المرجع نفسه ص 08 .

[16] منير الجنبيهي ، المرجع السابق، ص 18.

العمليات المصرفية الإلكترونية والرقابة عليها وأصدرت هذه اللجنة خلال سنة 2001 مبادئ إدارة هذه المخاطر وتتمثل هذه المخاطر في[17]:

– **المخاطر الإستراتيجية**: وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الالكترونية

– **مخاطر التشغيل**: يمكن أن تتعرض أنظمة الصيرفة الالكترونية إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب . وتشمل على سبيل المثال لا للحصر مخاطر العمليات، مخاطر فشل النظم والبرامج، فقدان الكوادر البشرية الجيدة، مخاطر التقاضي، مخاطر الاختلاس، مخاطر تبيض الأموال.

– **مخاطر السمعة**: وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية الالكترونية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن. الأمر الذي قد يمتد إلى تأثير على البنوك الأخرى نتيجة عدم مقدرة البنك على الإدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.

– **المخاطر القانونية**: تحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات إلكترونية على سبيل المثال عدم توافر القواعد لحماية العملاء في بعض الدول وغياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية ،ولعل اكبر خطر يمكن إن يواجه البنوك الإلكترونية هو خطر الأمية الإلكترونية ذلك أن فكرة البنك الإلكتروني لا يمكن أن تزدهر وتقوم بدورها في مجتمع يحبوا في هذا المجال إذ لن يكون لذلك صدا لدى عملاء البنوك.[18]

– **المخاطر الأخرى**: يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال حدوثها، فعلى سبيل المثال إن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالزبائن وامتداد نشاط فتح الائتمان إلى زبائن عبر الحدود يزيد من احتمالات إخفاق بعض الزبائن في سداد التزاماتهم.

– وسائل الدفع الإلكترونية

لإتمام أي صفقة أو عملية تبادل لابد من وجود سداد حيث يجب أن يكون هناك طرفين لعملية المتبادل فالأول هو الدافع وهو في الغالب الزبون أما الطرف الثاني فهو البائع أو المنتج أو عارض الخدمة أو السلعة، ومع التطور الذي طرأ علي تكنولوجيا المعلومات ظهرت وسائل لدفع الإلكتروني تدعيما للوسائل العادية بغية المساهمة في تطور أداء النشاط البنكي من جهة وان تكون أكثر ملاءمة لطبيعة و متطلبات المعاملات الإلكترونية .

---

[17] معطى الله خير الدين + برقموم محمد "**المعلوماتية والجهاز البنكي**" المرجع سبق ذكره ص 200

[18] مصطفي كمال طه . وائل أنور بندق "**الأوراق التجارية و رسائل دفع الإلكترونية** الحديثة دار فكر الجامعي، الإسكندرية مصر 2005 ص329

فالمقصود بالدفع الإلكتروني ***e-paiement*** حسب البنك المركزي الأوروبي: "انه كل عملية صدرت وعولجت بطريقة الكترونية " .أما وسائل الدفع الإلكترونية فتعرف على أنها : " مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف و المؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية و النقود الإلكترونية و الشيكات الإلكترونية وللبطاقات الذكية .....الخ[19].

-**بطاقات الإئتمان** : أن بطاقات الإئتمان هي أهم وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ،و التي تغني عن حمل النقود و التعامل بها ، وهذه البطاقات تصدرها مؤسسة أو بنك لصالح العملاء. ولقد إختلفت التسميات التي أعطاها الفقه لهذه البطاقات ،فالبعض يسميها البطاقات البلاستكية ، و البعض يسميها البطاقات اللدائنية , البعض الثالث يسميها بطاقات الوفاء ، و البعض يسميها البطاقات البنكية ، وهناك من سماها بطاقات الائتمان.

و الواقع أن إختلاف التسمية يعكس إختلاف الوظيفة ، فهناك بطاقات تقوم بوظيفة الوفاء فقط ، وهناك بطاقات تقوم بوظيفة السحب النقدي فقط ، وهناك بطاقات تمنح حاملها إئتمانا ، ويمكن الإتفاق بين العميل و الجهة المصدرة ، بإصدار بطاقة تقوم بعدة وظائف أو بكل الوظائف، ولعل هذا ما يدفع إلى إستخدام غالبا مصطلح " بطاقة الوفاء و الإئتمان [20]".

- **النقود الإلكترونية** : هي وحدات نقدية عادية، كل ما هنالك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا أو كما يعرفها البعض أنها وحدات رقمية إلكترونية يتم إنتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص أخر[21] ، هذه الوحدات الإلكترونية تخزن في مكان آمن "هارد ديسك" لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل إستخدام هذه المحفظة في القيام بالبيع أو الشراء أو التحويل[22] .

عرفت شركة إيرنست أنديونغ النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية ،و بعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداوله.[23]

- **الشيكات الإلكترونية** : إنه كما يوحي إسمه (الشيك الإلكتروني) هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التي إعتدنا التعامل بها، والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل

---

[19] مفتاح صالح "**البنوك الإلكترونية** "المرجع سبق ذكره ص09

[20] مصطفى كمال طه ، وائل أنور البندق " **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة** " المرجع سبق ذكره .ص 352

[21] مصطفى كمال طه ، وائل أنور البندق " **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة** " المرجع سبق ذكره . ص 341

[22] معطى الله خير الدين + برقموم محمد "**المعلوماتية والجهاز البنكي**" المرجع سبق ذكره .ص 199

[23] ع. مصيطفى ،س. بلعور ، ع. عزاوي "**واقع وأفاق المصارف الإلكترونية** " المرجع سبق ذكره . ص 07

الشيك ، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم تحويل المبلغ لحسابه[24].

- **البطاقات الذكية:** وهي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة chip حسوبية مزودة بحاسوب مصغر جدا [25]، ويقوم العميل بإضافة القيمة النقدية على هذه الشريحة الموجودة في البطاقة التي تأخذ على عاتقها ، تتبع ومراجعة رصيد الأموال بعد عمليات الإيداع والسحب ، دون الاتصال بالمصرف الذي اصدر البطاقة [26]، ويستطيع المصرف شحن هذه البطاقة من حسـابه عن طريق ATM ، وتخزن عليها كل البيانات المتعلقة بحاملها. [27] هذه البطاقات هي إمتداد لفكرة بطاقات السداد أو البطاقات الإلكترونية[28] .

- أنواع خدمات الصيرفة الإلكترونية

إن تركيز المصرف على تكنولوجية التوزيع المتطورة ، تجعل العميل يحصل على خدماته على مدار الساعة وحول العالم سواء منن منزله أو مكتبه ، كما تقلل الحاجة إلى بعض فروع المصرف ، بحيث تكون قادرة على خدمة العدد المتنامي للعملاء ، كما تخفض الكلفة العامة لعمليات المصرف ومن بين اهم خدمات الصيرفة الالكترونية:

1: أجهزة الصراف الآلي *ATM* : تعتبر آلات الصرف *Automated Teller Machines* أول آلية لأتمتة العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكة من الإتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك[29]، وهو من أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا وإستخداما في مجال الخدمة المصرفية وتعرف بأنها :" محطات طرفية الكترونية متصلة بالحاسب الآلي يتم من خلالها تقديم خدمات المصرفية دون توقف[30]

تتمثل خدمات ATM في تقديم العديد من العمليات المصرفية المتمثلة في (السحب والإيداع، والاستفسار عن الرصيد ، وطباعة كشف الحساب، والتحويل من الحساب الجاري إلى حساب التوفير، ودفع الفواتير للمؤسسات وتسديد الرسوم الحكومية ،و تغيير الرقم السري).[31]

2: نظام خدمة الزبائن عن بعد :طبق نظام البنوك المنزلية لأول مرة عام ***1980*** بواسطة بنك ***United American*** بولاية تينسي الأمريكية ، ويعتمد هذا النظام على ما يعرف بعملية التحويل البيانات

---

[24] منير الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي " **النقود الإلكترونية** " المرجع سبق ذكره. ص 12-13

[25] إتحاد المصارف العربية ، **التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت** ،(لبنان ، اتحاد المصارف العربية،2000)، ص ص 102-103.

[26] وليد الزيدي ، **التجارة الالكترونية عبر الانترنت** ، الطبعة الأولى ، (الأردن ، دار الحامد للطباعة والنشر ،2004) ، ص 40.

[27] سانجيتا سريدار، ترجمة عباس عثمان الخليفة ،((**مستقبل البطاقات الذكية في العصر الرقمي**)) ، مجلة المركزي ، البنك المركزي العماني ، عمان، السنة 20، العدد 3 ، ص 13.

[28] فريد النجار ، وليد دياب ، تامر النجار " **التجارة و الأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** " الدار الجامعية بالإسكندرية .مصر 2006 ص 123

[29] ع. مصيطفى ،س. بلعور، ع. عزاوي "**واقع وأفاق المصارف الإلكترونية** " المرجع سبق ذكره. ص 04

[30] طارق طه **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت**" المرجع سبق ذكره .ص 96

[31] خالد احمد السويدي ، ((**بيت التمويل العربي**)) ،مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان، 2004 ،العدد 287،ص 63.

Modulation/Démodulation حيث يتم ربط الحاسب الآلي للبنك ، بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائط الاتصال (كشبكة الخطوط الهاتفية مثلا) [32].

3: نظام خدمة الهاتف المصرفي: مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم ، أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي ، تستمر هذه الخدمة ***24/24*** في أيام السنة ، وقد تعددت الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي للعملاء ، يسمح للمستعمل بإختيار الخدمة التي يحتاجها إما لمعرفة رصيده البنكي أو ينجز بعض العمليات بنفسه باستعمال ملامس الهاتف[33]، لكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من التعامل مع حسابه أو الخدمات الأخرى التي يسمح بها البرنامج .[34]

4- الصيرفة عبر التلفزيون: يعتبر التلفزيون من الوسائل الناجحة في الإعلام الجماهيري ولذلك تم تطوير نظام التلفزيون ليتيح المراسلة بين المشترك و مقدمي خدمة الإرسال وهو ما اصطلح عليه بالتلفزيون التخاطبي (***interactivetv***) بدأ التلفزيون التخاطبي في الإنتشار في الدول المتقدمة . وكمثال على ذلك قام البنك البريطاني ***HSBC*** بإستخدام التقنيات الصيرفة عبر التلفزيون باستثمارة لمبلغ ***100*** مليون دولار في شبكة أوين التلفزيونية.[35]

5: الوحدات الطرفية عند نقاط البيع *POS*: آلة إلكترونية تمرر بها البطاقة فيتم قراءة بياناتها من الشريط الممغنط خلف البطاقة، وتتصل تلقائيا عن طريق خط تليفوني بالبنك للحصول على الموافقة بتنفيذ العملية ،وتعطي رقم لهذه الموافقة ، او ترفض العملية وتعطي رقم على الرفض [36]،فإذا كان الزبون يحمل بطاقة الإئتمان، فبإمكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص بالبطاقات الإئتمان و الموصول مباشرة مع الحاسب المركزي للبنك المعني، و الذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد ،وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون، بعد أن يدخل الزبون الرقم السري ***PIN*** ، يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة إلى الرصيد حساب المتجر [37]،

6: نظام خدمة الزبائن العملاء عبر الأنترنت : إن العديد من البنوك قامت بتوظيف قدرات شبكة الأنترنت كفروع إلكترونية لها لتقديم خدمات مصرفية متنوعة لعملائها المستهدفين، وهي ظاهرة والتي أطلق عليها بنوك الأنترنت ***Internet Banks***، أو البنوك الفورية ***On-Line-Banks***. [38]

---

[32] طارق طه **"إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت**: المرجع نفسه .ص 280

[33] نعمون وهاب " **تكنولوجيا النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتجية البنوك"** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع و تحديات جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- الجزائر يوم 15/11 ديسمبر 2004 ص 227

[34] احمد سفر، **"العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية** "المرجع سبق ذكره. ص 115

[35] ع. مصيطفى ،س. بلعور، ع. عزاوي "**واقع وأفاق المصارف الإلكترونية** " المرجع سبق ذكره .ص 05

[36] ثناء علي القباني " **النقود البلاستكية** " المرجع سبق ذكره .ص110

[37] نعمون وهاب " **تكنولوجيا النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتجية البنوك** " ص 227

[38] طارق طه " **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت**" المرجع سبق ذكره. ص 287

7: نظام خدمة *E-Swich* : إنها كناية عن خدمة تتمثل في الربط بين فروع المصرف الواحد ، بحيث يتمكن العميل من السحب و الإيداع في حسابه لدى أي فرع من دون حضوره إلى الفرع الذي فتح فيه حسابه ، كذلك الأمر بالنسبة للشبكات ، كما تتمثل هذه الخدمة في ربط البنك و البنوك الأخرى، لتحويل منه وإليه ، وتبادل الرسائل المالية و غير المالية إلكترونيا عبر النظام المشفر و على درجة عالية من الإتقان .

8: نظام خدمة *Swift* * : إنها كناية عن نظام يمكن من خلاله الربط بين بنك والبنوك المراسلة أو البنوك العالمية، وذلك بإرسال و إستقبال الرسائل المالية، و غير المالية عبر هذه الشبكة العالمية[39].مع الإشارة أن هذه الأخيرة أيضا بصدد إعداد إستراتجية للجوء إلى الأنترنت ***Swift Net*** ومع ذلك فان الزمن لما ينطوي عليه من تطوير و تجديد ، كفيل برفع تلك المخاوف[40] .

9- **نظام التحويلات المالية الإلكترونية *EFT*** ** :يعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونية بعملية منح الصلاحية لبنك ما ، للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة و المدينة) إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر ، أي أن عملية .(التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر و أجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق .إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات ؛ ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية بدرجة عالية من الأمن و سهولة الاستخدام والموثوقية.[41]

– المقاصة الالكترونية: المقاصة الالكترونية هي إجراء مقاصة بالصكوك بين المصارف عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للصكوك و بدون أن يجري تبادل الصكوك فعليا ، فهي عملية منح الصلاحية لمصرف ما من قبل مصرف آخر للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر ، يتم تنفيذها من خلال ما يعرف بدار المقاصة الآلية[42]، والتي هي عبارة عن شبكة تربط المصارف المشتركة بنظام التحويلات المصرفية الالكترونية .

– الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري

1- **نظام التسوية الإجمالية الفورية: (*RTGS*)** هو نظام إجمالي لتسوية بوقت حقيقي لأي من أوامر التحويل التي تتم في وقت حقيقي (دون تأجيل) وعلى قاعدة إجمالية (عملية بعملية).[43] وهذه الأوامر تتعلق بالتحويلات مابين البنوك التي تزيد قيمتها الإسمية أكبر أو تكون معادلة **1.000.000** دج والتحويلات المستعجلة الأقل من هذا المبلغ بطلب الزبون.

---

* *SWIFT: Society For World Wide Interbank Financial Telecommunication*

[39] احمد سفر، " **العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية**" المرجع سبق ذكره. ص 157

[40] رحيم حسين ، هواري معراج " **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**" المرجع سبق ذكره . ص 324

** *EFT: Electronique fonds transfert*

[41] نوال بن عمارة "**وسائل الدفع الإلكترونية – آفاق وتحديات–**" المرجع سبق ذكره ص 13

[42] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي ، **البنوك الالكترونية** ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي .2005 ، ص 3

[43] *Document Interbancaire. BA. Procédure Technique Virement R TGS – 01/08/2006*

و يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المسجل الذي وضعة بنك الجزائر والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية ***ARTS***، [44] نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام.[45]

– أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية *RTGS*

يهدف نظام التسوية الإجمالية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية :[46]

- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة .
- إستدراك وتخفيض مخاطر التسديد وخصوصا والمخاطر النظامية.
- تعزيز فعالية تسيير السياسة النقدية وتقوية العلاقات بين المصارف.
- ضمان أمن وسرعة التبادلات وفقا للمعايير الدولية.
- تقليص أجل التسوية ما بين البنوك و تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- مركزية تسيير السيولة اتجاه المساهمين.

2– النظام الجزائري للمقاصة عن بعد *ATCI*: بالموازاة مع تجسيد نظام التسوية الإجمالية الفورية و الدفع المستعجل ، باشرت السلطات الجزائرية بوضع نظام يختص بمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام *de paiement de masse* والمتمثلة في الصكوك ، تحويلات ، إقتطاع ، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية ، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية، و البرمجيات المختلفة .دخل هذا النظام حيز التنفيذ و المسمى " نظام الجزائر للمقاصة المسافية مابين البنوك *ATCI* [47] في 15 ماي 2006.

نظام المقاصة الآلية *ATCI* هي المقاصة الآلية لدفعات النقدية المتعلقة بجميع وسائل الدفع المعروفة و المتداولة (الشيكات ، الأوراق التجارية.) وترتكز المقاصة الالكترونية *la télé-compensation* إلى مبدأين :

– عدم الإستخدام المادي لوسائل الدفع : وذلك إما بمعالجتها بالمسح الضوئي أو عن طريق ملأ نماذج إلكترونية مطابقة من حيث البيانات القانونية و الأساسية الواجب توافرها .

– التبادل الآلي للمعطيات الإلكترونية المتعلقة بالعمليات من خلال أنظمة تشغيل تتكفل بهذه العمليات.

فنظام المقاصة الآلية يعرف من جهة بواسطة مختلف البرامج و المعدات التي يعتمد عليها من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق مجموعة القوانين التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل. فهذا النظام

---

[44] *ARTS : Alegria Real Time Settlement*

[45] – *نظام الرقم 05-04 المؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق ل 13 أكتوبر سنة 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل – المادة 01*

[46] *Revue d'information " APOGEE " Editée par BEA . Avril 2006 N: 03*

[47] *ATCI : Algérie – Tele-compensation Interbancaire*

يخضع إلى القانون المطبق في بنك التسوية الدولية *BRI* والذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية.[48] و أدوات الدفع التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة عن بعد هي: الشيكات، التحويلات ، الإقتطاعات، الأوراق التجارية، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية.

- **أهداف نظام المقاصة عن بعد *ATCI*:**[49]

- تقليص أجال تغطية القيم
- تأمين المبادلات ومواجهة عملية تبيض الأموال ومكافحة الإرهاب.
- عقلنه الإجراءات وتحسين ميكانيزمات تغطية أدوات الدفع من المخاطر الأخطاء وتقليص تكاليف التسيير
- تحسين تسيير الخزينة من خلال التسيير المحاسبي اليومي و إعطاء نظرة شاملة و حقيقية عن وضعية الخزينة
- تعزيز فعالية السياسة النقدية.
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.

---

* *BRI : Banque De Règlement Internationaux*

[48] *Banque d'algerie .Comite de normalisation " Norme interbancaires gestion automatisée des instrument de paiement .janvier 2005*

[49] *Khelil Abderrazek « Le marketing bancaire face au défi des nouvelles technologies » Séminaire international du commerce électronique .Université de Formation continue.. Ouargla le 15/16/17 Mars 2004 p7-8*

– مراجع المحور

- إتحاد المصارف العربية ، **التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت** ،(لبنان ، اتحاد المصارف العربية،2000).
- أحمد سفر ، ((**التطبيقات المالية للعمل المصرفي الإلكتروني**)) ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2002 .
- بن عياد محمد سمير، سماحي احمد " **التكنولوجيا الإلكترونية البنكية : ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية** الملتقى الوطني --المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية -بشار -04 -2005 .
- توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية** ، (الإمارات ، صندوق النقد العربي ، 2003.
- توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية** ، (الإمارات ، صندوق النقد العربي ، 2003) .
- ثناء علي القباني " **النقود البلاستيكية** " الدار الجامعية مصر. 2006.
- جو سروع ،((**العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف بين الضرورات والمحاذير**)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2000 ، المجلد 20 ، العدد 238 . .
- حافظ كامل الغندور ، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية : فكر ما بعد الحداثة** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2003 .
- خالد احمد السويدي ، ((**بيت التمويل العربي**)) ،مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان، 2004 ،العدد 287.
- رحيم حسين، هواري معراج،" **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية** "، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، يومي 14/15ديسمبر2004
- رياض الفتح الله بصلة" **جرائم بطاقة الائتمان** "دار الشروق . 1995 .
- سامر مصطفى ، رهف بدران تعلو" **أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على جودة الخدمة " دراسة تطبيقية** مجلة الإدارة والاقتصاد السنة السادسة والثلاثون –عدد خمسة وتسعون2013 .
- سانجيتا سريدار، ترجمة عباس عثمان الخليفة ،((**مستقبل البطاقات الذكية في العصر الرقمي**)) ، مجلة المركزي ، البنك المركزي العماني ، عمان، 2005 ، السنة 20، العدد 3 .
- طارق طه " **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الإنترنت** " دار الجامعة الجديدة الأزاريطة، مصر، الطبعة الأولى **2007**
- ع. مصيطفى ،س. بلعور ، ع. عزاوي "**واقع وأفاق المصارف الإلكترونية** " الملتقى الدولي لتجارة الإلكترونية جامعة التكوين المتواصل، ورقلة، أيام **15،16،17** مارس **2004** .
- عبد المنعم راضي فرح عزت "**اقتصاديا النقود والبنوك** " البيان للطباعة والنشر الإسكندرية 2001 .
- فريد النجار ، وليد دياب ، تامر النجار " **التجارة و الأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** " الدار الجامعية بالإسكندرية .مصر 2006
- مصطفي كمال طه . وائل أنور بندق "**الأوراق التجارية و رسائل دفع الإلكترونية** الحديثة دار فكر الجامعي – الإسكندرية مصر 2005 .
- معطى الله خير الدين + برقموم محمد" **المعلوماتية والجهاز البنكي**" مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- الجزائر يوم 15/11 ديسمبر 2004 .

- مفتاح صالح، معارفي فريدة "**البنوك الإلكترونية** "المؤتمر الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة جامعة بسكرة لفترة 27/25 أفريل 2005.
- **المقالات**
- منير الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي " **البنوك الإلكترونية** " دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر ،2005 .
- نظام الرقم 05-04 المؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق ل 13 أكتوبر سنة 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل – المادة 01
- نعمون وهاب " **تكنولوجيا النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتجية البنوك**" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع و تحديات جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- الجزائر يوم 15/11 ديسمبر 2004
- نوال بن عمارة "**وسائل الدفع الإلكترونية – آفاق وتحديات**-" الملتقى الدولي لتجارة الإلكترونية جامعة التكوين المتواصل، ورقلة، ايام 15،16،17 مارس 2004.
- وفاء احمد محمد" **القدرة التنافسية للمصارف العراقية الحكومية في ظل التسويق المصرفي الالكتروني دراسة في مصرفي الرشيد والرافدين**" مجلة الإدارة والاقتصاد السنة السادسة والثلاثون –عدد خمسة وتسعون 2013 ..
- وليد الزيدي ، **التجارة الالكترونية عبر الانترنت** ، الطبعة الأولى ، (الأردن ، دار الحامد للطباعة والنشر ،2004 .
- يوسف مسعداوي " **البنوك الإلكترونية** " ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع وتحديات – شلف 2005 .

- *Banque d'algerie .Comite de normalisation " Norme interbancaires gestion automatisée des instrument de paiement .janvier 2005*
- *Document Interbancaire. BA. Procédure Technique Virement RTGS – 01/08/2006*
- *Khelil Abderrazek « Le marketing bancaire face au défi des nouvelles technologies » Séminaire international du commerce électronique .Université de Formation continue.. Ouargla le 15/16/17 Mars 2004 p7-8*
- *Revue d'information " APOGEE " Editée par BEA . Avril 2006 N: 03*

المحور الرابع

04

الاندماج البنكي والخوصصة المصرفية

- **الإندماج البنكي**
  - مفهوم الاندماج والاندماج المصرفي
  - أهمية الاندماج المصرفي
  - مزايا الاندماج المصرفي
  - أنواع الاندماج المصرفي
  - شروط الاندماج المصرفي
  - اجراءات عملية الاندماج المصرفي
  - ايجابيات وسلبيات عمليات الاندماج المصرفي
  - أثر الاندماج المصرفي على الصناعة المصرفية
- **خوصصة البنوك**
  - مفهوم الخوصصة واهدافها
  - خوصصة البنوك وأهدافها
  - مبررات خوصصة البنوك
  - شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك
  - دوافع خوصصة البنوك
  - الطرق المتبعة في خوصصة البنوك
  - مزايا وعيوب خوصصة البنوك
- **مراجع المحور**

- **الاندماج البنكي**

يتميز العصر الحالي بالميل نحو الوحدات الاقتصادية والتنظيمية الكبيرة والعملاقة، وذلك نتيجة ما تقرضه متغيرات هذا العصر من محددات سواء لتقوية كياناتها الاقتصادية أو الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام طوفان العولمة الكاسح وما يحتوي عليه من أخطار تنافسية شرسة تهدد بتدمير الكيانات والمنظمات الصغيرة ، وبذلك فلا سبيل أمام المنظمات والكيانات الصغيرة والمتوسطة أو حتى الكبيرة سوى أن تندمج لتكون كيان عملاق قادر على المقاومة في ظل المنافسة الشرسة، أو تتهاوى أمام الكيانات العملاقة الأخرى، والاندماج يعد أحد الوسائل الهامة والفعالة لتحقيق التركيز الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

– مفهوم الاندماج والاندماج البنكي

– مفهوم الاندماج

إن الدلالة اللغوية لكلمة الاندماج تنبني على معنيين اثنين:اولهما الدخول، أي دخول الشيء في غيره، ومخالطته له، وثانيهما الاستحكام، أو التواؤم والتجانس مع الغير. وجاء في لسان العرب لإبن منظور: فعل دمج يدمج دموجا، بمعنى دخل في الشيء واستحكم فيه. فيقال مثلا: إندمج الشيء وادمج أي: دخل في الشيء، واستحكم فيه.[1] وهو ما أكده الرازي في مختار الصحاح، باب الدال حيث قال: دمج الشيء، دخل في غيره واستحكم فيه.[2] وكلمة استحكم كما ورد في قاموسي المحيط والوسيط،، تطلق على الشيء إذا توثق وصار محكما ومضبوطا ومتقنا.[3]

– الإندماج البنكي

فالاندماج المصرفي يمكن تعريفه من ناحيتين هما:[4]

– **من الناحية القانونية**: يعتبر الاندماج ذو طبيعة عقدية يقوم على الإرادة بين شركتين أو أكثر بمقتضاها يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة. وهو عملية قانونية تتمثل في اتحاد بين بنكين أو اكثر يعملان ويتنافسان في مجال واحد. ويتم هذا الاندماج إما بذوبان إحداهما في الأخر وإما بمزجهما معا في بنك جديد يحل محلهما، ويتم هذا التوحد إما بطريقة الضم او الإبتلاع كما يقول الفقه الفرنسي او بطريقة المزج . وأيا كانت طريقة الاندماج بالامتصاص، بالتجمع، بالتوحيد أو بالضم فإنه يقوم على عناصر التالية :

- شركتان أو أكثر قائمتان قبل الاندماج؛
- اتفاقية اندماج تربط بين الشركات المعنية ؛
- فناء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.

---

[1] **لسان العرب**، ابن منظور مادة دمج، ج/2 بيروت، دار صادر. د.ط. د سنة النشر.

[2] **مختار الصحاح**، الرازي، مكتبة لبنان، طبعة مدققة ، بيروت، لبنان/2004م ص:88

[3] محمد الهواري. **' واقع الوجود الإسلامي بأوربا'**، المجلة العلمية للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث. ع/12.11 رجب 1429هـ ص 229.

[4] بركان زهية، "**الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 2 الصادر في ماي 2005 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2005،ص 174.

- **من الناحية الاقتصادية:** تعددت التعريفات في مجال اقتصاديات المصارف فيما يتعلق بالاندماج المصرفي بين ثلاثة مفاهيم هي: الاندماج، الدمج، الاستحواذ .الدمج يوحي بأن تلك العمليات تتم من خلال تدخل الحكومة أو تنظيم من الجهة الرقابية والسلطات النقدية، أما الاستحواذ فيشير إلى أن عمليات الاندماج تتم بين مصرف كبير وآخر صغير أو أكثر فيذوب المصرف الصغير في المصرف الكبير.

اما في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي تعددت التعاريف على انه: " إتفاق يؤدي الى أتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.[5]

كما عرفه البعض بأنه : " قيام مصرفين أو أكثر بالاتحاد والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما ونطاقا وسعة ، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل ، سواء من خلال تعظيم العائد والمردود والأرباح ، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر ، وتخفيض التكاليف ، واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي، وقدرة أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المكتسبة ، أو التأكيد عليها ، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب ومعدل مرتفع ، وبما يؤدي إلى توفير مؤكدات نجاح المصارف المندمجة ".[6]

يمكن تعريفه على أنه" شراء مصرف ما لمصرف آخر فيسمى المصرف المشتري بالمصرف الدامج والمصرف البائع بالمصرف المندمج، وذلك إما لتشابه المنتجات أو تشابه مراحل عملية الإنتاج أو الرغبة في التوسع في مجال معين[7]

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أنها بنيت على أسس معينة يضمها الاندماج من بينها أنه عقد ينتج عنه انتقال أصول وخصوم المنظمة المدمجة إلى المنظمة الدامجة أو الجديدة وانتقال الشخصية المعنوية للمنظمة أو المنظمات المندمجة أو ذوبانها في المنظمة الدامجة أو اختلاطها مع بعضها لتكوين شخصية جديدة، كما يلاحظ أن بعض هذه التعريفات لم يشترط في كل الأحوال انتقال جميع أصول وخصوم المنظمات المندمجة إلى المنظمة الدامجة أو الجديدة بل يجوز لها أن تحتفظ ببعض أصولها للوفاء ببعض التزاماتها أو خصومها دون أن ينال ذلك من اعتبار العقد اندماجا، أو أن يحول دون تحقيق الأثر المهم للاندماج وهو انتفاء الشخصية المعنوية للمنظمة المندمجة.

---

[5] عبد المطلب عبد الحميد، " **العولمة واقتصاديات البنوك** " .الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية ،2005، ص 153.

[6] محسن أحمد الخضيري ، **الاندماج المصرفي** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 26.

[7] محمود حسين الوادي، إسماعيل يونس يامين، **اقتصاديات الأعمال**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014 ،ص: 283

– أهمية الاندماج المصرفي

– تظهر أهمية الاندماج المصرفي من خلال كبر حجم المصرف اقتصاديا وذلك في تدعيم إمكانياته وقدراته في جميع الاتجاهات وذلك على النحو التالي :

– تحقيق عوائد وأرباح للمساهمين وتخفيض التكاليف التشغيلية .

– إتاحة الفرصة للمصرف المدمج فيه لإمكانية توسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الايداعية والاستثمارية .

– تعزيز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب التخصصي.[8]

– استفاء المعايير الدولية للملاءة المالية (بازل 1 ،2 و3) وزيادة القدرة التنافسية .

– إحداث تغييرات في فرق العمل و السبيل إلى ذلك يكون من خلال التوسع في عملية الاندماج وزيادة مستويات التفاعل بين أعضاء تلك الفرق[9] .

– طريق للنجاح لبلوغ أهداف عملية التحسين المستمر و التحسين يتحقق تلقائيا من خلال الاندماج .

– بعض المصارف تستفيد من عملية الاندماج من خلال الاستفادة من القوانين الضريبية.[10] .

– مزايا الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي عدة مزايا أهمها ما يلي :

– **تقليل المخاطر**: ذلك انه في ظل سياسات التحرر وانفتاح الأسواق ترتفع درجة المخاطر، وتزداد سرعة انتقالها بين الأسواق، بما يعرض المصارف الصغيرة بصورة خاصة لمخاطر التعثر والإفلاس .

– **زيادة رأس مال المصارف المندمجة**: بما يجعلها أقل تأثرا بالمشاكل التي قد تتعرض لها، ويمكنها إدارة العمليات بنجاح .

– **مواجهة المنافسة الدولية**: ذلك أن قيام المصارف الكبيرة جراء عمليات التملك والاندماج، يمكن المصارف المحلية من منافسة المصارف العالمية الكبرى التي تسعى إلى تقوية حضورها بفرض أعمالها ونموها .

– **الدخول إلى أسواق التمويل الدولية**: ذلك أن الوحدات المصرفية الكبيرة هي الأقدر على تطوير الأعمال في الخارج من خلال التوسع والحضور الدولي، الأمر الذي يوفر لها فرص الدخول إلى أسواق عالمية أكبر وأوسع لا يمكن دخولها في حالة المصارف الصغيرة .

– **تحسين عمليات البحث والتطوير** : إن المصارف الكبيرة الناجمة عن عمليات الاندماج تصبح أكثر قدرة على تحسين إمكانيات تمويل البحث والتطوير للأعمال والخدمات التي توسع نطاق الأعمال، وتمكن هذه المصارف من اكتشاف فرص جديدة وتطوير البحث عن مزايا تنافسية جديدة[11] .

---

[8] مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة** ، اتحاد المصارف العربية، القاهرة– مصر، 2009 ،ص: 191 .

[9] إحسان دهش جلاب، كمال كاضم طهر الحسيني، **إدارة التمكين والاندماج** ، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، 132.،: 131ص– ص، 2014

[10] محسن أحمد الخضيري، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2007 ،ص: 47 .

- **تعظيم ربحية المصارف وزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية:** إن عمليات الاندماج المصرفي الناجحة ينتج عنها خفض للتكاليف، وزيادة في الإيرادات وتعظيم في الأرباح، وذلك نتيجة للخدمات التي يقدمها المصرف الجديد وتوسعه في السوق، وقدرته على جذب الفرص التسويقية.[12]

-**تقوية الإدارة والاستفادة من الكفاءات الإدارية:** من خلال إعادة تنظيم وهيكلة المصارف المندمجة، للخروج بإدارة مصرفية قوية قادرة على إنجاز العمل بكفاءة أكثر، إذ يمكن الاستفادة من خبرات بعضها البعض، أو يتم وضع كل شخص في مكانه المناسب، بحيث يؤدي ذلك إلى إنجاح الأعمال التي توكل إليها، فضلا عن تدعيم الكادر البشري بطاقم متميز وقادر على إنجاز تلك الأعمال بكفاءة.[13]

- أنواع الاندماج المصرفي

إن للاندماج صور متعددة وفي كل صور الاندماج يشترط أن تتوفر النية أو الرغبة الحقيقة في الاندماج ، و أيضا توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي ، إن أهم أثر يرتبه هو فقدان الشخصية المعنوية للمصرف أو الشركة المندمجة ومن ثم انقضائها.[14] ومن اهم صور الاندماج:

أولا : الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة وفيها نميز نوعين:

- **الاندماج الأفقي:** يحصل الاندماج الأفقي بين المصارف (أو الشركات) التي تمارس النشاط نفسه والأكثر دقة يحصل في مرحلة الإنتاج نفسها وتنتج السلعة نفسها وتبيع في السوق نفسه، أي العمل في مجالات مترابطة.[15]كما أن الاندماج الأفقي إما أن تقوم به الشركات الكبيرة وقد يحصل بين الشركات الصغيرة من أجل توفير القاعدة المالية الواسعة وزيادة كفاءة المهارات الإدارية.[16]

- **الاندماج المصرفي العمودي الرأسي:** وهو الاندماج الذي يحصل عندما تندمج شركتان تقوم كل منهما بإنتاج سلعة أو خدمة تتكامل مع السلعة أو الخدمة التي تنتجها الأخرى، ويحدث ذلك عندما يقوم الطرفان اللذان يزعمان الاندماج بمرحلة من مراحل الإنتاج، كأن تندمج شركة تقوم بإنتاج الورق مع شركة تتخصص بأعمال الطباعة[17]، إن الاندماج العمودي ليس بعيدا عن الصناعة المصرفية، فبالإمكان أن يحصل بين المصارف

---

[11] أحمد سفر، **التعاون المصرفي العربي التوسع والتكامل** ، مؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت- لبنان، 2008 ،ص- ص: 162-164

[12] قنوع نزار وآخرون، **الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31 ،العدد1، 3 : 104.ص، 2009

[13] زايده مهيب ، **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وتجارية، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2006 ،ص: 648.

[14] عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص173.

[15] Richard Brealey And Stewart Myers, **Principles of Corporate Finance**, 4th Ed., McGraw Hill, Inc, London, 1991, pp. 820-21.

[16] Tevene, **Mergers and Acquisitions**, First Published, Corporate Finance Series, No. 2, 1987, p. 2.

[17] Tevene, op. cit., p. 16.

الصغيرة في المناطق النائية والبنك الرئيسي في المدن الكبرى فتصبح الأولى وفروعها امتدادا للبنك الكبير، وقد يكون الاندماج بشكل تكتل من المصارف المجتمعة في أحدى المناطق أو الولايات.[18] .وقد يشمل ذلك ايضا بنوكا تقدم خدمات مصرفية تقليدية وأخرى تقدم خدمات استثمارية.ومن بين فوائد هذا الاندماج تحسين الكفاءة من خلال تقليل التكاليف وزيادة التنسيق بين المراحل المختلفة من الخدمات المالية.

- **الاندماج المختلط** : هو وليد ظروف المنافسة السائدة بين الاحتكارات التي تقف وراءها الثورة التكنولوجية وما تسببه من عدم التساوي في المنافع والأرباح من استخدام منجزات تلك الثورة. والصناعة المصرفية لا تخرج عن هذا السياق وقد يحصل الاندماج المختلط بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة لتحقيق التكامل مثل الاندماج الذي يحصل بين البنوك المتخصصة مع البنوك العاملة في حقول الاستثمار والأعمال.[19] ومن الفوائد هذا الاندماج تنويع المنتجات والخدمات وفتح أسواق جديدة.

- ثانيا : الاندماج المصرفي من حيث أطراف عملية الاندماج:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع والتي يمكن توضيحها فيما يلي:[20]

- **الاندماج المصرفي الإرادي:** وهو ما يعرف أيضا بالدمج الودي او الطوعي الذي يتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج، حيث تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي المصرف توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج ويتم دفع قيمة الأسهم إما نقداً أو على شكل أسهم لدى البنك الدامج.

- **دمج عدائي:** هو الاندماج الناتج عن قيام أحد البنوك (البنك المغير) بالاستيلاء على أسهم أحد البنوك المستهدفة 'البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه. و غالبا ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغر للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة.[21]

- **الاندماج المصرفي القسري (الاجباري)** : يحدث هذا النوع من الاندماج نتيجة تعثر أحد البنوك مما يلزم السلطات النقدية على اتخاذ إجراءات الاندماج كبديل للإفلاس أو التصفية، فيحدث اندماج في إحدى البنوك الناجحة وذلك وفق قوانين وتنظيمات تشجيعية للاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية أو عن طريق عرض من البنك الدامج لتقديم المساعدة وتحمل كل التزامات البنك المندمج ، يتم هذا النوع من الاندماج تبعاً لظروف استثنائية تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموماً والجهاز المصرفي خصوصاً.

---

[18] اتحاد المصارف العربية، **الدمج المصرفي**، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص81.

[19] اتحاد المصارف العربية، **الدمج المصرفي**، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص81

[20] غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014، :ص257

[21] مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2000،

- **شروط الاندماج المصرفي**

يمكن تلخيص شروط الاندماج المصرفي على المجتمع في النقاط التالية :

- توفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج، وأن يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز للقيام به، مع عدم وجود معارضة أو مقاومة له، ويكون ذلك في ظل توفر الصلاحيات اللازمة والسلطات الكفيلة بإنجاح عملية الاندماج بين مصرفين أو أكثر؛ [22]
- أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية وسوقية واجتماعية، ومعالجة أوجه الاختلال القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج؛ [23]
- تقييم وفحص شامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والأصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة؛
- وضع تصور واقعي وعملي لمراحل عملية الاندماج، وأن يتضمن البرنامج الزمني المناسب له، وكذلك تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية الاندماج والبيئة الخارجية للترحيب به، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج؛
- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها؛
- توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات اللازمة لعملية الاندماج المصرفي؛ [24]
- أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد، وعدم إغفال كل ما من شأنه أن يؤدى إلى متاعب للمصارف المندمجة حالياً أوً مستقبلا؛ [25]
- التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

- **اجراءات عملية الاندماج المصرفي**

وقد درج الفقه القانوني على تقسيم اجراءات عملية الاندماج الى مرحلتين:

اولاً: المرحلة التمهيدية: وتشمل هذه المرحلة إجراءين متتاليين هما: [26]

بروتوكول الاندماج : تبدأ عادة اجراءات الاندماج بمفاوضات ودراسات يقوم بها منتسبي البنوك الراغبة في الاندماج وتستغرق هذه المفاوضات مدة طويلة وتحاط بسرية تامة وتنتهي هذه المفاوضات بتوقيع بروتكول

---

[22] محسن أحمد الخضيري: **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، ط1 ،2007 ،ص81

[23] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

[24] خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2016 ،ص– ص: 115–116.

[25] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2005 ،ص: 172

[26] وليد عيدي عبد النبي ، **الاندماج المصرفي كضرورة للإصلاح المصرفي** ، على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي https://cbi.iq/page 11/110/201537،

اندماج بين البنكين وهذا البروتوكول مجرد من كل أثر قانوني حيث يحدد فقط نوايا الاطراف والسلوك المتبع خلال الفترة الانتقالية السابقة لعملية تنفيذ الاندماج التي تتوج بتوقيع عقد الاندماج. كما يتم انتخاب خبير لإجراء عملي لتقييم الأصول لمجموعة المصارف المندمجة وذلك بهدف توحيد أسس و معايير التقييم.

- **مشروع عقد الاندماج:** يتم اعداد مشروع عقد الاندماج على ضوء ما أسفرت عنه المفاوضات الاولية وما تضمنه بروتوكول الاندماج ويعد هذا المشروع عادة مجلس الادارة او المديرون مع المستشارين والخبراء.وتتضمن مكونات عقد الإندماج، دوافع وأغراض وشروط الاندماج، تاريخ حسب أصول وخصوم البنوك المندمجة، التقرير المبدئي لقيمة أصول وخصوم البنوك المندمجة مع مراعاة القيمة الفعلية للأصول، كيفية تحديد حقوق كل من المساهمين او الشركاء في كل من البنوك الدامجة والمندمجة.

ثانيا: المرحلة التنفيذية: وتبدأ هذه المرحلة بعرض مشروع الاندماج على الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين في كل من البنك الدامج والبنك المندمج لإقراره بالأغلبية ومن ثم التقدم بطلب من الجهة المختصة بالموافقة على عملية الاندماج ويتلو ذلك اجراءات القيد في السجل التجاري ثم شهر اعلان الاندماج للعموم واعطاء مهلة الاعتراض لمن له حق الاعتراض.

- ايجابيات وسلبيات عمليات الاندماج المصرفي

- ايجابيات عمليات الاندماج المصرفي

تبرز أهم ايجابيات اندماجات البنوك في النقاط التالية[27]:

- زيادة قدرة البنك المندمج على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي وتحقق الملاءة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال ورفع قدرته على مواجهة الأزمات والمخاطر.

- زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج ومن ثم زيادة قدرة البنك على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج.

- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية والعالمية.

- تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد المندمج والناتج عن زيادة الأرباح الصافية، وفي نفس الوقت زيادة قيمة السهم الجديد للكيان الجديد في البورصة حيث يرتفع سعر السهم الجديد.

- إتاحة فرصة أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، وزيادة فرص منح التسهيلات للعملاء.

- الارتقاء بالمناخ التنظيمي وتطوير النظم الإدارية، وتحسين مناخ العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق والاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدة المصرفية مما ينعكس إيجابا على الأرباح المحققة وبالتالي تسهيل عملية الدخول في مصاف البنوك الشاملة.

- يسمح الاندماج المصرفي بخلق اقتصاديات الحجم خصوصا في مجال البحث العلمي والتطوير وكذا عولمة الأسواق المصرفية.

---

[27] عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ،2001. ص

– 8 . تحقيق وفرات الحجم (النطاق) سواء تعلق الأمر بالوفرات الداخلية من وسائل تقنية وتكنولوجية أو الوفرات الإدارية فيما يتعلق باليد العاملة.

– سلبيات عمليات الاندماج المصرفي

على الرغم من المزايا والإيجابيات التي تدفع البنوك إلى الاندماج فإن عملية الاندماج المصرفية تحتمل بعض الآثار السلبية التي يمكن أن تسبب للبنوك مشاكل داخلية، ومن أهم الآثار التي يمكن تسجيلها في هذا الصدد ما يلي:[28]

– زيادة المخاطرة الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم .

– زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية .

– قد يترتب على الاندماج المصرفي تركز الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز.

– زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وخطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية دون انخفاضها .

– قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعاً احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة .

– قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعاً غير توازنية دافعة لإختلالات عميقة في السوق المصرفية وإخفاء الدافع على التطوير، مما يؤثر سلباً على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة .

– ومن خلال تتبعنا لدوافع ومزايا وبعض الآثار السلبية للاندماج المصرفية نرى أنه يتعين على البنوك الراغبة في الاندماج القيام بدراسة شاملة عميقة ومتأنية قبل اتخاذ قرار الاندماج وإخضاعه لضوابط ومحددات تضمن سلامة هذا الاندماج.

– أثر الاندماج المصرفي على الصناعة المصرفية

– يمكن تحديد أثر الاندماج على الصناعة المصرفية من خلال ما يلي[29] :

– **أثر الاندماج المصرفي على المنافسة:** ويتوقف ذلك على نوع الاندماج، تعريف السوق، درجة المنافسة فيه و درجة الصناعة الموجودة، الإطار القانوني الحاكم للمنافسة، الظروف الاقتصادية العامة والتغير الحادث في تطبيق قوانين منع الممارسات الاحتكارية خاصة فيما يتعلق بالاندماج، وهذا ما قد ييسر من عملية الاندماج، الأمر

---

[28] غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014، :ص 260-261

[29] سمية عمران عبد الكريم، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الخدمات المصرفية في البنوك التجارية** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، 1 تخصص إدارة الأعمال، أكاديمية السادات– مصر، 2001 -2002 ،ص: 66.

الذي ينتج عنه آثار إيجابية على إعادة الهيكلة المصرفية، بصفة عامة فإن السلطات المسؤولة توافق على الاندماج الذي ينتج عنه إلى زيادة الصناعة وخفض المنافسة.

- **أثر الاندماج المصرفي على إنتاجية وأداء الصناعة المصرفية:** انعكست زيادة إنتاجية المصارف ِ نتاجية الصناعة المندمجة وتحسن أداءها و جودة خدماتها وكفاءتها بعد الاندماج بشكل إيجابي في أداء وا المصرفية- 3 .أثر الاندماج على أسعار الفائدة: إن المصارف التي تعمل في الأسواق الأكثر تركزا تدفع أسعار فائدة منخفضة على الودائع، ومن ثم فإن اندماج المصارف يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على الودائع .

- **أثر الاندماج على العمالة:** يؤثر الاندماج على إنتاجية العمال ومستوى رضاهم، وذلك من خلال تأثيره على مستوى التوظيف، الأجور وجودة بنية العمل، فيقل رضى العمال والموظفين إذا قلت الوظائف المتاحة أو انخفضت الأجور والدخول الحقيقية، أو حدث تدهور في نسبة العمل والعكس بالعكس .

- **أثر الاندماج على كفاءة نظام المدفوعات الداخلية:** الاندماج يقلل من عمليات المدفوعات لأنه يقلل من عدد المصارف، ويساعد على عمل شبكة معلوماتية كفؤة وشبكة مدفوعات إلكترونية، وبالتالي فإن عملياته السنوية سوف تتم بسرعة وكفاءة، وبالتالي تزيد الكفاءة لنظام المدفوعات في النظام المصرفي مع انخفاض عدد المصارف، كما تزيد الكفاءة لأن الاندماج يساعد على انتقال الموارد إلى المصارف الأكثر كفاءة في عملية التشغيل .

- **أثر الاندماج المصرفي على تمويل المشروعات الصغيرة:** في هذا الصدد إن لم يكن هناك انخفاض في حجم الائتمان المقدم إلى المصارف الصغيرة بعد الاندماج، بالنسبة للمصارف الأخرى يؤدي إلى زيادة الائتمان الممنوح في أسواق المصارف المحلية، على عكس أن الصدد الذي أظهر أن الاندماج بين المصارف الكبيرة أدى إلى انخفاض حجم الائتمان الممنوح للمصارف الصغيرة، قد أوضحت الدراسات التطبيقية أن المصارف الصغيرة تقدم قروض لصغار العملاء في حدود 9 % بينما المصارف الكبيرة تقدم هذه القروض في حدود 2 %فقط من إجمالي القروض.

- **خوصصة البنوك**

تحول القطاع المصرفي هو جزء من التحول الاقتصادي العام المتمثل في التحول إلى اقتصاد السوق بعد زوال دوافع الملكية العامة، وتعرف خوصصة البنوك على أنها " توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح رأس مال البنك كله أو جزء منه للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة "، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار أحد البنوك المراد خوصصتها وطرحه للاكتتاب العام بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الإستعابية للبورصة، بمعنى أن خوصصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط.

- **مفهوم الخوصصة واهدافها**

- **مفهوم الخوصصة**

إن الخوصصة من مصطلحات التي شاع استعماله في الأدبيات الغربية و الأدبيات العربية و لهذا المصطلح عدة مرادفات و هي التخاصية، التخصصية، و التخصيص، و الخصخصة . وظهر مصطلح الخوصصة لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1983م. إلا أن جذوره ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة واسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات، مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب. أما عام 1996م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل للملكية العامة إلى القطاع الخاص، وكان ذلك في الولايات المتحدة عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة، مبتدئة بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن[30].

و هناك عدة مفاهيم للخصخصة تختلف حسب رؤية الدولة و هدفها من الخصخصة نذكرها فيما يلي :[31]

- **أولا**: الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة وزيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد وذلك من خلال تصفية القطاع العام كليا أو جزئيا أو بإتباع أي أسلوب آخر في عملية الخوصصة، وتوسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة ولكن بنسبة معينة فقط .

– **ثانيا** : الخوصصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح.

---

[30] ضياء مجيد **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية** مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص. 9

[31] غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014، ص 243

– **ثالثا** : الخوصصة عكس التأمين بمعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، فمعظم البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل تأميمها .

– **رابعا**: الخوصصة تعني التخلص من القطاع الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق المواكبة النظام العالمي الجديد والتحرر الاقتصادي.

– أهداف الخوصصة

إن اتباع سياسة الخوصصة لا تكون بطريقة عشوائية ولكن في هذه العملية الغرض منها تحقيق العديد من الأهداف منها: [32]

– تحسين الكفاءة الاقتصادية وهذا بالاعتماد على آليات السوق والمنافسة.

– تخفيف الأعباء المالية للدولة نتيجة القطاع العام الخاسر هذا بتوفير موارد مالية لتمويل قطاعات أخرى.

– توسيع حجم القطاع الخاص لأنه يلعب دورا فعالا في عملية التنمية.

– تطوير الأسواق المحلية وتوسيع قاعدة الملكية.

– توفير موارد لتخفيض الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه.

– الاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي.

– خوصصة البنوك وأهدافها

– خوصصة البنوك

خوصصة البنوك فتعني توسيع قاعد الملكية من خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة الأوراق المالية، و بالتدرج لخلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية و تحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خوصصته لسبب أو لأخر مثل "اختيار أحد البنوك المفلسة " ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله و خصومه على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأسمال هذا البنك كمرحلة أولى، ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص جزئيا أي تدريجيا أي خوصصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط (جزئية). [33]

أي أن هناك خوصصة جزئية وخوصصة كلية، الخوصصة الجزئية يقصد بها " تخلي الدولة عن جزء من ملكية البنوك بمعنى إدخال عناصر من القطاع الخاص إلى البنوك العمومية، وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى

---

[32] بعلوج بولعيد. **اشكالية خوصصة البنوك** في كلية الاقتصاد وعلوم التسيير. امعة قسنطينة. الجزائر

[33] عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك و اقتصاديات العولمة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص ص 204- 205 .

سيطرتها على الرقابة الجزئية والكلية لهذه البنوك "، ويقصد بالخوصصة الكلية " تحويل البنوك كليا إلى بنك خاص محلي أو أجنبي[34]."

– أهداف خوصصة البنوك

من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خوصصة البنوك نذكر ما يلي:[35]

– تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي بالاهتمام بتمويل المشروعات الأكثر ربحية بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة و تحسين الجودة .

– تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية ، فأسهم البنوك تلقى ثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة، فزيادة طرح أسهم البنوك العامة في البورصة يؤدي إلى زيادة المعروض من الأوراق المالية و زيادة سعة السوق و تطويرها كما تؤدي إلى تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم . بالإضافة الى والاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي.

– تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، فالخوصصة تؤدي إلى تحرر القرار الإداري سواء في المجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية فتحرير الإدارة و زيادة درجة استقلاليتها يزيد من قدرة البنوك على المنافسة و التطوير و استعمال التكنولوجيات المتطورة و هذا ما أثبته نجاح كل من البنوك المشتركة و بنوك الاستثمار و الأعمال و فروع البنوك الأجنبية

– ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية ، فقيام الدولة ببيع جزء من ملكيتها يزيد من حجم إراداتها التي ستخدمها في استثمارات معينة و بالتالي تتفرغ الدولة للقيام بوظائفها الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها للقطاع الخاص .

وبطبيعة الحال فإن تحقيق هذه الأهداف كلها تعد أمرا غير معقول لأنه في بعض الحالات يحصل تضارب بينها وإذا حاولت الدولة تحقيقها جميعا قد تؤدي إلى فشل العملية إذا كانت الدولة ترغب في تحسين كفاءة إدارة الشركة ورفع كفاءتها . كما أن عملية الخوصصة تتطلب الشفافية التامة في عملياتها لأنها تعطي مصداقية للعملية وتجعل الثقة في العملية لدى كل الأطراف المعنية .

- مبررات خوصصة البنوك

تجد ظاهرة الخوصصة في القطاع المصرفي، على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، مبرراتها في العيوب والنقائص التي تلازم البنوك العمومية والمتمثلة حسب رأي مؤيديها ، في ما يلي:[36]

---

[34] دوفي قرمية .**طرق وإجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها –دراسة تجربة فرنسا، مصر والجزائر** – الجزائر مجلة اقتصاديات المال والاعمال العدد السادس جوان 2018.ص 646

[35] عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك و اقتصاديات العولمة** ، المرجع السابق، ص 222 .

[36] حمادو بن نعمون ، **خوصصة القطاع المصرفي : أسبابها وتداعياتها على النظام المالي**، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 34 جوان 1025 ،مجلد ب، ص.ص.309-332

- ضعف الحوافز التي تشجع مسيري البنوك العمومية على بذل الجهد اللازم من أجل زيادة العائد وخفض التكاليف خلافا لما هو عليه الحال في البنوك الخاصة .

- تعاني البنوك العمومية من ضعف رقابة المالكين ، فالمكلف بالرقابة فيها لا يتمتع بحوافز كافية تشجعه على ممارسة رقابة فاعلة ، فالجهد الذي يبذله في سبيل ذلك لا يجني من وراءه عائدا موازيا مقارنة بالمساهم في البنوك الخاصة ، يضاف إلى ذلك عدم جدوى الأساليب العلاجية المتبعة مع المسيرين عند تشخيص حالة سوء التسيير .

- إن الجهات السياسية أو الحكومية التي تضطلع بمراقبة نشاط البنوك العمومية في الغالب تتغاضى عن الأداء السيئ لهذه المؤسسات ولا تمنع عنها أي نوع من الإعانات المالية، والنتيجة هي أن البنوك العمومية لا تواجه أي قيود مالية بسب سوء التسيير مما يشجعها على التمادي .[37]

كما دفعت المشاكل الكامنة في القطاع المصرفي المملوك للدولة العديد من الدول إلى التفكير، على الأقل، في خصخصة هذه البنوك. وبغض النظر عن مكان خصخصة البنوك وطريقة إجرائها، فإنها تواجه جميعها مجموعة مشتركة من المخاوف والقضايا. وتشمل هذه:[38]

- نوع عملية الخصخصة المستخدمة: بيع الأصول، أو طرح أسهم عامة
- إمكانية وكيفية تفكيك الأنظمة المصرفية المملوكة للحكومة، و خاصة أنظمة البنوك الأحادية.
- كيفية التعامل مع محفظة قروض منخفضة الجودة للغاية، ومعظمها متعثر.
- ضمان مستوى محسن من الكفاءات الإدارية في النظام،
- جذب رأس المال والخبرات الخارجية (غالبا الأجنبية) إلى النظام المصرفي.

– شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك :

وتتلخص أهم ضوابط نجاح خوصصة البنوك فيما يلي :[39]

- لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخوصصة .
- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته بفعالية، فالخوصصة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية.
- اختيار الأسلوب الأمثل لخوصصة البنوك وهذا بالنظر إلى مسائل نسب الملكية وجنسية الملاك .

---

[37] *William L.Megginson : " **The economie of bank privatization** ", Journal of Banking and finance, No29, 2005, page 1931-1980.*

[38] *William L.Megginson : " **The economie of bank privatization** ", Journal of Banking and finance, No29, 2005, page 1931-1980*

[39] غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014، ص 251

- العمل على تطوير الجهاز المصرفي ليكون أكثر تكيفاً مع العولمة من خلال التوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية المصرفية على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للبنك أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية وبالتالي لا بد من أن يسير برنامج خوصصة البنوك تدريجياً .
- أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي .
- دعم عملية الخوصصة بالقوانين اللازمة خصوصاً ما يتعلق بدعم المنافسة ومنع الاحتكار .
- تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وكذا زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.

لكي تكون عملية خوصصة البنوك ناجحة يجب توفير بعض الجوانب المتمثلة في:

- اصلاح المحيط الخارجي الذي تتعامل معه البنوك ونعني بذلك الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي يتطلبها الانتقال نحو اقتصاد السوق.
- اختيار اسلوب الخوصصة المناسب الذي يتماشى مع هدف الدولة وظروفها الاقتصادية.
- الإعداد والتجهيز لعملية الخوصصة وهذا بتهيئة البنك لعملية الخوصصة بتطبيق الخطوات الضرورية والمتمثلة في (تشخيص حالة البنك ،استيفاء المتطلبات القانونية ،اعادة الهيكلة المالية، اعادة هيكلة الأصول ،اعادة هيكلة شؤون الموظفين واخيرا ضمان مساندة وتعاون الادارة وهذه العملية هي اساس نجح الخوصصة وتقوم بها بيوت خبرة مختصة في هذا المجال.
- إعادة هيكلة البنوك المراد خصخصتها حل مشكلاتها ضمان حقوق العاملين فيها أن تكون الخصخصة جزئية أي تدريجيا بمعنى عدم حدوث خروج مفاجئ للقطاع العام .
- عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجانب على البنوك المحلية .
- إصدار بعض القوانين لعدم المنافسة ومنع الاحتكار القطاع المصرفي .
- تفعيل نظام التأمين على الودائع وهذا لزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولتزداد قدرة البنوك على المنافسة وتزداد أرباحها وتقل مخاطرها .
- استخدام التقنيات المصرفية الجديدة وتطوير الجهاز المصرفي لمسايرة التطورات العالمية و التكيف
- تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته وسيطرته على السياسة النقدية, دون أن تخل الخصخصة بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية و المالية .
- ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي للوقوف ضد أي أزمات في سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي .
- استخدام التقنيات المصرفية الجديدة وتطوير الجهاز المصرفي لمسايرة التطورات العالمية و التكيف مع العولمة .

– دوافع خوصصة البنوك

أصبح الكثير يرون أن المشاكل الاقتصادية سببه تدهور القطاع العام و فشله و أصبحوا يرون الخوصصة كوسيلة ناجحة لحل هذه المشاكل و لكن المشاكل الاقتصادية ليست هي الدافع الوحيد.

– **الدافع الاقتصادي** : إن الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة تزيد من الكفاءة و ترفع من الأداء و تؤدي إلى تحسين الجودة، كما قد يكون الدافع الأساسي هو فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية و من بين المؤشرات الدالة على ذلك حالات التضخم و البطالة و العجز في الميزانية . كما تعتبر الخوصصة مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي و الدخول في إطار آليات السوق. و زيادة التوجه نحو العولمة و التحرر الاقتصادي و إزالة القيود أمام حركة الأموال و خاصة مع توقيع معظم الدول على اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية

– **الدافع المالي** : تقوم الدولة بتقديم الخدمات العامة و هي تعاني من عبء هذه الخدمات في الميزانية و قيامها بالخوصصة سيخفف عليها هذه الأعباء و بذلك تتفرغ الدولة إلى الأنشطة الاستراتيجية التي لا يمكن التنازل عنها إلى القطاع العام، و يمكن اعتبار الخوصصة مصدر لتمويل الخزينة من خلال بيع الشركات التي تملكها .

– **الدافع القانوني** : تعتبر الخوصصة وسيلة لتحرر القرار الإداري من السلطة السياسية و من السيطرة الحكومية.

– **الدافع الاجتماعي** : في ظل القطاع العام تحدث بعض التقصيرات من طرف العمال كالإهمال و التواكل بالإضافة إلى عدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكفل الاجتماعي و في ظل القطاع الخاص يمكن إيجاد نوع من التحفيز الشخصي على الإنتاج و القضاء على السلبية و تحقيق الإنظباط، و شدة المحاسبة تكون من صالح العمال بحيث تؤدي إلى إنتاج أكثر و بتكلفة أقل و بجودة أعلى و بالتالي تزيد الأرباح و هنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المؤسسة

– الطرق المتبعة في خوصصة البنوك

هناك عدة طرق لخوصصة البنوك نذكرها فيما يلي[40] :

1. **التنازل في السوق المالية** :يكون التنازل في السوق المالي مؤطرا قانونا ومدعما بتنظيمات الأسواق المالية وتتم عملية الخوصصة بتقنيتين أساسيتين، إما عن طريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابل للارتفاع أو البيع عن طريق سعر محدد وذلك كما يلي:[41]

أ– **البيع بالمناقصة** :تتم عملية البيع بالمناقصة بايجابيات نظرية تتم على أساس السوق، كما أنها تتجنب تثبيت سعر إصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للبنك في حين يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، ويعاب على هذه العملية أنها معقدة ولا تشجع صغار حاملي السندات بالإضافة إلى أن وجود مستثمرين أساسيين يحد

---

[40] دوني قرمية .**طرق وإجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها –دراسة تجربة فرنسا، مصر والجزائر** – الجزائر مجلة اقتصاديات المال والاعمال العدد السادس جوان 2018

[41] كمال رزيق، رحمون بوعلام، **تقنيات وأساليب خوصصة المصارف**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة –منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، 6 و 7 جوان 2005 ،ص: 3

من المنافسة بقصد اكتساب أسهم بأدنى الأسعار، أما إذا تم طرح الأسهم لأول مرة في البورصة فإن السعر الاسمي يحصل على تخفيض مبلغ الضريبة بطريقة تضمن الاكتتاب لمجموع الأسهم المطروحة في السوق.

ب- **البيع عن طريق سعر محدد** :يكون السهم مسعرا مسبقا، ومن إيجابيات هذه الطريقة أنها تؤمن دخلا معلوما ومحددا مسبقا للدولة كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، وتتم عمليات التنازل وفق هذا الأسلوب من خلال عرض عام للبيع وعرض عام للمبادلة من خلال الاكتتاب العام وهو انتقال الحيازة من الدولة إلى مشتركين خواص سواء كانوا مقيمين أو غير المقيمين .و خوصصة البنوك عن طريق البورصة تعتريها مجموعة من المخاطر وهي كما يلي:[42]

- خطر نزع الملكية المالية؛
- تحمل تكاليف جد مرتفعة؛
- يصعب على السلطات المعنية الحفاظ على سلطة التأثير على سير العملية؛
- تتطلب العملية سياسة اتصال وثيقة وقوية؛
- ضرورة ملائمة الظروف الاقتصادية وأوضاع البورصة

وتحقق مجموعة من المزايا نذكرها فيما يلي:

- توسيع عدد المساهمين من خلال طرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرين سواء كانوا أفراد أو عمال لدى البنوك، أو مستثمرين أساسيين محليين أو أجانب؛
- إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخوصصة عن طريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وإمكانية إطلاع المستثمر ين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه؛
- سيولة السندات عن طريق إمكانية تداولها في البورصة أو عن طريق مبادلتها بأسهم البنك المخوصص؛
- توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية

2. **التنازل خارج السوق المالية** [43]: تتم عملية الخوصصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو لمجموعة من المستثمرين المختارين، واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي له ثلاثة جوانب :

- قلق اتجاه استقرار وضع المساهم وخاصة في مجال المؤسسات المالية؛
- البحث عن شريك فيما يخص قاعدة تقوية رأس المال، نشاطات مكملة، توسع جغرافي ....؛
- مساعدة المؤسسات التي هي في طريق الإفلاس

وتستخدم هذه الطريقة لعدة أسباب منها

---

[42] كمال رزيق، رحمون بوعلام، **تقنيات وأساليب خوصصة المصارف**، نفس المرجع ،ص: 3

[43] كمال رزيق، رحمون بوعلام، **تقنيات وأساليب خوصصة المصارف**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة –منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، 6 و 7 جوان 2005 ،ص: 4

- استحالة البت في العملية على مستوى البورصة وهذا في حالة عدم أهلية هذه الأخيرة لذلك أو إمكانية إحداث خلل في السوق أو بسبب ضعف كفاءة المؤسسة المعنية؛
- محاولة الحفاظ على بعض الرقابة على نشاط المؤسسة المصرفية؛ [محاولة دفع المؤسسة المصرفية للاستمرار عن طريق رفع الأرباح؛
- ضرورة إعادة هيكلة البنك .

3. **خوصصة الإدارة:** وذلك بالاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، و يمكن للدولة أن تقدم الأموال اللازمة الخاصة بالبنك بحيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مجموعة من المهارات الإدارية الضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية، وتتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه والتخلص من أعباء التسيير اليومي للبنوك والنفقات الإضافية.[44]

4. **البيع لمستثمر رئيسي:** يستخدم هذا الأسلوب من أجل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته، نظرا لما يتميز به المستثمر الأجنبي من الإمكانيات الواسعة والتكنولوجيا المتطورة والالتزام بتطوير البنك فنيا وتكنولوجيا، مع الإنفاق على البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين وتطوير النظم المتبعة في العمل مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك، ويستخدم هذا الأسلوب طالما أن البنك المركزي يتمتع بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي والمالي وحماية أموال المودعين وضبط المعروض النقدي والسيولة و الرقابة الفعالة[45].

– مزايا وعيوب خوصصة البنوك[46]

– مزايا خصخصة البنوك

– أجرت العديد من المنظمات استطلاعاتٍ ووجدت أن خصخصة البنوك ستُحقق نتائج إيجابيةً إلى حدٍ كبير. دفع ذلك الحكومات إلى دراسة خصخصة البنوك. ومن بين أسباب ضرورة خصخصة الحكومة لبنوك هي:

- تبين أن البنوك في القطاع الخاص أكثر تقدماً وتعمل بشكل أكثر فعالية من البنوك في القطاع العام.
- يختار المستثمرون الأجانب البنوك في القطاع الخاص بدلاً من البنوك في القطاع العام عند القيام بالاستثمارات.
- إن البنوك في القطاع الخاص أكثر صرامة إلى حد كبير فيما يتعلق بالإقراض والاحتيال.
- تعتبر البنوك في القطاع العام أقل قدرة على المنافسة من البنوك في القطاع الخاص.
- إن البنوك في القطاع الخاص جادة للغاية تجاه عملها ومسؤوليتها، وهو ما يحتاج إلى تحسين في معظم البنوك في القطاع العام.
- تتبع بنوك القطاع الخاص مفهوم المخاطر الأقل.
- ومن شأن الخصخصة أيضًا أن تساعد في تخفيف العبء على حكومة.

---

[44] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص – ص:217

[45] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص – ص:217

[46] Utsah Sharma ، **A Simplified Guide on Bank Privatisation in India**. **https://www.urbanmoney.com/banking/privatisation-of-banks**

– عيوب خصخصة البنوك

تتمتع بنوك القطاع الخاص بفعالية عالية، لكنها تفشل أحيانًا. وتؤدي خصخصة البنوك إلى عدة ظروف سلبية، منها:

- سوف تعاني الطبقة المتوسطة والفقراء مع تركيز البنوك المخصخصة على زيادة أرباحها.
- كل مؤسسة، سواءً في القطاع العام أو الخاص، تعاني من مشاكل هيكلية. وليس بالضرورة أن يكون بنك القطاع الخاص خاليا من الاحتيال.
- في الوقت الحاضر، يضع معظم العملاء ثقتهم في بنوك القطاع العام بدلاً من وضع مدخراتهم في البنوك الخاصة.
- تركز البنوك في القطاع العام عادة على الرعاية الاجتماعية، في حين أن البنوك في القطاع الخاص تضع الربح كهدف أساسي لها.
- إن العديد من المبادرات الحكومية، ، لم تعمل بشكل مناسب وكانت ناجحة إلا لأنها تم تنفيذها في بنوك القطاع العام.
- إن الإفراط في استخدام المحسوبية، والذي من شأنه أن يؤثر على الخدمات المصرفية، هو عيب آخر من عيوب الخصخصة.

– مراجع المحور

- اتحاد المصارف العربية، **الدمج المصرفي**، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.
- إحسان دهش جلاب، كمال كاضم طهر الحسيني، **إدارة التمكين والاندماج** ، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2014.
- أحمد سفر، **التعاون المصرفي العربي التوسع والتكامل** ، مؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت – لبنان، 2008.
- بركان زهية، "**الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 2 الصادر في ماي 2005 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
- بعلوج بولعيد. **اشكالية خوصصة البنوك** في كلية الاقتصاد وعلوم التسيير. امعة قسنطينة. الجزائر
- حمادو بن نعمون ، **خوصصة القطاع المصرفي : أسبابها وتداعياتها على النظام المالي**، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 34 جوان 1025 ،مجلد ب.
- خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2016 .
- دوفي قرمية .**طرق وإجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها –دراسة تجربة فرنسا، مصر والجزائر** – الجزائر مجلة اقتصاديات المال والاعمال العدد السادس جوان 2018
- زايده مهيب ، **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وتجارية، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2006 .
- سمية عمران عبد الكريم، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الخدمات المصرفية في البنوك التجارية** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، 1 تخصص إدارة الأعمال، أكاديمية السادات – مصر، 2001 –2002 .
- ضياء مجيد **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية** مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك و اقتصاديات العولمة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ،2001.
- عبد المطلب عبد الحميد، " **العولمة واقتصاديات البنوك** " .الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية ،2005.
- غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014.
- قنوع نزار وآخرون، **الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31 ،العدد1 .2009.
- كمال رزيق، رحمون بوعلام، **تقنيات وأساليب خوصصة المصارف**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة –منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، 6 و 7 جوان 2005 .
- **لسان العرب**، ابن منظور مادة دمج، ج/2 بيروت، دار صادر. د.ط. د سنة النشر.
- محسن أحمد الخضيري: **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، ط1 ،2007 .
- محمد الهواري. **' واقع الوجود الإسلامي بأوربا'**، المجلة العلمية للمجلس الأوربي للإفتاء و البحوث. ع/12.11 رجب 1429هـ.
- محمود حسين الوادي، إسماعيل يونس يامين، **اقتصاديات الأعمال**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2014 .
- **مختار الصحاح**، الرازي، مكتبة لبنان، طبعة مدققة ، بيروت، لبنان/2004م .
- مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة** ، اتحاد المصارف العربية، القاهرة – مصر، 2009 .

- مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2000،
- وليد عيدي عبد النبي ، **الاندماج المصرفي كضرورة للإصلاح المصرفي** ، على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي https://cbi.iq/page 11/110/201537،

- Utsah Sharma ، **A Simplified Guide on Bank Privatisation in India**. **https://www.urbanmoney.com/banking/privatisation-of-banks**
- Tevene, **Mergers and Acquisitions**, First Published, Corporate Finance Series, No. 2, 1987
- *William L.Megginson : " **The economie of bank privatization** ", Journal of Banking and finance, No29, 2005, page 1931-1980*

المحور الخامس

05 تسيير وادارة البنوك

- **مقدمة**
- **ادارة الاصول والخصوم في البنك التجاري**
  - مفهوم ادارة الأصول والخصوم في البنوك
  - أهمية إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية
  - أهداف إدارة الأصول و الخصوم
  - الصعوبات المؤثرة في إدارة البنك لأصوله و خصومه
- **القوائم المالية للبنك التجاري**
  - اولا- الميزانية
  - ثانيا- الأنشطة خارج الميزانية
  - ثالثا – قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
  - رابعا- جدول تدفق الخزينة.
  - خامسا- جدول تغير الأموال الخاصة
  - سادسا- ملحق الكشوف المالية
- **ملامح العملية الإدارية الحديثة في المصارف**
  - مفهوم تقيم الأداء
  - أهمية عملية تقييم الأداء في البنوك
  - الموازنة بين الفاعلية و الكفاءة
  - أهم مؤشرات تقييم أداء في البنوك التجارية
  - معضلة الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية
- **قائمة المراجع**

– مقدمة

نشأت البنوك كمحصلة لظروف اقتضتها التطورات الاقتصادية والمالية، باعتبارها ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الوطني, فالبنك هو نظام إداري مصمم للعمل من أجل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف فهو يشتمل على مدخلات تتمثل في موارد بشرية ، نظم معلومات مصرفية مختلفة مادية ومالية من جهة ومخرجات تتمثل في الخدمات المصرفية المتنوعة من جهة اخرى. وللتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري، فلابد من إدارة سيولة البنك، إدارة رأس مال البنك، إدارة أصول(موجودات البنك)، إدارة خصوم(مطلوبات البنك)، إدارة مخاطر البنك.

– ادارة الاصول والخصوم في البنك التجاري

تضمن عملية إدارة الأموال في المصرف إدارة الاصول والخصوم الذي يتسم بالتغير المتواصل مع استهداف تعظيم العائد وتدنية تعرض المصرف للمخاطرة. ولابد أن تكون هناك درجة كافية من المرونة لمواجهة التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف والخارجة منه. [1]

– مفهوم ادارة الأصول والخصوم

تعد عملية إدارة الأصول والخصوم ابتكار تم تطويره من طرف الفاعلين في مجال الصرافة والتأمين، حيث أظهرت الأزمات المالية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أهمية إدارة المخاطر في اتخاذ القرارات حيث قام المدراء التنفيذيون خلال هذه الفترة باستحداث فرق خاصة داخل المؤسسات المالية مكلفة بإدارة المخاطر. [2]

وتهدف عملية ادارة الأصول والخصوم إلى تنسيق القرارات المالية للمؤسسة بطريقة تجعل الأصول والخصوم للمؤسسات يحدد المستوى الأمثل للمخاطر والعوائد المتوقعة في إطار القواعد الاحترازية التي يضعها المشرع. [3] كما تعرف عملية إدارة الأصول والخصوم هي عملية التخطيط و والتنظيم والتحكم في أحجام الأصول والخصوم وتواريخ الاستحقاق ومعدلات الفائدة وعوائدها لتقليل من المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة مع الحفاظ على الربحية عند مستوى مقبول. [4]

ان ادارة الموجودات والمطلوبات المصرفية عبارة عملية توزيع الاموال المتاحة على عناصر الاستخدام المختلفة (النقدية ، الاستثمار في الاوراق المالية ، منح القروض والتسهيلات المصرفية ، والاصول الاخرى لتحقيق هدف الموازنة السيولة والربحية . [5]

---

[1] خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف**، دار وائل للنشر ، عمان – الاردن ، 2015.ص 28

[2] Adam, A. (2007). **Hand book of asset and liability from models to optimal return strategies**. wils.p 13

[3] Marine, C.-H. W. (2005). **Asset and Liability Management for banks and insurance companies**. **usa**: John Wiley & Sons, Inc . p04

[4] Monnie, B. (2003). **Liquidity and Asset Liability Management in Savings Services for the Poor**. Washington D.C: PACT. P 295

[5] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الاردن ،2012، ص 135

كما ان إدارة الأصول والخصوم بالبنك تسعى إلى قياس مخاطر أسعار الفائدة و السيولة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية والتحوط لها، وخاصة المخاطر التي تنشأ عن العمليات التجارية للبنك (القروض، وخطوط الائتمان، ودائع العملاء، حسابات التوفير، وما إلى ذلك .كما تتضمن إدارة الأصول والخصوم جانبين:[6]

- إدارة الخصوم فتعنى بالطريقة التي ينتهجها البنك للحصول على هيكل تمويلي مناسب بأقل التكاليف، و يعتمد أساسا على طرق و استراتيجيات فعالة لجذب الودائع بمختلف أنواعها .
- إدارة الأصول تعنى بتوزيع الأموال المتاحة للبنك من مختلف المصادر بين البدائل الاستثمارية المختلفة مثل النقد، والأوراق المالية، القروض، والأصول الثابتة لتحقيق أعلى دخل ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة، إلى جانب المحافظة على سيولة مناسبة لمواجهة أي خروج للأموال دون أي تعديل في جانب الالتزامات.

– أهمية إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية

تعد إدارة الأصول والخصوم في البنوك ذات أهمية بالغة نظرا للطبيعة الفريدة لميزانيتها العمومية، والتي غالبا ما تتميز بالتزامات قصيرة الأجل (مثل ودائع العملاء) وأصول طويلة الأجل (مثل القروض). تستخدم إدارة الأصول والخصوم لمزامنة آجال استحقاق الأصول والخصوم وحساسيتها لأسعار الفائدة، مما يُخفف من مخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة والسيولة.وبالتالي، فإن إدارة الأصول والخصوم الفعالة لا تضمن بقاء البنك في خضم تقلبات السوق فحسب، بل تساعد أيضا في مواءمة استراتيجية أعماله مع رغبته في تحمل المخاطر، مما يعزز النمو في نهاية المطاف ويحقق الأهداف الاستراتيجية.

ولرفع درجة كفاءة العمليات ادارة الموجودات والمطلوبات وبنسب عالية يتطلب الامر من البنك القيام بتشخيص التحديات التي تواجه العمل المصرفي الحالي والتي يمكن حصرها بما يلي[7] :

- ضعف الرقابة على البنوك مما أدى إلى ارتفاع درجة العسر للبنوك .
- ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية، ومع المؤسسات المالية داخل الإطار الإقليمي للدولة خارجها .
- التوسع في تقديم الخدمات مما يؤدي الى تنويع احتياجات واتساع المنافسة في تقديم خدمات مبتكرة ، وهذا و هذا يرفع درجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك.
- ارتفاع كلفة العمل المصرفي بسبب سياسة ارضاء العملاء بدفع فوائد مرتفعة للعملاء وتخفيض نسبة العمولات وزيادة نفقات الترويج .
- زيادة حساسية الاموال لتحركات اسعار الفائدة، بسبب ارتفاع الوعي الاستثماري لدى الافراد.
- التطورات التكنولوجية مما قد يترتب على تلك التطورات ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة شراء المعدات والماكينات الحديثة متعددة الخدمات، كالصراف الآلي، الأدوات والبرامج الحاسوبية ذات التكنولوجيا المتطورة.

ويعود زيادة الاهتمام بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية إلى أسباب عديدة منها: [8]

---

[6] Julien Vintzel, **Gestion des Risques Bancaires Gestion actif – passif**, Sciences-Pro 2009-2010, p:05

[7] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الاردن ،2012، ص 138 -139

- ضيق هوامش الفائدة بسبب المنافسة المتزايدة بين العديد من المؤسسات المالية .
- تزايد اهتمام العملاء بنوعية الخدمة التي يريدونها وكفاءة تقديمها مع توفر بدائل للاختيار فيما بينها.
- تزايد المخاطر بسبب المنافسة، و إلى ارتفاع كلفة الأموال وانخفاض مردود الخدمات البنكية .
- إدراك البنوك بأن سلامة الاستثمارات والقروض وحدها أصبحت لا تكفي لضمان نجاح البنك.
- النمو في المنتجات المالية الجديدة المتداولة في الأسواق الموازية مقابل الأسواق المنتظمة.

– أهداف إدارة الأصول و الخصوم

تسعى إدارة الأصول والخصوم إلى تحقيق العديد من الأهداف :

– تعظيم درجة التوافق والارتباط بين متغيرين (الربحية السيولة) فهذان المتغيران يعتبران عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في البنك، فكل توفيق بين الأصول والخصوم يولد معدلا معينا من الربحية ويعرضها لمستوى معين من الخطر و يولد معدلا معينا من السيولة ويعرضها لمستوى معين من الامان .

– تحقيق التوازن بين الموارد المالية كرأسمال البنك وودائعه وبين استخدامات الموارد المالية كالقروض وغيرها، فهذه الإدارة تسعى إلى توزيع علمي دقيق للموارد المالية بين أصول سائلة وقروض واستثمارات مختلفة، كما أنه يجب الانتباه إلى أن الموارد ذات الأجال المتوسطة والطويلة يتم إقراضها الأجال متوسطة وطويلة، والموارد ذات الأجال القصيرة يتم استخدامها أو إقراضها الأجال قصيرة.

– المحافظة على استمرار صافي دخل الفوائد والعمل على زيادته من خلال الحصول على أكبر عائد من منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية .

كما تهدف إدارة الموجودات والمطلوبات الى ما يلي[9] :

– تعظيم الأرباح والعائد على حقوق الملكية ضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من مخاطر السوق، ومنها أسعار الفوائد ، وأسعار الصرف، وأسعار السلع الأولية، ومخاطر السيولة للتمكن من الوفاء للمودعين ، ومخاطر الائتمان ، ومنها تعثر العملاء .

– تحقيق نمو سليم، وبشكل تتحقق معه أرباح تساهم في تحسين نسب الربحية ومؤشراتها في المركز المالي للمصرف، مترافقا مع عدم التضحية بجودة الخدمة المقدمة .

– التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية قصيرة الأجل وطويلة الأجل والموضوعة من قبل مجلس إدارة المصرف .

وبالتالي فإن إدارة الموجودات / المطلوبات تأخذ بالاعتبار جميع البنود في جانبي ميزانية المصرف، وكذلك البنود خارج الميزانية ، فإدارة المطلوبات تشمل الودائع ، والاقتراض من الآخرين، ورأس المال، وبالمقابل فإن إدارة

---

[8] خالد الزعبي، **إدارة الموجودات والمطلوبات**، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي ، 2009، ص 02

[9] الشماع ، خليل ، **إدارة الموجودات / المطلوبات** ، برنامج معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، 2004 ، ص 205 .

الموجودات تشمل النقدية ، والقروض الممنوحة لعملاء المصرف ، والمحفظة الاستثمارية، والموجودات الثابتة، وعلى المصرف أن يأخذ بالاعتبار الربحية والمخاطر في كل أنشطته المتعلقة بجانبي الميزانية.

– الصعوبات المؤثرة في إدارة البنك لأصوله و خصومه

تواجه البنوك صعوبات تؤثر في نشاطها حين تقوم بدور الوساطة بين الدائنين والمدينين لديها، ومن المصاعب[10] :

أولا– السيولة والاستحقاق :إن التباين بين طبيعة الأصول والخصوم من حيث السيولة والاستحقاق من بين الصعوبات التي تواجهها البنوك، حيث إذا كانت الأصول ذات سيولة سريعة واستحقاق قصير الأجل، بينما تكون خصوم البنوك ذات سيولة بطيئة واستحقاق طويل الأجل يدعو البنوك المراقبة وضع السيولة باستمرار، ومن ضمن وسائل الحماية المتاحة الاحتفاظ باحتياطي مناسب .

ثانيا– المخاطر : إن الالتزامات التي تترتب على البنوك اتجاه المودعين تكون قليلة المخاطر، بينما التزامات العملاء (المقترضين) من البنوك تكون ذات مخاطر أكبر، وعلى البنوك أن تحتاط وتتجنب الخسائر التي قد تلحقها من عمليات الإقراض أو الاستثمار في الأوراق المالية، وتقتل البنوك من هذه المخاطر من خلال التنويع في محفظتها الائتمانية والاستثمارية، مع تجنب التمويل والاستثمار المرتبط بمخاطر عالية، ومع أخذ الضمانات الكافية على عمليات القروض والتسهيلات التي تمنحها .

ثالثا– الملاءة : يكون البنك بحالة الملاءة إذا كان قادرا على الإيفاء بجميع ديونه، وهذا يعنى بقاء أصوله أكثر من الخصوم، والعكس هو الإفلاس وتختلف مشكلة الملاءة عن مشكلة السيولة، فقد يكون البنك بحال ملاءة وفي الوقت نفسه يعاني من مشكلة السيولة إذا لم يستطع تسييل بعض أصوله بسرعة ودون خسارة لكي يتمكن من الوفاء للمودعين في الوقت المناسب.

رابعا– الربحية : مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الرئيسة للسيولة والمخاطر(المرتبطة بالإقراض والاستثمار (فإن المصارف تهدف للربح من نشاطها، لذلك عليها أن تأخذ عامل الربحية على أهمية مساوية لعوامل السيولة والمخاطر.

– القوائم المالية للبنك التجاري

تمثل القوائم المالية للبنك إحدى أهم الأدوات في التسيير أو الإدارة البنكية، إذ من خلال هذه القوائم يمكن الوقوف على أهم نقاط القوة والضعف للبنك، وكذا استعمالها في عمليات التحليل المالي وحساب المؤشرات والنسب المالية، وتتمثل هذه القوائم خاصة في ثلاث وثائق أساسية هي:[11]

اولا– الميزانية: تتشكل من الأصول والخصوم أي استخدامات وموارد البنك، وتسمى قائمة المركز المالي، وتتكون من :

أ– الخصوم : وتمثل موارد البنك وتشمل :

---

[10] خالد الزعبي، **إدارة الموجودات والمطلوبات**، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي ، 2009، ص 14

[11] سليمان ناصر ، **التسيير البنكي(إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2025 ، ص 15

– **الودائع** : وتضم جميع أنواع الودائع سواء كانت تحت الطلب أو توفير أو آجلة أو حكومية أو بالعملات الأجنبية، وتمثل المورد الرئيسي للأموال في البنك بحكم طبيعة عمله كوسيط مالي .فالودائع تكون الجانب الأكبر من موارد البنك لذلك نجد أن البنوك عند توزيع مواردها على الأوجه المختلفة تأخذ بنظر الإعتبار عاملين أساسيين هما [12]:

– قدرة البنك على الوفاء بأية مبالغ تطلب منه نقداً مـن أصحاب الودائع التجارية لهذا يحتفظ البنك بنسبة معينة من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني.

– عامل الربح يمكنه البنك من تحقيق إيداع كاف لدفع الفوائد عن المبالغ المودعة وكذلك لتكوين الاحتياطات اللازمة

– **الأرصدة المستحقة للبنوك**: والتي تنتج عن تعامل البنك مع البنوك الأخرى سواء محلية، أو مراسلين بالخارج.

-**المخصصات**: تخصص للإلتزامات الطارئة، إذا ازداد احتمال تحققها بالمستقبل، مثل احتمال خسارة دعوى في المحاكم، أو مخصصات مقابل عدم تمتع الموظفين بالإجازات، أو مخصصات الضرائب بتاريخ اعداد الميزانية العمومية. [13]

– **الاقتراض** ونعني بها تلك المبالغ التي يقترضها البنك كمصدر من موارده سواء من البنك المركزي أو من بنوك أخرى قصيرة كانت أو طويلة الأجل.

– **حقوق الملكية**: وهي تضم الأموال الخاصة المملوكة للمساهمين، وتشمل رأس المال المدفوع (مجموع الأسهم والاحتياطيات والأرباح المحتجزة أو غير الموزعة).و ينبغي عدم المغالاة ورفع قيمة رأس المال بدرجات كبيرة وذلك بسبب :

– أن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وإنما يعتمد على أموال الآخرين المودعين بالدرجة الأولى على خلاف المشروعات الصناعية التي تعتمد على أموالها الخاصة[14] .

– إن زيادة رأس المال الممتلك تؤدي في الغالب إلى تخفيض نسبة الربح السنوي (العائد على رأس المال)، أي أنها تؤثر بصورة سلبية على نسبة الأرباح إلى رأس المال الممتلك، لأن الأرباح التي تتحقق للمساهمين ستقسم على عدد اكبر من الاسهم.[15]

– **خصوم أخرى**: وتمثل كافة الالتزامات الباقية التي لا تندرج تحت أي من العناصر السابقة كالإيرادات المحصلة مقدما، والمصروفات المستحقة التي لم يتم تسديدها، وأرصدة الأرباح الموزعة التي لم يتم بعد سحبها من مستحقيها، والقيود تحت التسوية .

ب الأصول وتمثل استخدامات البنك وتشمل :

---

[12] حسن جميل البديري، **البنوك ـ مدخل محاسبي اداري**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2013، ص 19

[13] خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف** ،الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2015 ، ص 48-50

[14] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ،ص253

[15] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2005، ص.92.

– **النقديات:** وتضم جميع الأرصدة النقدية التي يمتلكها البنك، وهي تلك التي يحتفظ بها في خزائنه وتلك الموجودة لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني أو غيره، وأيضا في حسابات جارية لدى البريد .

– **الاستثمارات في الأوراق المالية** وتمثل الأموال التي يستثمرها البنك في أوراق مالية، إما قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الحكومية، أو طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات بهدف تحقيق إيرادات مرتفعة، وتسمى المصلحة القائمة على هذا الاستثمار بمحفظة الأوراق المالية، ويجب أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من التخصص والخبرة نظرا الارتفاع درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمارات .

– **القروض** وهي الأموال التي يقدمها البنك للمستثمرين مقابل فوائد، وتمثل أهم استخدامات البنك لأنها تمثل نشاطه الأساسي كوسيط مالي، وتشمل جميع أنواع القروض سواء من حيث الأجل أو طبيعة النشاط .

–**الشيكات والأوراق التجارية المخصومة** وتشمل الشيكات لصالح البنك والكمبيالات المخصومة والتي يمكن إعادة خصمها لدى البنوك الأخرى أو لدى البنك المركزي.

– **المستحق على البنوك** وتمثل حقوق البنك على البنوك الأخرى، أي أرصدة البنك لدى البنوك التي يتعامل معها محلية كانت أم مراسلين بالخارج والمبالغ المقرضة لها .

– **أصول وأرصدة مدينة أخرى:** وتشمل إيرادات مستحقة لم تقبض بعد، أو مصروفات مدفوعة مسبقا .

– **أصول ثابتة:** وتمثل ممتلكات البنك من أراضي ومباني وسيارات وعتاد و غيرها بالقيمة الصافية)، وهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من أصول البنك، حيث تحظر القوانين في أغلب الدول على البنوك امتلاك أصول ثابتة بأكثر مما تتطلبه حاجة العمل حتى لا تجمد أموالها في تلك الأصول .

ثانيا– الأنشطة خارج الميزانية : يضاف إلى القوائم المالية للبنك عادة ما يسمى بالأنشطة خارج الميزانية، وتتمثل في مجموع الالتزامات على أو لصالح البنك، أي تنقسم إلى نوعين[16] :

أ– تعهدات ممنوحة: وتسمى أيضا الالتزامات العرضية، وهي العمليات المتمثلة خاصة في التزامات معطاة من طرف البنك وإن لم يكن فيها خروج للأموال، لأن فيها نوعا من المخاطرة بالنسبة للبنك كقيمة خطابات الضمان غير المغطاة، وقيمة الكمبيالات في القبول أو التعهد، سواء الصالح العملاء أو البنوك والمؤسسات المالية .

ب– تعهدات مقبوضة: وهي الضمانات المقبوضة والتعهدات سواء من العملاء أو البنوك والمؤسسات المالية، وهي تمثل بالمقابل مصدر أمان بالنسبة للبنك .

ويلاحظ على الأنشطة خارج الميزانية أنها توضع في قائمة مستقلة لوحدها لعدم وجود مكان لها في ميزانية البنك، فالالتزامات المعطاة ليست استخداما لأن ليس فيها خروج للأموال، كما أن الالتزامات المقبوضة ليست ملكا للبنك. وهناك توسعات حديثة لعناصر خارج الميزانية في البنوك تم ملاحظتها حديثا[17] :

– **مبادلات معدلات الفائدة:** ويتعهد فيها البنك بمبادلة دفعات القائدة على سندات الدين مع طرف آخر؛

---

[16] سليمان ناصر ، **التسيير البنكي(إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2025 ، ص 15

[17] احلام بوعبدلي، **سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.ص15

– **عقود الخيارات و المستقبلية لسعر الفائدة:** وفيها يوافق البنك على تسليم أو استلام أوراق مالية إلى أو من طرف آخر عند سعر مضمون

– **التزام القرض:** وفيه يتعهد البنك بإقراض كمية محددة من الأموال في المستقبل عند تاريخ استحقاق الالتزام

– **عقود معدل التبادل الأجنبي:** وفيها يوافق البنك على تسليم أو استلام عملات أجنبية. المشكلة المرتبطة بتعاقدات خارج الميزانية هي أنها تعرض البنك الخطر إضافي

ثالثا – قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): وهو يمثل إجمالي ايرادات البنك وإجمالي مصروفاته، وتمثل أصول البنك أو استخداماته مصدر إيراداته، لذا فكلما كانت هناك كفاءة في إدارة الأصول كانت الإيرادات مرتفعة، بينما تمثل خصوم البنك أو موارده مصدر مصروفاته لذا فكلما كانت هناك كفاءة في إدارة الخصوم كان هناك تحكم في المصروفات وبالتالي تحقيق أرباح أعلى[18].

– **جانب الإيرادات** : ويضم إيرادات الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، مثل فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية و المراسلين في الخارج، و كذا فوائد القروض و السلفيات و محفظة الأوراق المالية و التجارية .كما يضم جانب الإيرادات العمولات التي يقبضها المصرف عن فتح الإعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، و أيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية .

– **جانب المصروفات:** وهي إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم التي يسدد مقابلها فوائد مثل: المعاملات والودائع لأجل الودائع الادخارية و الالتزامات قصيرة الأجل، الديون طويلة الأجل و العمولات المدفوعة .هذا بالإضافة للمصاريف الإدارية مثل الرواتب والتي تعتبر من المصاريف المباشرة و الضرورية لقيام المصرف بأعماله بشكل جيد، وكذا المصاريف العمومية، مثل مصاريف الدعاية والإعلان والصيانة ... إلخ، والتي تعتبر من المصاريف غير المباشرة[19] .

رابعا– جدول تدفق الخزينة : ويسمى أيضاً جدول سيولة الخزينة، والهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة البنك أو المؤسسة المالية على توليد أموال الخزينة وما يقترب منها الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة ودون خسارة تذكر، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة الأموال الخزينة.

خامسا– جدول تغير الأموال الخاصة : وهو الجدول الذي يشكل تحليلا للحركات التي تمس كل بند من البنود التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية.

سادسا– ملحق الكشوف المالية : وهو يشتمل على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوفات المالية، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات .كما يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وتتضمن :

---

[18] سليمان ناصر ، **التسيير البنكي(إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2025 ، ص 15

[19] زياد سليم رمضان محفوظ أحمد **جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 19

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة .
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية .
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها.

- ملامح العملية الإدارية الحديثة في المصارف

الإدارة المصرفية Bank Management هي عملية استخدام البنك لموارده المختلفة.[20] على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية، لتحقيق أهداف الأداء المصرفي، في ظل بيئة أعمال متغيرة ، ومن خلال مجموعة من الوظائف الأساسية كالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة.[21]

- **مفهوم تقيم الأداء:**يمكن الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (To Perform) ، وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (Performer) ، والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.[22] حيث عرف الكاتبان (Miller & Bromily) الأداء بأنه" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[23] ، ويلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل كل من الكفاءة والفعالية

اما تقييم الأداء يعتبر بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها طرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. أما بخصوص مفهوم تقييم الأداء فقد عرفه البعض بأنه" مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.[24]

كما يعرف بأنه" مجموعة الدارسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية

---

[20] تتمثل الموارد المصرفية في ، (أ) الموارد البشرية ويقصد بها الأفراد والجماعات التي تساعد البنك على تقديم خدماته المصرفية ، (ب) الموارد المادية ويقصد بها العوامل أو التسهيلات المادية اللازمة لقيام البنك بممارسة أنشطته المصرفية كالآلات والمعدات ، (ج) الموارد المالية وتتمثل في الأموال اللازمة لقيام البنوك بأنشطتها المختلفة ، (د) الموارد المعلوماتية ويقصد بها نظم المعلومات المختلفة ، والتي لابد أن تتوافر بصورة فورية ودقيقة ، وفي التوقيت الملائم لمتخذى القرار بالبنك ، في ظل ظروف عدم التأكد التي يعمل بها.

[21] طارق طه " **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية** " دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى 2000. ص34

[22] *Ecosid "Dialogues autour de la performance en enterprise", Édition harmattan, Paris, France.1999 p 18*

[23] الحسيني فلاح " **الإدارة الإستراتجية**"، دار وائل للنشر ط 1 عمان ، الأردن 2000 ص 231.

[24] زيود لطيف والأمين ماهر والمهندس منيرة " **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 65 ، العدد1 ص 163.

المطلوبة وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع أساليب أكثر تطورا في مجال عملها".[25]

اما تقييم أداء المصرف هي السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة، ومراكز المسؤولية فيه الأهداف المحددة مقدما، والوقوف على الانحرافات و تفسير أسبابها و تحديد أوجه التصحيح المناسبة[26] .كما يمكن تعريف تقييم الأداء في البنوك التجارية، على أنه عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف التي كانت مسطرة من طرف البنك، مع ما تم تحقيقه فعلا، وذلك بغرض تحديد الانحرافات، بهدف تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة السلبية منها .

- أهمية عملية تقييم الأداء في البنوك

لقد أصبحت عملية تقييم الأداء ضرورة ملحة في الوقت الحاضر خاصة في البنوك، وذلك للأسباب التالية[27] :

- التأكد من حسن تخصيص و استخدام مستلزمات الإنتاج على النحو الأمثل. ففي القطاع المصرفي يتطلب توجيه الأموال المقترضة من المصارف نحو الاستثمار في مشروعات إنتاجية القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات، انسجاما مع حسن إدارة وتشغيل الموارد المتاحة، وهذا ما تحققه عملية تقييم الأداء .
- التأكد من توازن الموارد و الاستخدامات.
- الكشف عن الانحرافات بأنواعها، وتحديد المسؤولين عنها، وطريقة معالجتها وتلافي حصولها .
- تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي و تنشيط أداء عمل الأجهزة الرقابية عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.[28]

– الموازنة بين الفاعلية و الكفاءة

الإدارة المصرفية مطالبة بالسعي نحو تحقيق الفاعلية Effectiveness والكفاءة Efficiency معا لأن الموارد المتاحة للبنوك ليست متوافرة بشكل مطلق ، فلا تغلب الاعتبارات المتعلقة بالفاعلية على اعتبارات الكفاءة أو العكس، وبمعنى آخر فإن الإدارة المصرفية ينبغي لها إيجاد صيغة توازنية بينهما في ظل الأهداف التي يسعى إليها كل بنك .[29]

---

[25] الكرخي مجيد عبد جعفر ،" **تقويم كفاءة الاداء في الوحدات الاقتصادية**"، دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة 1بغداد العراق 2000 ص 40

[26] سليمان أحمد اللوزي وآخرون، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن .1998. ص192

[27] احلام بوعبدلي، **سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.ص15

[28] الحداد، وآخرون"، **تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات و المؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى**"، مجلة تنمية الرافدين ، العراق 2005 ، العدد 27 ، ص 161.

[29] طارق طه " **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية** " دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى 2000. ص37

أ – **الكفاءة** : تعرف الكفاءة بأنها" إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية، كذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية.[30] وهناك من يرى الكفاءة على أنها " قدرة مردودية المؤسسة "بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية (العوائد) في المؤسسة، أي أنها تتعلق بالمخرجات مقارنة بالمدخلات.[31]

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلاني رشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة .أي العمل على تحقيق الندية في الشيء أو العمل المراد إنجازه[32]، ويتجسد ذلك إما بتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محدودة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محدودة.

وبذلك يمكن النظر للكفاءة من مدخلين أو جانبين[33]:

– جانب المخرجات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية والمخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة.

– جانب المدخلات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية و المدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات.

من هذا المنطلق فإن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية .وعليه فإن المصارف ذات الكفاءة المصرفية أو التخصصية تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرفقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة.[34]

ومن خلال التعريف السابق نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

– الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى **بكفاءة التكاليف**.

– الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، ويطلق عليها **كفاءة الحجم**.

– الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف **بكفاءة النطاق**.

ت – الفاعلية : يعرف البعض الفاعلية بأنها أحد العناصر المحورية للعملية الإدارية وتشير إلى محاولة تحقيق الأهداف التنظيمية الموضوعة. بينما عرفها آخرون بأنها درجة تحقيق أهداف البنك. وهو ما يتشابه مع مفهوم آخر للفاعلية عرفها بصورة مختصرة بأنها " الاقتراب من الهدف.[35]

---

[30] قريشي محمد الجموعي ،" **تقييم أداء المؤسسات المالية**"، مجلة الباحث، العدد 5 2006 ص 8 .

[31] الداوي الشيخ ،" **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، العدد 7 ، 2010 ص 220 .

[32] الداوي الشيخ ، المرجع السابق ، ص 220 .

[33] قريشي، محمد الجموعي المرجع السابق ص 9 .

[34] عبد مولاه وليد،" **كفاءة البنوك العربية** " ، سلسلة جسر التنمية،الكويت،2010 العدد 104ص 03.

[35] طارق طه " **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية** " دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى 2000. ص37

يعني مفهوم الفاعلية التأكد مما إذا كانت الأهداف المتحققة والأساليب التي اتبعت في تحقيقها تتفق مع الأهداف المقررة ومع ما هو مخطط له[36] ، وكشف الانحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الإيجابية في الأداء ومعالجة النواحي السلبية والعمل على تلافيها في المستقبل، ومن خلال ما سبق يتضح أن الكفاءة تعد مكونا رئيسيا من مكونات الأداء.

كما يمكن النظر الى الفاعلية من منظورين هما:

- **الفاعلية الإنتاجية:** و هي المقارنة بين الأهداف المحققة والوسائل التي استخدمت في تحقيق هذه الأهداف.
- **الفاعلية المعيارية:** وهي المقارنة بين الأهداف المحققة و الأهداف المسطرة.

مصفوفة الكفاءة والفاعلية المصرفية

عالية	أداء فعال وكفء	أداء فعال ولكنه غير كفء
منخفضة	أداء كفء ولكنه غير فعال	أداء غير فعال وغير كفء
	جيدة	سيئة

- **أهم مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية**

- **مؤشرات قياس السيولة المصرفية** : السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقدية cash money ، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة ،فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها .[37]كما ورد في تعريف السيولة على انها: مدى قدرة المنشاة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها[38].أو هي إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها اقل من سنة.[39]

اما السيولة المصرفية يقصد بها قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الاساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم.[40] مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول

---

[36] فهد نصر حمود مزنان،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع ط 1 عمان، الأردن 2009 ص 41

[37] عبد الحميد عبد المطلب ، (**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**)، الإسكندرية ، 2002.ص 230.

[38] عبد الرحيم عاطف جابر. ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

[39] آل شبيب دريد كامل. **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.2007.

[40] سعيد عبد السلام لفته ,(**ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**)بغداد ,2013. ص 109.

عليها عن طريق تسييل بعض اصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر.[41] وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية من خلال بعدين :

– **البعد الأول:** يتمثل في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل.

– **البعد الثاني** : يتمثل في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

– مستويات ادارة السيولة

ميّزت « ليره سان هوسيه وآخرون » إدارة النقد (السيولة) بين مستويين من الإدارة هما : [42]

– **الإدارة أولية *Basic Cash Management*** : فالإدارة الأولية للسيولة هي التي تتعامل مع النقد الحقيقي المتوفر لدى المؤسسة، وبذلك تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسة تحديد المستوى الأمثل للنقد، بالطريقة التي تتمكن المؤسسة فيه من دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم

– **الادارة متقدمة** ***Advanced Cash Management***. أما الإدارة المتقدمة للسيولة فتتضمن الإدارة الأولية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية.

– مقاييس السيولة

و تتمثل أهم مقاييس السيولة فيما يلي:[43]

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{نقدية + أرصدة لدى البنوك و المراسلين}}{\text{ودائع + أرصدة مستحقة للبنوك و المراسلين}}$$

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{أرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{شيكات و حوالات + مستحق للبنوك + ودائع}}$$

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{تقنية + أرصدة لدى البنك المركزي أذون الخزانة أوراق مالية حكومية أوراق مضمونة من الحكومة}}{\text{ودائع + مستحق البنوك + شيكات و حوالات}}$$

– **توظيف الأموال:** من أهم مقاييس توظيف الأموال في البنك التجاري[44] :

---

[41] أبو حمد رضا صاحب ، (**إدارة المصارف، مدخل تحليلي**)، الأردن، 2002 ص 185

[42] *San-Jose, Txomin Iturralde and Amaia Maseda (2008) "**Treasury Management Versus Cash Management**". International Research Journal of Finance and Economics .*

[43] ابراهيم عبد العليم عيادة **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** الطبعة الأولى دار النفاس للنشر والتوزيع الأردن، 2008، من 118

[44] سويلم محمد ، **إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1998 ، ص 204

معدل إقراض الموارد المالية المتاحة = القروض / الودائع + حق الملكية

معدل إقراض الودائع = القروض / الودائع

معدل استثمار الموارد المالية المتاحة = الاستثمارات / الودائع + حق الملكية

معدل توظيف الموارد المالية المتاحة = القروض + الاستثمارات / الودائع + حق الملكية

معدل توظيف الودائع = القروض + الاستثمارات / الودائع

- **معدلات ملاءمة رأس المال**[45] :

معيار قدرة البنك على رد الودائع= حقوق الملكية / الودائع

= رأس المال + الاحتياطات+ الأرباح غير الموزعة / ودائع و حسابات جارية + ودائع البنوك و المراسلين

معدل الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار = حقوق الملكية / الاستثمارات

معيار مخاطر التوظيف = حقوق الملكية / القروض بدون ضمان عيني

العائد على الأصول = صافي الدخل (صافي الربح) / إجمالي الأصول

[45] سليمان احمد اللوزي مرجع سبق ذكره، المرجع ص202

- **مؤشرات الربحية** : هي العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعد الربحية هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفاءته سواء كان ذلك على مستوى البنك بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي.[46]

و يمكن تعريف الربحية على أنها القدرة على إنتاج توازن إيجابي بين إيرادات وتكاليف كيان اقتصادي من خلال استخدام مصادر مالية وغير مالية، هذا يعني أن قياس ربحية البنك يوفر عادة عملية حسابية يحتوي فيها البسط البنود المستخرجة من بيان الدخل ، في حين أن المقام يتكون من البنود المرتبطة عادة بالأصول أو الخصوم المدرجة في ورقة الميزانية.[47] و يتم قياس ربحية البنك الإجمالية و مقارنتها . مع البنوك الأخرى من خلال :

..

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل (صافي الربح)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل (صافي الربح)}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وهناك مؤشرات أخرى للربحية تذكر منها : [48]

$$\text{معدل العائد على رأس المال المدفوع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المدفوع}}$$

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- معضلة الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

وفقا للمفهوم السابق فإن الإدارة المصرفية الفعالة تهدف الى تحقيق : الربحية ، الأمان ، السيولة إلا انه يلاحظ وجود تعارض بين تحقيق الأهداف المذكورة مما يشكل مشكلة للإدارة المصرفية، وهي ما تعرف أيضا بمعضلة البنوك التجارية . تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة. ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي:

- **أصحاب الموارد غير الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد.

---

[46] عيسى قروش، سمية فضيلي، و عبد الرؤوف عز الدين. **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة :2015–2019** .،مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 14 العدد 01 ، ص 3

[47] بن بعيبش سلمان ، بن ساعد عبد الرحمان ، **محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج : CAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2012–2019**، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية المجلد: 13 ،2022، ص 57-58

[48] سليمان أحمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 202

– **أصحاب الموارد الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر

هذا التعارض أو هذه المعضلة وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

- **توظيف يحقق السيولة الكاملة:** السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدي البنك المركزي أو لدي البنوك الأخرى. وفي هذه الحالة، يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك. فالسيولة بالنسبة لهولاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري.
- **توظيف يحقق ربحية عالية:** لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح، مثل: توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح). و إقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن). استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح).

- مراجع المحور

- ابراهيم عبد العليم عيادة **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** الطبعة الأولى دار النفاس للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- أبو حمد رضا صاحب ، (**إدارة المصارف، مدخل تحليلي**)، الأردن، 2002 .
- احلام بوعبدلي، **سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.
- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .
- آل شبيب دريد كامل. **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.2007
- بن بعيش سلمان ، بن ساعد عبد الرحمان ، **محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج : CAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019**، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية المجلد: 13 ،2022.
- الحداد، وآخرون"، **تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات و المؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى"**، مجلة تنمية الرافدين ، العراق 2005 ، العدد 27 .
- حسن جميل البديري، **البنوك ـ مدخل محاسبي اداري**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2013.
- الحسيني فلاح " **الإدارة الإستراتجية**"، دار وائل للنشر ط 1 عمان ، الأردن 2000 .
- خالد الزعبي، **إدارة الموجودات والمطلوبات**، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي ، 2009.
- خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف** ،الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2015 .
- الداوي الشيخ ،" **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، العدد 7 ، 2010 .
- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الاردن ،2012.
- زياد سليم رمضان محفوظ أحمد **جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
- زيود لطيف والأمين ماهر والمهندس منيرة " **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 65 ، العدد1 .
- سعيد عبد السلام لفته ,(**ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**)بغداد ,2013.
- سليمان أحمد اللوزي وآخرون، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن .1998.
- سليمان ناصر ، **التسيير البنكي(إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2025 .
- سويلم محمد ، **إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية**، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1998 .
- الشماع ، خليل ، **إدارة الموجودات / المطلوبات** ، برنامج معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، 2004 .
- طارق طه " **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية** " دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى 2000.
- عبد الحميد عبد المطلب ، (**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**)، الإسكندرية ، 2002.
- عبد الرحيم عاطف جابر. ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- عبد مولاه وليد،" **كفاءة البنوك العربية** " ، سلسلة جسر التنمية،الكويت،2010 العدد 104.

- عيسى قروش، سمية فضيلي، و عبد الرؤوف عز الدين. **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة :2015–2019** .،مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 14 العدد 01 .
- فهد نصر حمود مزنان،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع ط 1 عمان، الأردن 2009 .
- قريشي محمد الجموعي ،" **تقييم أداء المؤسسات المالية**"، مجلة الباحث، العدد 5 2006 .
- الكرخي مجيد عبد جعفر ،" **تقويم كفاءة الاداء في الوحدات الاقتصادية**"، دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة 1بغداد العراق 2000 .
- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2005.

- Adam, A. (2007). **Hand book of asset and liability from models to optimal return strategies**. wils.
- *Ecosid "**Dialogues autour de la performance en enterprise**", Édition harmattan, Paris, France. 1999 .*
- Julien Vintzel, **Gestion des Risques Bancaires Gestion actif – passif**, Sciences-Pro 2009-2010.
- Marine, C.-H. W. (2005). **Asset and Liability Management for banks and insurance companies**. **usa**: John Wiley & Sons, Inc .
- Monnie, B. (2003). **Liquidity and Asset Liability Management in Savings Services for the Poor**. Washington D.C: PACT.
- *San-Jose, Txomin Iturralde and Amaia Maseda (2008) "**Treasury Management Versus Cash Management**". International Research Journal of Finance and Economics .*

المحور السادس

06

إدارة المخاطر البنكية

- مقدمة
- مفهوم المخاطرة
- مفهوم إدارة المخاطر
- تعريف المخاطر البنكية
- تعريف إدارة المخاطر البنكية
- أهداف إدارة المخاطر و أهميتها في البنوك
- أنواع المخاطر المصرفية
- مراحل عملية إدارة المخاطر البنكية
- استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية
- أسس إدارة المخاطر المصرفية
- مراجع المحور

– مقدمة

أن الممارسة الفعلية لمصطلح إدارة المخاطر قديمة، فالمخاطر موجودة في المجالات جميعها وفي كل الأزمنة ، لذلك يسعى الإنسان دائماً لتطوير مقاييس من شأنها تقلل احتمال تعرضه للمخاطر، ولقد كان لتطور الأعمال التجارية الأثر البالغ في تطور أساليب وتقنيات التعامل مع المخاطر .لتتصدر إدارة المخاطر بأهميتها أجندة معظم المؤسسات المالية خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث أوكلت لها أدواراً مهمة تتمثل في تحديد المخاطر وقياسها وتجميعها والتخطيط لها ورقابتها .

البنوك كغيرها من المؤسسات المالية تواجه العديد من التحديات في إدارة المخاطر .حيث تتعدد المخاطر التي تواجه البنوك في العصر الحديث ومن أمثلة هذه المخاطر (مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف ومخاطر رأس المال ومخاطر التسوية والمخاطر التشغيلية والمخاطر القطرية.[1]

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة المخاطر المصرفية والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل .[2]

– مفهوم المخاطرة

يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة "الخطر "وفقا لمختلف وجهات النظر كما يلي :

المخاطرة لغة: أن كلمة" risque " مشتقة من كلمة "re-scass " اللاتينية و التي تعرف على أنها التزام و اقدام مبني على عدم التأكد يتميز باحتمالية الخسارة أو الربح.[3]

المخاطرة اصطلاحا: هي ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع والضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة . كما تعرف المخاطرة على أنها" احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير.

كما تعرف أيضا على أنها "احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصيرة".[4] .

---

1 خليل الشماع، **تحليل وتقييم أداء المصرف**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،(عمان) المملكة الأردنية الهاشمية، 2002م، ص 90.

2 مفتاح صالح ، معارفي فريدة ة "**المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها** " مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن يومي 16– 18نيسان– افريل– 2007

3محمد بن بوزيان، سوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة–** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. امعة الزيتونة الأردنية. / 18 – 16 نيسان (ابريل) 2007

وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة. ويرى البعض الاخر انها احتمال توقع الخسارة أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع.[5] نتيجة عوامل خارجية سلبية محتملة يتوقع إن تحدث تأخيرا شديدا في تحقيق الأهداف وان تحول دون تحقيقها.[6] اي أنها أي عنصر قد يؤدي إلى الإضرار أو الإخفاق في تحقيق الأهداف

– إدارة المخاطر

إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي عملي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو التخفيف من الأثر المالي لها إلى الحد الأدنى[7] ؛ كما أنها عملية منتظمة لتحديد المخاطر التي يواجهها العمل وتقييمها وفقا لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، إضافة إلى تحديد المسؤولية عن معالجتها وضمان سير العمليات ورفع التقارير إلى الجهة المسئولة.[8]

إدارة المخاطر هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها؛ وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.[9] وباعتبار أن إدارة المخاطر ليست علما في حد ذاتها لكن لا يمنع ذلك من استخدامها للطريقة العلمية للقوانين المستمدة من المعرفة العامة للخبرة، من خلال الاستنباط و من مبادئ أخرى مستمدة من فروع أخرى للمعرفة و لاسيما نظرية القرار و مبادئ يمكن استخدامها في التنبؤ بالنتائج.[10]

---

[4] حسين بلعجوز ، رابح بوقرة، ورقة بحثية بعنوان "**ادارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر**" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف –المسيلة– الجزائر ص8

[5] العجلواني, محمد محمود، (**البنوك الإسلامية**), عمان, 2010. ص 421.

[6] الشوبكي سمير عماد(**المعجم الإداري**) عمان, 2006.ص 285.

[7] طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003، ص:51

[8] بادن عبد القادر " **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية– بالإشارة إلى حالة الجزائر**–"مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف،سنة2008،ص195.

[9] The Financial Services Roundatable Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks 1999. p. 5

[10] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة–** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. امعة الزيتونة الأردنية. / 18 – 16 نيسان (ابريل) 2007

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب.[11]

– تعريف المخاطر البنكية

تعد المخاطرة المصرفية متلازمة مع جميع عمليات المصارف ونشاطاتها سواء كانت هذه العمليات طويلة أو قصيرة الأجل وأن هذه المخاطر قد تؤثر على تحقيق أهداف المصرف واستمراريته، وأن الخطر البنكي مهما كان هينا، إن لم يسيطر عليه البنك قد يسبب الإفلاس، وقد يصل إلى مرحلة انتقال الاختلال إلى كل مؤسسات الساحة البنكية، وهذا ما يسمي بخطر النظام، والذي يعرف بأنه ظاهرة عدم القدرة على الوفاء عامة، وتشمل كافة البنوك .

وتحديدا في المجال المصرفي فهي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة ، و يمكن تعريفها أيضا على أنها الانحراف عن ما هو متوقع فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث فهناك مثلا عدم التأكد من المقرض من استرداد القرض، أي هي كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد.[12]

– تعريف إدارة المخاطر في البنوك

هي العمليات التي يقوم بها المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيء على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.[13]

اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتطوير وتنفيذ خطة للتعامل مع الأخطار العشوائية المحتملة للمؤسسة أو الفرد بغرض حماية أصولها، ويتم من خلال ثلاث مراحل:

- تحديد نوعه وحجم الخطر الذي يتعرض له الشخص أو المؤسسة وقياسه
- اتخاذ الوسائل المناسبة لإزالة أو تحديد الخطر حيث يتناسب مع مقدرة الشخص ورغبته في تحمله .
- مراقبة حجم المخاطر وتعديل الإجراءات للمحافظة على الحجم المرغوب وهذا قد يعني خفض المخاطر.[14]

---

[11] طارق عبد العال حماد **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف"**، الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، سنة2001 11 ، ص 11

[12] طلعت اسعد عبد الحميد، **الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، منشاة المعارف، مصر ،1991، ص 227

[13] نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف** المشاركة الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 613

[14] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاني، **إدارة الغرر في التأمين التعاوني**، مجلة الملك عبد العزيز الاقتصاد التجارية، 23، ع2، 2010 ص. 88 .

– أهداف إدارة المخاطر وأهميتها في البنوك

– أهداف إدارة المخاطر

– تسعى المصارف من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي :[15]

– المساعدة على اتخاذ القرار المناسب

– ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال

– التعرف على مصدر الخطر و قياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛

– تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل المصرفي التجاري، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر ؛

– تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم تقلبها، مما يعطي المصرف ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به؛

– إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها المصرف؛

– توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف وضمان السير الحسن في كل مستوياته .

– أهمية إدارة المخاطر

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي :[16]

– تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.

– المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير؛

– تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.

– مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل .

– أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر مالية ومخاطر اعمال:

اولا– المخاطر المالية :هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقا لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة. وتصنف مخاطر المالية هي :

---

[15] نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف** المشاركة الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، ص3

[16] طارق عبد العال حماد **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف**"، الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، سنة2001 11 ، ص 222

1- المخاطر الائتمانية : تعد خسائر الائتمان أمر وارد الحدوث كنتيجة لعملية الإقراض، وأن كل مصرف يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان، فهو ذلك المتغير الأساسي والمؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية التي تنتج عن عدم السداد أو تأجيل السداد،[17]

هو مرتبط بالنشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض وهو من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.[18]

و تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[19] وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني،[20] أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك.[21] مما ينتج عنها خسارة مالية .[22] وان المخاطر الائتمانية لا تقتصر على القروض فقط ولكنها تمتد إلى النشاطات الأخرى كالضمانات والتعهدات والتمويل الخارجي أو التجاري أو عمليات صرف أو إيداعات لدى المصارف.[23]

- ادارة المخاطر الائتمانية

تعتمد البنوك في ادارة المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على:

- **الاستعلام المصرفي :** قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات إجراء مقابلة مع طالب القرض، المصادر الداخلية من البنك، المصادر الخارجية للمعلومات، تحليل القوائم المالية.[24]

- **الأسلوب الوقائي :** لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على طلب الضمانات الملائمة (الضمانات الشخصية ، الضمانات الحقيقية) ، الحد من التركز الائتماني والذي يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها.[25] بالإضافة الى الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية .

---

[17] بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، حبار عبد الرزاق، **ادارة المخاطر**، دار الوراق، الأردن، 2022 .

[18] طلعت أسعد عبد الحميد، "**الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** "، مكتبة الشرقي، طبعة1998 ص155

[19] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص:444.

[20] مفتاح صالح ، معارفي فريدة ة "**المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها** " مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن يومي 16- 18نيسان- افريل- 2007

[21] طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص 71.

[22] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ص: 174.

[23] السيسي صلاح الدين، **(لتسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد)**، بيروت, 1998. ص 111.

[24] أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، بدون دار نشر، 2000، ص:38.

[25] صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة ،1998 ،ص- ص: 73،72

- **الأسلوب العلاجي** : ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :
  - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية .
  - الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان .
  - وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

- **وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي:

- **تنويع مخاطر الائتمان** : تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء، آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة، وفق حجم العملاء (صغير، كبير)، وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات).[26]

- **تنويع محفظة الاستثمار** : إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركوتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين وهما معدل العائد على الأصول و التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد. [27] ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة. فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤه بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار .

2- مخاطر السيولة : وهو خطر الندرة في الموارد المالية لدي المصرف بحيث يمكن أن يقع المصرف في أزمة نقص في الموارد المالية مما ينتج عنه عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات ، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل

---

[26] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**: الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ،ص:39.

[27] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 . ،ص:455

أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف .[28]

ويحدث ذلك لعدة أسباب منها اتباع المصرف لسياسة ائتمانية غير عقلانية تؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدي البنك بالإضافة إلى مساهمة بعض العوامل الخارجية كالركود الاقتصادي والأزمات في سوق المال، وأن هذا الخطر يتحقق بمجرد نقص السيولة في المصرف ولا يشترط أن يكون في حالة انعدام تام لها.[29]

3- مخاطر السوق : ويقصد به الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالية (أسعار الأصول ومعدلات الفائدة)، كما يتجلى خطر السوق في انحرافات غير ملائمة للقيم السوقية والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف أو قيم مختلف الأصول،[30] نتيجة العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .[31] وتنقسم إلى ما يلي:

- مخاطر أسعار الصرف : هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف. حيث تحتفظ المصارف بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها، من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد المستندي وقبول الودائع الدولية وغيرها من الخدمات المصرفية، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات .وتبلغ حساسية تأثر البنك بتغيرات أسعار العملات حسب نسبة حجم تعامله بها، فكلما زادت نسبة احتفاظ المصرف بالعملات الأجنبية إلى إجمالي مركزه المالي بالعملة الوطنية، كلما زاد حجم مخاطر أسعار الصرف .[32]

- **خطر سعر الفائدة** :هو الخطر المحتمل الحالي أو المستقبلي المؤثر سلبا على إيرادات المصرف ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديد اكبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى المصرف، ويعد هذا الخطر ثاني أهم صنف من الأخطار بعد خطر القرض بالنسبة لعدد كبير من المصارف، إذ يقع نتيجة الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، والتي تنقص من هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة) كما تخفض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارجها.[33]

---

[28] علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**، المؤتمر العالمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة 8-9 ماي 2005، ص 10 .

[29] Pirre-Charles, Economie et Bancaires, Pupion, Dunod, Paris, 2020

[30] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وآثرها في الاداء والمخاطرة**، بدون ذكر الطبعة، دار اليازوري، عمان، 2022

[31] أشرف محمد دواية، **إدارة مخاطر الصكوك** ، بحث مقدم لملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25-26 نوفمبر، 2008، ص : 9

[32] محمد محمود العجلوني، **المصارف الإسلامية – أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار ميسرة للنشر، 2008 – ص : 428

[33] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة ولاية أم البواقي**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022

– **مخاطر التسعير** :تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.[34] وتظهر مخاطر السعر في المصارف في الأدوات التمويلية ، من خلال تملك المصرف للأصل، سواء كان أصلاً حقيقياً (سلعة يزيد الدخول بها في عقود المتاجرات أو المشاركات، أم أصلاً مالياً (أسهماً يمتلكها المصرف أو ضمانات من العملاء.

ثانياً – مخاطر الأعمال :وهذه المخاطر العملية لا يمكن حصرها إذ تختلف صورها وأنواعها باختلاف أجهزة المصرف وتنظيمه، وتتسع باتساع حجم المصرف إلى فروع كثيرة لكنها تصب في كونها تتعلق بالعمل اليومي للمصرف، والمخاطر اليومية التي تواجهه أثناء تعاملاته مع العملاء والأخطاء التي قد يقع فيها مستخدميه.[35] وتؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، ، وينتج عنها مجموعة من المخاطر هي :

1– **المخاطر التشغيلية** :عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2001 المخاطر التشغيلية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية[36] من خلال التعريف يمكن أن نلاحظ أن المخاطر التشغيلية تنتج عن أسباب عدة نذكرها فيما يلي:[37]

– **العمليات الداخلية** : وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء .

– **العنصر البشري**: وهي المخاطر التي يتسبب بها الموظفون نتيجة لنقص الكوادر والخبرات، كما تشمل الأفعال التي يكون القصد منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل في استعمال القوانين واللوائح التنظيمية للمصرف وكذلك الخسائر الناجمة عن سوء التعامل مع العملاء والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة وهي تشمل كل عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين :

- كالاختلاس المالي والتهرب الضريبي المتعمد؛
- التعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك؛
- التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة

---

[34] إبراهيم الكراسلة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية. أبو ظبي مارس 2006 ص 16- 22 :

[35] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة والية أم البواقي"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022

[36] John Hull Gestion des Risques et linstitutions Financières Pearson education Paris 2007 p. 291.

[37] فضل عبد الكريم **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين** .بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007، ص 14-15

- إساءة استخدام بيانات العملاء السرية
- المعالجة الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين
- التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو الأوراق المالية القابلة للتداول. [38]

- **الأنظمة الآلية:** هي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية أو تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة التي تتناسب مع احتياجات المصارف ، خاصة وأن معظم الأنظمة برمجت لخدمة الصناعة التقليدية بحكم أسبقيتها ورواجها في السوق المصرفي. ومن أمثلة هذه الخسائر : انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب الفائدة المفقودة بسبب العطل .

- **الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:** هي الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل، وتشمل على أنواع الاحتيال الخارجي مثل :

- السرقة والسطو المسلح وتزييف العملات والتزوير .
- القرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب وسرقة البيانات .
- الاحتيال عبر بطاقات الائتمان وشبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز .
- الكوارث الطبيعية الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات .

2- **المخاطر القانونية** : وهي الناتجة عن مخالفات إدارات المصارف للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة التنفيذية) المصرف المركزي والتي تنظم إجراءات مزاولة مهنة الصرافة أو عمليات التحويل الخارجي أو الإخلال بنسب كفاية رأس المال أو يكون الإخلال بنسبة السيولة والتوظيف، وينتج عنها عقوبات قد تصل إلى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية والمطالبة بالتصفية.[39] وتنشأ المخاطر القانونية نتيجة عوامل كثيرة نذكر منها :[40]

- وقوع التزامات غير متوقعة
- فقد جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم؛
- عوامل عدم اليقين إزاء القوانين أو عن نقص في الخبراء القانونيين؛
- التعرض للتغيرات غير المتوقعة في إطار كل من القوانين والتنظيمات والتشريعات
- غياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لتطبيق العقود المالية
- كما ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ .

3- **المخاطر السياسية** :وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية، وغيرها .كما تنجم المخاطر السياسية من

---

[38] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وآثرها في الاداء والمخاطرة**، بدون ذكر الطبعة، دار اليازوري، عمان، 2022

[39] طارق هلا خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**: ورقة مناسبات رقم 3 ،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2019.

[40] فضل عبد الكريم، مرجع سابق، ص .66

الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة .اعتبرت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية المخاطر القانونية جزء من المخاطر التشغيلية .

4- **المخاطر الاستراتيجية** :هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[41] ويتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن هذه المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف العليا التي تتجلي مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للمصرف، إذ أن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيركز عليها المصف في المدي القصير والطويل.[42]

5- **مخاطر السمعة** :التي تنشأ بسبب شيوع رأي عام سلبي تجاه المصرف إثر العديد من الأسباب كعدم تلبية طلبات السحب المقدمة من أصحاب الحسابات الجارية، وعدم تقديمه للخدمات الإلكترونية بمعايير سرية وأمان كافيين، أو ارتباط المصرف بعمليات مشبوهة كغسيل الأموال.[43]

- مراحل عملية إدارة المخاطر البنكية

تمر عملية إدارة المخاطر عموما بأربعة مراحل أساسية:[44]

- **التعريف بالمخاطر**: حيث أنّ كل منتج أو خدمة يقدّمها البنك تنطوي عليها عدّة مخاطر. ففي حالة منح قرض فانّ هناك أربعة أنواع من المخاطر، والتي تم ذكرها سابقا (مخاطر الائتمان، مخاطر معدّل الفائدة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية)؛

- **تقييم المخاطر**: كل نوع من أنواع المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة (الحجم، المدّة وإحتمال حدوثه)؛

- **إتخاذ القرار بشأن المخاطر**: أو كما تسمى بمرحلة ضبط المخاطر وهي تتشكل من ثلاثة طرق أساسية (تجنب أو وضع حدود لبعض المخاطر إذا لم يكن البنك قادرًا على تحملها وإذا كان تجنبها أقل من تكلفة إدارتها[45] ، تقليل المخاطر وإلغاء أثرها، وعلى إدارة البنك أن توازن ما بين العائد على المخاطرة والتكاليف اللازمة لضبط تلك المخاطر.

- **المتابعة والتقرير عن وضعية المخاطر**: فعلى البنوك العمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحدّيد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمّية يكون قادر على مراقبة التغيّرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.[46]

---

[41] Eric Lamarque, Gestion bancaire, Node & Pearson, collection dirigée par Jérom Caby, éducation France, 2020.

[42] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، مرجع سابق ذكره ، ص 37

[43] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة والية أم البواقي**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022

[44] Pascal viénot, **la gouvernance de l'entreprise familiale**, group eyrolles, paris, 2003, p :34

[45] سمير الخطيب، **قياس إدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي**, منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر)، 2005، ص:19

[46] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية (صندوق النقد العربي)، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، مارس 2006، ص:43

– استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية

إن وضع الاستراتيجيات تعتبر إحدى التقنيات التي تمكن إدارة المصرف للحد أو التقليل من الآثار السلبية للمخاطر والتي يمكن أن تتعرض لها المصارف:[47]

– **استراتيجية تجنب المخاطرة** :وتتمثل من خلال التجنب الكلي لنوع من المخاطر من خلال التخلي عن أداء بعض العمليات أو الأنشطة التي ت حدث هذا الخطر .

– **استراتيجية تحديد المخاطرة** :تتمثل في تقبل المخاطرة لكن مع تثبيت حدود لها ال يمكن تجاوزها من طرف المصرف وتوضع هذه الاستراتيجية في الحالات التي تكون آثار المخاطر فيها قليلة وكلفة معالجتها عالية .

– **استراتيجية نقل المخاطرة** :وتوضع هذه الاستراتيجية عندما يتعرض البنك إلى مخاطر معينة لكنه لا يرغب بالبقاء عليها فيمكنه نقل تلك المخاطرة كليا أو جزئيا إلى طرف آخر كاستخدام تقنية التوريق لنقل خطر الائتمان .

– **استراتيجية التنويع** :وتتمثل في عملية تنويع مصادر التمويل والاستثمارات لتقليل المخاطر .و للتمكن من تنفيذ عملية إدارة المخاطر بالصورة الفعالة والصحيحة، البدء من تحديد الخطوات العملية المتبعة لذلك وتسمي هذه الخطوات الإطار العام لإدارة المخاطر

– أسس إدارة المخاطر المصرفية

تعتمد إدارة المخاطر المصرفية على مجموعة من الأسس تتلخص بما يلي :

اولا– وضوح محتوى إدارة المخاطر : يعتبر الهدف الرئيس الإدارة المخاطر هو السيطرة عليها وذلك من خلال:

- التعرف على المخاطر التي يتعرض لها نشاط المصارف التجارية .
- قدرة المصارف على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة .
- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها حسب اتجاه المصرف للمخاطر.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير تتناسب مع طبيعة عمل المصارف واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر .

ثانيا– توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي: لضمان نجاح إدارة المخاطر في المصارف التجارية نحتاج إلى توفير كفاءات تميز بما يلي :

- توفير الخبرة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالصناعة المصرفية واتخاذ القرار .
- القدرة على مسايرة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية والسعي لتكيفها مع متطلبات الصيرفة الحديثة .

[47] هشام بحري، تسيير رأس مال البنك، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2016

- إن توفير الكفاءات المؤهلة يساعد المصارف على الاكتشاف المبكر للمخاطر، وبالتالي التحوط ضدها بما يتلاءم مع طبيعة المصرفية الحديثة والمتطورة .

ثالثا– الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر :فرض تطور النشاط المصر في تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه حيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي مصرف من الأعضاء التالي ذكرهم مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر الإدارة العليا في إدارة المخاطر، مديرية المخاطر مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر .

رابعا: وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها :تحتاج إدارات المصارف إلى أن تهيئ بيئة الإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديدها الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر ومن خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها ودرء أثارها، وللتأكد من فاعلية عملية إدارة المخاطر تحتاج المصارف كذلك إلى تحسين نظم إدارة المخاطر عن طريق تخصيص موارد الإعداد حزمة من التقارير الدورية على المخاطر مثل تقارير رأس المال المخاطر وتقارير مخاطر الائتمان وتقارير مخاطر التشغيل، وتقارير مخاطر السيولة، وتقارير مخاطر السوق، وتقارير إدارة وتدقيق المخاطر .

خامسا– استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة :أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى يجب أن تستخدمها المصارف لتجميع أكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها، ، إذ أن قدرة المصرف على وضع إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفير أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر طبيعتها مصادرها، أنواعها، شدتها، آثارها ...)، وهو ما يكفل اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت الملائم وبالسرعة والدقة المناسبة[48] ، وإلى جانب ضرورة استعانة المصارف بالنظم الآلية التي تعتمد على تقنيات مصرفية مستحدثة مثل الصراف الآلي تحويل الأموال الكترونياً بنظام السويفت وغيرها من النظم التي تعتمد على استخدام أحدث التقنيات التي تؤدي إلى تقديم خدمة مصرفية على مستوى عال من الالتزام بالأصول المصرفية المطلوبة .

[48] كوثر الأبجدي، **المخاطر المناونة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي المستوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص 26

- مراجع المحور

-ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .

-إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية (صندوق النقد العربي)، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، مارس 2006.

- أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، بدون دار نشر، 2000.

-أشرف محمد دواية، **إدارة مخاطر الصكوك** ، بحث مقدم لملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25-26 نوفمبر، 2008.

- بادن عبد القادر " **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية– بالإشارة إلى حالة الجزائر**–"مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف،سنة2008.

-بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، حبار عبد الرزاق، **ادارة المخاطر**، دار الوراق، الأردن، 2022 .

-حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وآثرها في الاداء والمخاطرة**، بدون ذكر الطبعة، دار اليازوري، عمان، 2022

- حسين بلعجوز ، رابح بوقرة، ورقة بحثية بعنوان "**ادارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر**" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف –المسيلة– الجزائر .

- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- خليل الشماع، **تحليل وتقييم أداء المصرف**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،(عمان) المملكة الأردنية الهاشمية، 2002م.

- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة والية أم البواقي**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022

-سمير الخطيب، **قياس إدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي**, منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر)، 2005

-الشوبكي سمير عماد(**المعجم الإداري**) عمان, 2006.

-صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة ،1998.

-طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003.

- طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.

- طارق عبد العال حماد **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف**"، الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، سنة2001.

-طارق هلا خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**: ورقة مناسبات رقم 3 ،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2019.

- طلعت أسعد عبد الحميد، "**الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** "، مكتبة الشرقي، طبعة1998 .

-عبد الرحيم عبد الحميد الساعاني، **إدارة الغرر في التأمين التعاوني**، مجلة الملك عبد العزيز الاقتصاد التجارية، 23، ع2، 2010 .

-العجلواني, محمد محمود، (**البنوك الإسلامية**), عمان, 2010.

-علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**، المؤتمر العالمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة 8-9 ماي 2005.

-فضل عبد الكريم **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين** .بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.

-كوثر الأبجدي، **المخاطر المناولة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي المستوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.

-محمد بن بوزيان، سوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة–** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. امعة الزيتونة الأردنية. / 18 - 16نيسان (ابريل) 2007 .

-محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**: الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 .

- محمد محمود العجلوني، **المصارف الإسلامية – أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار ميسرة للنشر، 2008

- مفتاح صالح ، معارفي فريدة ة "**المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها** " مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن يومي 16- 18نيسان- افريل- 2007

-نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف** المشاركة الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، .

-هشام بحري، تسيير رأس مال البنك، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2016

- Eric Lamarque, **Gestion bancaire**, Node & Pearson, collection dirigée par Jérom Caby, éducation France, 2020.
- John Hull **Gestion des Risques et linstitutions Financières** Pearson education Paris 2007 .
- Pascal viénot, **la gouvernance de l'entreprise familiale**, group eyrolles, paris, 2003
- Pirre-Charles, Economie et Bancaires, Pupion, Dunod, Paris, 2020
- **The Financial Services Roundatable Guiding Principles in Risk Management for U.S**. Commercial Banks 1999

المحور السابع

07 قياس تكلفة موارد البنك وطرق جمعها

– تكلفة الأموال في البنوك

– مفهوم تكلفة الأموال في للبنوك

– مصادر الاموال في البنوك

– العوامل المؤثرة على تكلفة الأموال في البنوك

– تأثير تكلفة الأموال على صافي أرباح البنك

– استراتجيات تحسين تكلفة أموال في البنوك

– طرق قياس تكلفة الأموال البنك

– امثلة لطرق قياس تكلفة الأموال

– مراجع المحور

– تكلفة الاموال في البنوك

يلعب القطاع المصرفي دورًا محوريًا في الاقتصاد، إذ يقدم خدمات مالية مثل الإقراض والادخار والاستثمار. وتُعد تكلفة الأموال أحد المقاييس الرئيسية التي تُبنى عليها عمليات البنك. وتشير تكلفة الأموال (COF) إلى سعر الفائدة الذي يدفعه البنك للحصول على رأس المال اللازم لتمويل عملياته وإقراض عملائه. وهي في جوهرها السعر الذي يدفعه البنك مقابل اقتراض الأموال، إما عن طريق جذب الودائع أو الحصول على الأموال من مصادر أخرى مثل الاقتراض بين البنوك أو أسواق رأس المال. وتُعد هذه التكلفة بالغة الأهمية للبنوك لأنها تؤثر بشكل مباشر على ربحيتها وتسعير منتجاتها المالية.

أولا: المعني العام لكلمة (تكلفة)

في اللغة تعني المشقة، وتعني الخسارة، وتعني فقدان لشيء متاح أو يمتلكه المكلف، وبمزيد من الدقة التفسيرية هي تعني (ما يتم إنفاقه) على صنع شيء أو عمله أو من أجل اكتسابه. ويقال: باعه بسعر التكلفة باعه بسعر لا ربح فيه. وبناء عليه، يمكن أن يمتد مفهوم "التكلفة" إلى معان أخرى لصيقة مثل "العبء" و "التسرب" و "المفقود" و "الناقص" و "السالب " ... الخ.[1] وعلى الرغم مما قد يبدو من صورة غير مرغوبة فيها لحقيقة مفهوم التكلفة، إلا أن المنظور الموضوعي لذلك المصطلح يري أنها قد تتضمن جانباً إيجابياً في حالة مقارنتها بمدفوعات مناظرة لنفس الشيء في حالات مختلفة أو مواضع متفرقة بين مشروع ومشروع منافس.

ثانيا: التكلفة اصطلاحا

تعرف التكلفة اقتصادياً على أنها : " مقدار التضحية التي تتكبدها المنشأة في سبيل الحصول على عنصر ذي قيمة اقتصادية أي أن التكلفة هي كمية النقص في الأصول التي تمتلكها المنشأة سواء كانت هذه الأصول نقوداً أم ممتلكات للمنشأة من أجل الحصول على منافع اقتصادية من السلع والخدمات التي تنتجها هذه المنشأة.[2]

من منظور اقتصادي على أنها :" قياس للتضحية بالموارد من أجل الحصول على منفعة، والتي تؤثر بالنقصان على الموجودات عند اكتساب المنفعة بالمستقبل"[3]

بينما عرف الرفاعي التكلفة من منظور إسلامي على أنها :" قيمة التضحيات الحلال من أجل تحقيق منفعة مباحة معلومة وفي الحدود المطلوبة دون إسراف أو تقتير هذا التعريف يشير إلى أن التكاليف في الشريعة الإسلامية تعد جزءا من النفقة ومحكومة بضوابطها الشرعية".[4]

---

[1] زينب صالح الأشوح، **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، مصر،2016 ، ص39.

[2] ابو حشيش خليل عواد، **محاسبة التكاليف – قياس وتحليل**، دار وائل ،عمان 2005 ، ص 34

[3] الجبالي محمود علي ،السامرائي قصي، **محاسبة التكاليف**، عمان: دار وائل. عمان،2000، ص9

[4] الرفاعي سامي جندي محمد علي. **نحو إطار عام للمحاسبة عن التكاليف في ضوء الشريعة الإسلامية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية.1986 .ص 266.

يعد Solomon من الأوائل الذين كتبوا في موضوع تكلفة رأس المال والموازنات الرأسمالية وتوصل إلى أن تكلفة رأس المال هي الحد الأدنى من العائد المطلوب على الاستثمارات الرأسمالية.[5] وقد أشار مطر إلى أن تكلفة الأموال تتوقف على تركيبه الخليط المكون للهيكل المالي، وتكلفة كل عنصر فيه. حيث أن نسبة العناصر المكونة للخليط ليست متساوية، كما ان تكلفتها ليست متساوية ايضا.[6]

كذلك يرى أحد الباحثين أن تكلفة الأموال تعني "العائد على الاستثمار بعد الضريبة الذي على الشركة تحصيله من أجل الإبقاء على القيمة السوقية لأسهم الشركة.[7] تعرف تكلفة الأموال بأنها "الحد الأدنى من العائد الذي يجب تحقيقه من المشروعات الاستثمارية التي تم تمويلها من أموال حقوق الملكية أو من أموال الافتراض أو من كليهما معا بحيث تؤدي عوائد هذه الاستثمارات إلى المحافظة على السعر السوقي للسهم أو تؤدي إلى زيادة سعره في سوق الأوراق المالية" [8].كما تعرف التكلفة الكلية للأموال بأنها "العائد المطلوب من قبل المستثمرين الممولين للاستثمارات والتي قاموا بتوفير رأسمالها [9].

– مفهوم تكلفة الأموال في البنوك

تعد تكلفة التمويل مفهوما أساسيا في القطاع المالي، وخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وتشير إلى سعر الفائدة أو التكلفة التي يدفعها البنك أو المؤسسة المالية للحصول على الأموال التي يقرضها للمقترضين. وتؤثر تكلفة التمويل على ربحية المقرض ومستوى مخاطره، بالإضافة إلى سعر الفائدة وتوافر الائتمان للمقترض. كما تشير تكلفة الأموال إلى النفقات التي يتكبدها البنك في الحصول على أموال من مصادر مختلفة لدعم أنشطة الإقراض والاستثمار. يعد فهم تكلفة الأموال أمرا ضروريا للبنوك لإدارة عملياتها .

– مصادر الاموال في البنوك

تختلف تكلفة المصادر التمويلية فيما بينها، ومرد هذا الاختلاف يعود لنوعية ومحتوى اتفاقيات التمويل بين إدارة المنشأة ومصادر التمويل .ولكي يتم احتساب التكلفة الكلية الأموال في المنشأة، فإنه لمن الضروري معرفة مكونات تكلفة الأموال وتحديد تكلفة كل عنصر من هذه المكونات حتى يتم التوصل للتكلفة الكلية الأموال[10].

---

[5] Ezra Solomon, " "**Measuring Accompany cost of capital**", Journal of finance, 45, N°3, oct, 1955, pp. 240-252.

[6] محمد مطر، **التحليل المالي: الأساليب والأدوات**، الطبعة الأولى، الشركة الجديدة للطباعة والتغليف، عمان، 1997 ،ص 326

[7] عبد الله الفيصل ، **تكلفة رأس المال الحقيقية باستخدام نموذج جوردن ونموذج الأصل الرأسمالي**"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد (14)، 1982 ، ص 19 .

[8] Horne, Van J., "**Financial Management and Policy**", 9 th, ed., prentice Hall, Newjersey, 1989, p. 235.

[9] Kolb, Burton A. and Demong, Richard F., "**Principles of Financial Management**", 2nd. ed., Planta, Inc., Texas, 1988, p. 207.

[10] Brigham, E., and Gapenski, L., "**Intermediate Financial Management**", 3 ed., Ed., The Dryden Press, Inc., New York, 1987, pp. 64-65.

تأتي أموال البنوك من مصادر متنوعة والتي تستخدمها في تمويل نشاطاتها وتقديم خدماتها المالية للعملاء. تنقسم مصادر الأموال في البنوك إلى مصدرين رئيسيين لا غنى عنهما, و يتمثلان في موارد ذاتية داخلية (المصادر الذاتية الخاصة بالبنك) ،اما المصادر الخارجية تشكل الجزء الأكبر من موارد البنك يحصل عليها مقابل أنشطته وتقديم خدماته المصرفية.ومن أهم مصادر أموال البنوك ما يلي:

– المصادر الداخلية (الذاتية)

اولا– الودائع المصرفية : تعتبر الودائع المصرفية أساس نشأة واستمرار البنوك التجارية والمحدد الأساسي للخدمات المصرفية التي تقدمها تلك البنوك . فقبول الودائع يرتبط به تقديم خدمات مصرفية متعددة ذات صلة بحاجات المودعين، وتمثل هذه الخدمات الجانب الأكبر من نشاط البنك .وتمثل الودائع أحد أهم مصادر التمويل في البنوك ، وهى الدعامة الرئيسية التي تمكن البنك من القيام بوظائفه في الإقراض والاستثمار. لذلك تسعى البنوك باستمرار إلى تنمية ودائعها الودائع المصرفية كأحد المصادر البنك المالية الرئيسية.[11] فقد تصل إلى ما يقارب 69% من مجموع مطلوبات البنوك التجارية وقد تصل إلى أكثر من 90% من إجمالي خصومه وهي تعتبر أكثر مصادر الأموال خصوبة وأقلها تكلفة .[12]

والودائع المصرفية نوعان ودائع عينيّة حقيقيّة كإيداع أشياء معينة من ذهب أو مستندات لدى البنك حيث توضع في خزائن حديدية بالأجرة. و ودائع النقدية التي تودع لدى البنوك والتي تتعهد بدورها بإعادة مبلغ معادل لها عند الطلب أو وفق شروط معينة.[13] وتعرف الودائع بأنها إتفاق بمقتضاه المودع مبلغاً من المال بوسيلة من وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة.[14]

ونظراً لأهميتها في حياة البنوك فقد صنفت وفقا لآجال استحقاقها الى [15] :

- **الودائع الجارية تحت الطلب** : وفقاً لهذا النوع من الودائع يستطيع العميل الإبداع والسحب في أي وقت يشاء، ولا يقوم البنك بدفع أي فوائد على هذا النوع من الودائع .
- **الودائع لأجل وودائع بإخطار**: وفقا لهذا النوع من الودائع لا يستطيع العميل أن يسحب منها إلا بعد حلول موعد استحقاقها ودائع لأجل أو يجب إبلاغ البنك عن الوقت الذي يريد أن يسحب فيه من الرصيد والمبلغ المطلوب لكي يتمكن البنك من توفير هذا المبلغ ودائع بإخطار)، وأما الفترة التي يجب أن يمنحها العميل للبنك فهي بحدود الأسبوعين .

---

[11] سحنون خالد ، **مدخل الى ادارة البنوك**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2022–2023 .

[12] عبد السلام لفتة، **تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، ص 2006

[13] علي جمال الدين عوض: **عمليات البنوك من الواجهة القانونية**، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ،2000 . ص 17

[14] مدير هندي، **ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث 2006 ص 147

[15] محمد طه عبد العظيم ، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازلIII** ، دار التعليم الجامعي، 2020، ص 21.

– **ودائع التوفير** : بموجب هذا النوع من الودائع يقوم البنك بفتح حساب للعميل ويمنحه دفتر توفير، وتمنح البنوك فوائد ثابتة على هذا النوع من الودائع، ويستطيع العميل في حساب التوفير أن يسحب ويضيف في أي وقت يشاء، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك تعطي فوائد على أدنى رصيد للوديعة من هذا النوع خلال المدة المحددة .

– **الوديعة المجمدة** :هي تلك الوديعة التي تتقاضها البنوك التجارية مثل التأمينات النقدية لقاء إصدار خطابات الضمان ولقاء فتح الاعتمادات المستندية لغايات الاستيراد هذه الوديعة هي بالطبع غير مقرونة بفائدة ولا يجوز للعميل تحريكها.

ثانيا– اقتراض المصرف من الغير : تحصل البنوك على الأموال من خلال الإقتراض لأجال قصيرة أو طويلة. يعتبر الإقتراض طويل الأجل الأكثر ديمومة، ويمكن اعتبار جزء منه (الذي يفي ببعض المواصفات، كالسندات التي يصدره المصرف) وكأنه جزء من رأس المال، وذلك لأغراض رقابة المصرف المركزي على كفاية رأس المال المصرفي (أو الملاءة المصرفية) بموجب مقررات لجنة بازل.

أهم الأدوات التي تستخدمها المصارف للإقتراض لأجال قصيرة، هي: شراء الأموال الفائضة في السوق النقدي، وبيع الأوراق المالية المحتفظ بها حالياً لصالح الغير مؤقتاً (حيث يستبعدها المصرف لاحقاً)، وذلك في إطار اتفاقيات إعادة الشراء ، و القبولات المصرفية هذا الى جانب الإقتراض من المصرف المركزي، أو من الأسواق النقدية الدولية. تمتاز كل هذه المصادر بأنها معززة بالضمانة، وتمتد لأجال قصيرة جداً، قد تصل ليوم واحد أحيانا. كما يستطيع البنك الإقتراض لأجال متوسطة أو طويلة مستخدماً عدداً من الأدوات منها . إصدار السندات في السوق المالي (سوق رأس المال، . الإقتراض من المنشآت المالية الوسيطة ، إقتراض المصارف المتخصصة ، أو المصرف المركزي.[16]

ثالثا– رأس المال المدفوع : ويطلق عليه حقوق الملكية التي تتمثل في الأسهم المدفوعة والفائض والأرباح غير الموزعة واحتياجات البنك وقد أصبح المبدأ الأساسي في تكوين رأس المال البنك هو الإلتزام بنسبة معينة لرأس المال إلى الخصوم وهو ما يسمى بمعيار كفاية رأس المال كما قدرته لجنة بازل، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 8% لأن إحتفاظ البنك برأس مال كاف من شأنه حماية البنك من الهزات الناجمة عن الفشل المالي وفي نفس الوقت يحمل طمأنة للمودعين.[17]

– العوامل المؤثرة على تكلفة الأموال في البنوك

هناك العديد من العوامل المؤثرة على تكلفة الأموال في البنوك على تكلفة الأموال في البنوك ومن بين العوامل الرئيسية:

– **أسعار الفائدة على الودائع**: تحصل البنوك التجارية على معظم مواردها من خلال الودائع القصيرة الأجل، وهي تقوم في العادة بإقراضها بسعر فائدة ثابت، فإذا حدث وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع نتيجة المنافسة بين البنوك مثلا

[16] خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف** ،الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2015 ، ص 48-50

[17] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها** . الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2000.ص 30 .

فسوف تتعرض المصارف للخسارة، وسبب ذلك أن المودعين سوف يطلبون فوائد أعلى على أموالهم. [18] لذا تعد أسعار الفائدة المدفوعة عنصرا أساسيا في تكلفة التمويل، و قد تحتاج البنوك إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع لجذب العملاء والاحتفاظ بهم، مما يرفع تكلفتها الإجمالية.

- **الاقتراض من سوق ما بين البنوك:** عندما تحتاج البنوك إلى سيولة إضافية، فإنها تقترض من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى في سوق ما بين البنوك. يقصد بالأموال المقترضة قيام البنوك التجارية بالاقتراض من أسواق النقود أو من البنك المركزي والأموال المقترضة تشكل نحو 25 % من أموال البنك؛ فلذلك لها أهمية كبيرة. وتأتى الأموال المقترضة من عدة مصادر رئيسية . [19] ويخضع سعر الفائدة على إقراض هذه الأموال لقانون العرض والطلب، وبالتالي قد يكون أعلى أو أقل من معدل الخصم في شباك الخصم، ويمثل هذا النوع من القروض أكثر جاذبية من بدائل أخرى متاحة، نظراً لأن البنك قد يتردد في بيع أوراق مالية نظرا لزوال العجز خلال ساعات أو أيام قليلة. [20]

ويعد سعر الفائدة المدفوع على هذه القروض جزءًا أساسيا من تكلفة التمويل، ويمكن أن يتقلب تبعا لظروف السوق والجدارة الائتمانية للبنك. فالبنك يستطيع الحصول على كل ما يحتاج إليه من أموال إذا ما أبدى استعداده لدفع معدل الفائدة المناسب، وذلك بشرط أن لا تزيد كمية الأموال المقترضة على الحدود التي يضعها البنك المركزي، أو البنك المقرض. [21] و من المعروف أن سعر الفائدة على الاقتراض بين البنوك يعتبر من المؤشرات الرئيسية لحركة أسعار الفوائد والاقتراض الأخرى في سوق النقود. [22]

- **إصدار أدوات الدين:** سندات الدين هي صكوك قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تكون لها قيمة اسمية واحدة وإذا كانت تعود لإصدار واحد، وتصدرها الشركة بقرار من الجمعية العمومية في مقابل الاكتتاب بقرض طويل الاجل يعقد عن طريق الاكتتاب العام [23]. فالبنوك تجمع الأموال عن طريق إصدار سندات أو أدوات دين أخرى. يعد العائد على هذه السندات عاملا مهما آخر يسهم في تكلفة الأموال. فإذا خفض التصنيف الائتماني للبنك، فقد ترتفع عوائد سنداته، مما يرفع تكلفة أمواله.

- **متطلبات كفاية رأس المال:** يقصد بإدارة رأس المال القضايا المرتبطة بإدارة كفاية وكفاءة رأس المال التي تستهدف حماية حقوق المودعين وتحقيق أرباح لذوي حقوق الملكية (المساهمين) وتحديد الحجم المناسب لرأس المال الذي يتسق مع متطلبات السلطة النقدية وبما يحفظ للبنك سمعته وملائته المالية وزيادة ثقة المتعاملين به على المستوى المحلي الذي يعمل فيه البنك وكذلك على المستوى العالمي. [24]

---

[18] عبد الكريم قندوز، **الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، لندن،2017، ص 346.

[19] محمود محمود حامد، **إقتصاديات البنوك والأسواق المالية**، دار حميثرا للنشر ، 2017، ص 17.

[20] فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2011 ، ص 27.

[21] احلام بوعبدلي، **سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 14.

[22] محمد أحمد الأفندي ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2020 ، ص 162

[23] محمود سليم خشفة، **الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة– دراسة مقارنة**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، 2018، ص 299

[24] محمد أحمد الأفندي ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2020 ، ص 162

وهي تقيس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف اذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية او اذا ما فشل في تحصيل احد القروض التي سبق و ان منحها لأحد زبائنه والقسم يسميها نسبة هامش الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر[25] يتعيّن على البنوك الاحتفاظ بمستويات معينة من احتياطيات رأس المال كجزء من المتطلبات التنظيمية. ورغم أنها ليست تكلفة مباشرة بالمعنى التقليدي، إلا أن الحاجة إلى الاحتفاظ برأس المال تؤثر على حجم الديون التي يمكن للبنك تحملها، مما يؤثر بدوره على تكلفة أمواله.

- **الأوضاع الاقتصادية**: في أوقات عدم اليقين الاقتصادي أو الركود، قد تواجه البنوك تكاليف تمويل أعلى مع ازدياد عزوف المستثمرين عن المخاطرة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الاقتراض في أسواق رأس المال، مما يضطر البنوك إلى رفع أسعار الإقراض للحفاظ على الربحية.
- **المنافسة في القطاع المصرفي**: في بيئة مصرفية تنافسية، قد تضطر البنوك إلى تقديم أسعار فائدة أعلى على الودائع لجذب العملاء. في حين أن هذا يزيد من تكلفة التمويل، إلا أنه يمكن أن يساعد البنوك على الحفاظ على تدفق مستمر من الودائع. من ناحية أخرى، قد تلجأ البنوك التي لا تستطيع المنافسة على أسعار الفائدة على الودائع إلى تمويل ديون أعلى تكلفة، مما يزيد من تكلفة تمويلها.

- تأثير تكلفة الأموال على صافي أرباح البنك

لتكلفة التمويل تأثير مباشر وهام على البنوك: وتتمثل في :[26]

- **التأثير على هوامش الربح**:: لتكلفة التمويل تأثير كبير على ربحية البنك. فإذا كانت تكلفة التمويل مرتفعة، فسيحتاج البنك إلى فرض سعر فائدة أعلى على القروض للحفاظ على يعرف الفرق بين السعرين بهامش الفائدة الصافي (NIM) مما قد يؤدي إلى تآكل الربحية.و في المقابل، إذا كانت تكلفة التمويل منخفضة، فقد يتمكن البنك من فرض أسعار فائدة أقل على القروض مع تحقيق هامش صافي الفائدة المطلوب.
- **أسعار الإقراض**: تعد تكلفة التمويل أحد أهم العوامل في تحديد أسعار الفائدة التي يقدمها البنك على القروض. عندما ترتفع تكلفة التمويل، عادة ما تحمل البنوك المقترضين هذه التكاليف من خلال زيادة أسعار الإقراض. يمكن أن يؤثر هذا على الطلب على القروض، لا سيما في القطاعات الحساسة مثل الرهن العقاري وقروض السيارات وتمويل الأعمال.
- **إدارة المخاطر**: تعكس تكلفة الأموال مستوى مخاطر البنك. قد ينظر إلى البنك الذي ترتفع فيه تكلفة الأموال على أنه أكثر خطورة، مما يؤثر على ثقة المستثمرين وتصنيفاتهم الائتمانية.

- استراتجيات تحسين تكلفة أموال في البنوك

---

[25] الشمري صادق راشد، **اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية**، دار اليازوري ، 2011، ص 85.

[26] Marg ERP Ltd May 3, 2023.Understanding the Cost of Funds in Banking: Factors, Management, and FAQs .https://margcompusoft.com/

تعد الإدارة الفعّالة لتكلفة الأموال أمرا بالغ الأهمية للبنوك للحفاظ على الربحية وتقديم أسعار إقراض تنافسية. من بين الاستراتيجيات التي يمكن للبنوك استخدامها لتحسين تكلفة أموالها وتعزيز أدائها هي[27] :

– **تنويع مصادر التمويل**: يمكن للبنوك تقليل اعتمادها على مصدر واحد للتمويل وتنويع مزيج تمويلها لخفض تكلفة الأموال .على سبيل المثال، يمكن للبنوك استخدام مجموعة من الودائع، أو القروض بين البنوك، أو السندات، أو الأوراق التجارية، أو التوريق، أو غيرها من الأدوات لتمويل أصولها. وبهذه الطريقة، يمكن للبنوك تجنب مخاطر أزمة السيولة أو تقلبات السوق التي قد تؤثر على مصدر معين للتمويل وتزيد من تكلفته. مما يساعد البنوك على الوصول إلى شرائح مختلفة من المستثمرين والعملاء، وتحسين سمعتها في السوق وتصنيفها الائتماني.

– **إدارة استحقاق ومدة التمويل** :يمكن للبنوك أيضًا تحسين تكلفة أموالها من خلال إدارة استحقاق ومدة مصادر تمويلها. ولذلك، يمكن للبنوك خفض تكلفة أموالها عن طريق مطابقة آجال استحقاق ومدة مصادر تمويلها مع استحقاق ومدة أصولها .

– **تحسين قاعدة الودائع** :تعتبر الودائع أحد مصادر التمويل الرئيسية للبنوك، حيث أنها عادة ما تكون أرخص وأكثر استقرارا من مصادر التمويل الأخرى .ومع ذلك، ليست جميع الودائع متساوية، لأنها تختلف من حيث التكلفة والاستقرار والتوافر. وهو ما يعني زيادة نسبة الودائع منخفضة التكلفة وعالية الاستقرار، وخفض نسبة الودائع عالية التكلفة ومنخفضة الاستقرار. ويمكن القيام بذلك من خلال تقديم أسعار فائدة أو حوافز أو خدمات جذابة للعملاء، ومن خلال تقسيم العملاء إلى شرائح بناءً على تفضيلاتهم وسلوكهم وولائهم.

– **التحوط من مخاطر أسعار الفائدة**: يمكن للبنوك استخدام استراتيجيات التحوّط لحماية نفسها من ارتفاع أسعار الفائدة. فمن خلال استخدام مقايضات أسعار الفائدة أو غيرها من الأدوات المشتقة، يُمكن للبنوك تثبيت تكاليف اقتراض مُناسبة، مما يُقلّل من تعرّضها لتقلبات السوق.

– **إدارة التكاليف والكفاءة التشغيلية**: من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، يُمكن للبنوك خفض تكاليفها الإجمالية، بما في ذلك تكلفة الأموال. إن تطبيق حلول تكنولوجية تُبسّط العمليات، وتُخفّض النفقات العامة، وتُحسّن إدارة المخاطر، يُمكن أن يُساعد البنوك على الحفاظ على الربحية حتى مع ارتفاع تكاليف التمويل.

– **تعديل أسعار الإقراض** : قد تُعدِّل البنوك أسعار الإقراض لتعكس التغيرات في تكلفة التمويل. على سبيل المثال، إذا ارتفعت تكلفة التمويل لدى البنك، فقد يرفع أسعار الإقراض للحفاظ على هامش الفائدة الصافي المطلوب.

– **الاستفادة من القنوات الرقمية** :مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، أو وسائل التواصل الاجتماعي، لجذب العملاء ومصادر التمويل والاحتفاظ بهم. يمكن للقنوات الرقمية أن تساعد البنوك على تقليل تكاليفها التشغيلية، مثل تكاليف الفروع، أو تكاليف الموظفين، أو تكاليف المعاملات، وتمرير المدخرات إلى

[27] Marg ERP Ltd May 3, 2023.Understanding the Cost of Funds in Banking: Factors, Management, and FAQs .https://margcompusoft.com/

العملاء والمستثمرين في شكل أسعار فائدة أقل أو عوائد أعلى. علاوة على ذلك، يمكن للقنوات الرقمية أن تساعد البنوك على توسيع نطاق وصولها والوصول إلى أسواق وقطاعات جديدة، وزيادة رضا العملاء وولائهم .

– طرق قياس تكلفة الأموال البنك

أحد أهم جوانب إدارة ربحية البنك هو قياس تكلفة الأموال لكل مصدر من مصادر الأموال..هناك طرق وأساليب مختلفة لقياس تكلفة الأموال هي:

اولا– طريقة متوسط تكلفة الأموال :تحسب هذه الطريقة تكلفة الأموال عن طريق قسمة إجمالي مصاريف الفائدة على إجمالي مبلغ الأموال. على سبيل المثال، إذا كان لدى البنك 100 مليون دج من الودائع ويدفع 2 مليون دج من الفوائد عليها، و50 مليون دج من القروض ويدفع 3 ملايين دج من الفوائد عليها، فإن متوسط تكلفة الأموال هو (2 مليون دج + 3 ملايين دج) / (100 مليون دج + 50 مليون دج) = 0.04 أو 4%. هذه الطريقة بسيطة وسهلة الاستخدام، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات في نضج ومخاطر مصادر الأموال.

ثانيا– طريقة التكلفة الهامشية للأموال :تقوم هذه الطريقة بحساب تكلفة الأموال باستخدام سعر الفائدة أو حساب الوحدة الأخيرة أو الإضافية من الأموال التي حصل عليها البنك. على سبيل المثال، إذا كان البنك يحتاج إلى جمع 10 ملايين دج أخرى من الأموال وكان سعر الفائدة لذلك هو 5٪، فإن التكلفة الحدية للأموال هي 5٪. تعتبر هذه الطريقة أكثر صلة وواقعية من طريقة متوسط تكلفة الأموال، لأنها تعكس ظروف السوق الحالية وتكلفة الفرصة البديلة للأموال. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه الطريقة متقلبة وحساسة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق والطلب على الأموال.

ثالثا– طريقة المتوسط المرجح لتكلفة الأموال :تحسب هذه الطريقة تكلفة الأموال عن طريق تعيين أوزان لكل مصدر من مصادر الأموال بناءً على نسبتها في إجمالي الأموال وضربها في أسعار الفائدة أو النفقات الخاصة بها. على سبيل المثال، إذا كان لدى البنك ودائع بقيمة 100 مليون دج بوزن 0.6 وسعر فائدة 2%، و50 مليون دج من القروض بوزن 0.4 وسعر فائدة 4%، فإن المتوسط المرجح لتكلفة الأموال هو (0.6 × 0.02) + (0.4 × 0.04) = 0.028 أو 2.8%. تعتبر هذه الطريقة أكثر دقة وشمولية من الطرق السابقة، حيث أنها تراعي الاختلافات في حجم ونضج ومخاطر مصادر الأموال. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه الطريقة معقدة وتستغرق وقتًا طويلاً في الحساب والتحديث.

رابعا– التكلفة المعيارية للأموال :هذه هي تكلفة الأموال التي قد يتكبدها البنك إذا قام بتمويل نفسه بالكامل من السوق، دون استخدام أي من موارده الخاصة، مثل الودائع وحقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة .ويتم حسابه باستخدام أسعار الفائدة في السوق للالتزامات المماثلة، مثل القروض بين البنوك أو السندات أو المقايضات، كبديل لتكلفة أموال البنك. وتوفر هذه الطريقة نقطة مرجعية مفيدة لتقييم تكلفة أموال البنك، حيث تشير إلى مدى قدرة البنك على الحصول على تمويل بتكلفة أقل أو أعلى من السوق. ومع ذلك، قد يكون من الصعب العثور على معايير مناسبة وموثوقة

لالتزامات البنك، لأنها قد تختلف من حيث جودة الائتمان والسيولة والمدة. كما أنه لا يعكس مزايا أو عيوب التمويل الفريدة للبنك، مثل ولاء العملاء، أو الاعتراف بالعلامة التجارية، أو القيود التنظيمية.

– امثلة لطرق قياس تكلفة الأموال

لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأساليب عمليًا، دعونا نفكر في المثال التالي لبنكين افتراضيين، أ وب، بالميزانيات العمومية وأسعار الفائدة التالية اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023 (بملايين الدينارات)

بنك	الأصول	الالتزامات	الأسهم
أ	1000	900	100
ب	1000	800	200

بنك	الالتزامات		سعر الفائدة (%)	مصروفات الفائدة	سعر الفائدة في السوق(%)
أ	الودائع تحت الطلب	100	0	0	0
أ	الودائع الادخارية	200	1	9	1.2
أ	الودائع لأجل	200	2	18	2.2
أ	القروض بين البنوك	300	3	27	3.2
أ	سندات	100	4	36	4.2
				90	

بنك	الالتزامات		سعر الفائدة (%)	مصروفات الفائدة	سعر الفائدة في السوق(%)
ب	الودائع تحت الطلب	100	0	0	0
ب	الودائع الادخارية	200	1.5	15	1.2
ب	الودائع لأجل	200	2.5	25	2.2
ب	القروض بين البنوك	200	3.5	35	3.2
ب	سندات	100	4.5	45	4.2
				120	

- **طريقة متوسط تكلفة الأموال:** باستخدام طريقة متوسط تكلفة الأموال يمكننا حساب تكلفة الأموال لكل بنك على النحو التالي:
  - **البنك أ:** 900/90 = 0.1 أو 10%
  - **البنك ب :** 120 / 800 = 0.15 أو 15%

باستخدام هذه الطريقة، يمكننا أن نرى أن تكلفة الأموال لدى البنك "أ" أقل من تكلفة البنك "ب"، لأنه يدفع فائدة أقل على التزاماته.

- **طريقة التكلفة الحدية للأموال:** باستخدام طريقة التكلفة الحدية للأموال، يمكننا أن نفترض أن آخر التزام أصدره كل بنك كان عبارة عن سند، ونحسب تكلفة الأموال لكل بنك على النحو التالي:
  - **البنك أ:** 4 × 100 = 400
  - **البنك ب:** 4.5 × 100 = 450

باستخدام هذه الطريقة، يمكننا أن نرى أن البنك أ لديه تكلفة أموال أقل من البنك ب، لأنه يدفع سعر فائدة أقل على سنده الأخير.

- **طريقة المتوسط المرجح لتكلفة الأموال:** باستخدام طريقة المتوسط المرجح لتكلفة الأموال يمكننا حساب تكلفة الأموال لكل بنك على النحو التالي:
  - **البنك أ:** (0 × 100 + 1 × 200 + 2 × 200 + 3 × 300 + 4 × 100) / 900 = 2.22 أو 2.22%
  - **البنك ب:** (0 × 100 + 1.5 × 200 + 2.5 × 200 + 3.5 × 200 + 4.5 × 100) / 800 = 3.19 أو 3.19%

باستخدام هذه الطريقة، يمكننا أن نرى أن البنك أ لديه تكلفة أموال أقل من البنك ب، لأنه يدفع متوسط سعر فائدة مرجح أقل على التزاماته.

باستخدام طريقة التكلفة المرجعية للأموال، يمكننا أن نفترض أن أسعار الفائدة في السوق للالتزامات المماثلة هي كما يلي:

يمكننا بعد ذلك حساب تكلفة الأموال لكل بنك على النحو التالي:

- **البنك أ:** (0 × 100 + 1.2 × 200 + 2.2 × 200 + 3.2 × 300 + 4.2 × 100) / 900 = 2.53 أو 2.53%
- **البنك ب:** (0 × 100 + 1.2 × 200 + 2.2 × 200 + 3.2 × 200 + 4.2 × 100) / 800 = 2.85 أو 2.85%

باستخدام هذه الطريقة، يمكننا أن نرى أن تكلفة الأموال لدى البنك "أ" أقل من تكلفة البنك "ب"، لأنه يدفع سعر فائدة مرجعي أقل على التزاماته.

– مراجع المحور

-ابو حشيش خليل عواد، **محاسبة التكاليف – قياس وتحليل**، دار وائل ،عمان 2005 .

-احلام بوعبدلي، **سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.

-الجبالي محمود علي ،السامرائي قصي، **محاسبة التكاليف**، عمان: دار وائل. عمان،2000.

-خليل محمد حسن الشماع، **المحاسبة الادارية في المصارف** ،الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2015.

-الرفاعي سامي جندي محمد علي. **نحو إطار عام للمحاسبة عن التكاليف في ضوء الشريعة الإسلامية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية.1986 .

– زينب صالح الأشوح، **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، مصر، 2016.

– سحنون خالد ، **مدخل الى ادارة البنوك**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت

-الشمري صادق راشد، **اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية**، دار اليازوري ، 2011.

– عبد السلام لفتة، **تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 11، . 2006

-عبد الكريم قندوز، **الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى**، لندن،2017.

-عبد الله الفيصل ، **تكلفة رأس المال الحقيقية باستخدام نموذج جوردن ونموذج الأصل الرأسمالي**"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد (14)، 1982 .

-عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها** . الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2000.

– علي جمال الدين عوض: **عمليات البنوك من الواجهة القانونية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،2000** .

-فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2011 .

-محمد أحمد الأفندي ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2020 .

-محمد طه عبد العظيم، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازلIII**، دار التعليم الجامعي، 2020.

-محمد مطر، **التحليل المالي: الأساليب والأدوات**، الطبعة الأولى، الشركة الجديدة للطباعة والتغليف، عمان، 1997 .

-محمود سليم خشفة، **الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة– دراسة مقارنة**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، 2018.

– محمود محمود حامد، **إقتصاديات البنوك والأسواق المالية**، دار حميثرا للنشر ، 2017.

-مدير هندي، **ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث 2006 .

- Brigham, E., and Gapenski, L., "**Intermediate Financial Management**", 3 ed., Ed., The Dryden Press, Inc., New York, 1987.

- Horne, Van J., "**Financial Management and Policy**", 9 th, ed., prentice Hall, Newjersey, 1989.

- Kolb, Burton A. and Demong, Richard F., "**Principles of Financial Management**", 2nd. ed., Planta, Inc., Texas, 1988.

- Marg ERP Ltd May 3, 2023.Understanding the Cost of Funds in Banking: Factors, Management, and FAQs .https://margcompusoft.com/

المحور الثامن

08 مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

- **التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية واهدافها**
- التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية
- أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية
- **اتفاقية بازل I والملامح الأساسية لها**
- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I
- تعديل اتفاقية بازل I عام 1996 لتغطية مخاطر السوق
- **المعايير الدوليّة لبازل II**
- أهداف معايير بازل II
- العناصر الرئيسة لاتفاق بازل II
- **اتفاقية بازل III**
- تعريف اتفاقية بازل III
- تاريخ تطبيق اتفاقية بازل III
- ركائز بازل III
- مقارنة بين بازل II و بازلIII
- **مراجع المحور**

- تمهيد

إن زيادة حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وانخفاض نسبة كفاية رأس المال التي تحفظ بها المصارف العالمية أثار القلق الدولي مما دفع بنك التّسويات الدّولية (BIS) Bank for International Settlements إلى البحث عن أسس ومعايير للعمل المصرفي والرقابة المصرفية تحدُّ من وقوع المصارف في هذه الأزمات فبدأ التفكير باتفاقية بازل I.

- التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) كانت تسمى في البداية لجنة التنظيمات المصرفية والممارسات الإشرافية . من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في نهاية عام 1974 في أعقاب اضطرابات خطيرة في أسواق العملات والخدمات المصرفية الدولية. وأُنشئت اللجنة، التي يقع مقرها الرئيسي في بنك التسويات الدولية في بازل السويسرية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة الرقابة المصرفية عالميًا، ولتكون بمثابة منتدى للتعاون المنتظم بين الدول الأعضاء في مسائل الرقابة المصرفية. عقد أول اجتماع للجنة في فبراير/شباط 1975، وتعقد اجتماعاتها بانتظام ثلاث أو أربع مرات سنويا منذ ذلك الحين[1] .

منذ إنشائها، توسّعت عضوية لجنة بازل من مجموعة الدول العشر إلى 45 مؤسسة من 28 دولة. وبدءا باتفاقية بازل، التي صدرت لأول مرة عام 1975 ونُقّحت عدة مرات منذ ذلك الحين، وضعت اللجنة سلسلة من المعايير الدولية لتنظيم البنوك، أبرزها منشوراتها البارزة حول اتفاقيات كفاية رأس المال، المعروفة باسم بازل 1، وبازل 2، ومؤخرًا بازل 3.

و لا تتمتع لجنة بازل بأي سلطة قانونية أعلى من السلطة الوطنية للدول الأعضاء، وعليه فقراراتها لا تكون على شكل قوانين إلزامية إنما تكون على شكل توصيات، حيث يتم صياغة معايير وتعليمات إشرافية ورقابية عامة، ويترك للسلطات والحكومات اتخاذ الترتيبات التفصيلية وذلك بما يتناسب مع الأنظمة الوطنية، وبهذه الطريقة، تسعى اللجنة لتحقيق مواقف مشتركة ومعايير مشتركة دون الاتفاق على التفاصيل والتقنيات الرقابية للدول الأعضاء.

- أهداف لجنة بازل للرقابة البنكية

يمكن القول أن لجنة بازل تهدف إلى ما يلي :

- المساهمة في استقرار النظام المصرفي العالمي و خاصة بعد أزمة الديون الخارجية. [2]وازالة مصدر مهم للمنافسة بين المصارف للدول المقدمة والدول النامية من خلال اعتماد الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشان راس

[11] **The Basel Committee – overview** .https://www.bis.org/bcbs/index.htm

[2] عبد المطلب عبد الحميد **العولمة واقتصاديات البنوك** دار الجامعية لنشر والتوزيع، الصفحة 82

المال المصرفي و إيجاد آليات مصرفية تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية في مقدمتها انتشار مظاهر ظاهرة العولمة والتي اعتمدت على تشريعات دولية تلزم الدول بالتحرير المالي وتحرر الأسواق النقدية [3].

- وضع وتعزيز مراقبة تنفيذ المعايير العالمية لتنظيم البنوك في دول الاعضاء والإشراف عليها بإصدار مبادئ توجيه للسلوك الجيد وسد الثغرات التنظيمية والاحترازية التي تشكل خطرا وتسهيل تبادل المعلومات في الأسواق البنكية والمالية؛ بين السلطات النقدية والمتعلقة بهذه الأساليب.[4]

- اتفاقية بازل I والملامح الأساسية لها

بدعم من محافظي مجموعة العشرة، قرر أعضاء اللجنة وقف تآكل معايير رأس المال في أنظمتهم المصرفية، والعمل على تحقيق تقارب أكبر في قياس كفاية رأس المال. وقد أدى ذلك إلى إجماع واسع النطاق على اتباع نهج مرجح لقياس المخاطر، سواءً داخل الميزانيات العمومية للبنوك أو خارجها. وكان هناك إدراك قوي داخل اللجنة للحاجة الماسة إلى اتفاق متعدد الأطراف لتعزيز استقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة مصدر التفاوت التنافسي الناجم عن اختلاف متطلبات رأس المال الوطنية. وعقب إبداء تعليقات على ورقة استشارية نُشرت في ديسمبر 1987، وافق محافظو مجموعة العشرة على نظام لقياس رأس المال يُعرف عادةً باسم اتفاقية بازل لرأس المال ، وأُصدر للبنوك في يوليو 1988. [5]

- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

تقوم اتفاقية بازل I على خمسة جوانب أساسية تتمثل في :[6]

1 – التركيز على المخاطر الائتمانية: تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر التعامل في المشتقات والاستثمار في الأسواق المالية.

2– تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها : يجب عند تحديد مستوى رأس المال المطلوب النظر إلى كافة البنود داخل الميزانية وخارجها، "ويقصد بالبنود خارج الميزانية الالتزامات العرضية التقليدية الناشئة عن إصدار خطابات ضمان لقروض أو لتنفيذ أعمال، وفتح اعتمادات مستندية . وتلك

---

[3] ديرية كامل الشبيب **إدارة البنوك المعاصرة** دار المسيرة لنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2012، الصفحة 309

[4] Rachida Hennani, **De Bâle I à Bâle III: les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient**, LAMETA, Unité Mixte de recherche, Université de Montpellier, France, 27 mars 2015, P:6

[5] Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision: **Outcome of the consultative process on proposals for international convergence of capital measurement and capital standard**s, 11th July 1988,P1.

[6] غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014، :ص242 – 247

الالتزامات الناشئة عن التعامل في عقود المشتقات"[7]. كما ركزت الاتفاقية من ناحية أخرى على مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول ومخصص الديون المشكوك فيها وباقي المخصصات الأخرى.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية

- **دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع FMI** :وهي دول ذات مخاطر أقل من باقي الدول وتضم الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ((OCD)، والدول التي لها ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، و، أيسلندا ، أيرلندا ، البرتغال ، اليونان، كما أنه يوجد شرط وهو استبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي.[8].

- مجموعة الدول الأخرى وهي باقي دول العالم التي تعتبر ذات مخاطر أكبر من المجموعة الأولى وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات.

4 - وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول: ليس القصد من إعطاء وزن مخاطرة للأصل أنه أصل مشكوك في تحصيله بنفس الدرجة، بل هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطرة بل تكوين المخصصات اللازمة، وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفقاً لما تضمنه تقرير اللجنة:

(1)**الأصول داخل الميزانية:** تم تقسيم الأصول إلى خمس فئات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أوزان المخاطرة حسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية العمومية

درجة المخاطرة	البنود
صفر%	(a) النقدية. (b) المطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية مقومة بالعملة المحلية. (c) المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OECD ومصارفها المركزية. (d) المطلوبات بضمانات نقدية أو بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول OECD أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في دول OECD .
0 أو10 أو 20 أو50% (حسب ما يتقرر وطنياً)	(a)المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومات المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
20%	(a)المطلوبات من بنوك التنمية الدولية (مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك الاستثمار الأوربي ...) وكذلك المطلوبات المغطاة أو المعززة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك.

[7] الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، 2005، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص32.

[8] طارق عبد العال حماد **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف"**، الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، سنة2001.ص 129.

	(b) المطلوبات من المصارف المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة منها. (c)المطلوبات من المصارف المسجلة في دول خارج OECD أو المضمونة منها، ويشترط أن تكون المدة المتبقية على أجل استحقاقها أقل من سنة. (d) مطلوبات على مؤسسات القطاع العام غير المحلية لدول OECD – باستثناء الحكومات المركزية– والقروض المضمونة من تلك المؤسسات. (e)مطلوبات من مؤسسات الاستثمار المسجلة في دول OECD أو المضمونة من قبلها. (f) النقدية في الطريق (برسم التحصيل).
50%	(a)القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون، أو التي سيشغلونها أو يأجرونها للغير.
100%	(a)المطلوبات من القطاع الخاص. (b) المطلوبات من المصارف المسجلة خارج دول OECD والتي تبقى على آجال استحقاقها أكثر من سنة واحدة. (c)المطلوبات على الحكومات المركزية خارج دول OECD ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية وممولة بها. (d) المطلوبات على الشركات التجارية التي يملكها القطاع العام. (e)المباني والآلات والأصول الأخرى الثابتة. (f) العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك الاستثمارات على شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة). (g) الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها مصارف أخرى (ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال). (h) جميع الأصول الأخرى.

Resource: Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision, international convergence of capital measurement and capital standards ,Basle, July 1988.P21-22.

(2) **البنود خارج الميزانية** : تعتبر العمليات خارج الميزانية بمثابة ائتمان غير مباشر أي لا يترتب عليه انتقال أموال من المصرف إلى الغير، ويتم تصنيف العمليات خارج الميزانية على مرحلتين:

– **الأولى**: يتم تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر، وذلك بضرب القيمة الاسمية للعملية خارج الميزانية بمعامل التحويل إلى داخل الميزانية (كما سيرد بالتفصيل في الجدول الآتي).

– **الثانية**: بعد تحويل العملية إلى داخل الميزانية يتم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجح باستخدام الأوزان الترجيحيّة المناسبة كما وردت في الفقرة السابقة. (مثلاً إذا كان 50% معامل التحويل x 10% الوزن الترجيحي للأصل الخطر = 5% x قيمة الالتزام العرضي، والقيمة الناتجة تدرج في مقام معدل كفاية رأس المال).

– وبالتالي تكون معاملات تحويل الائتمان للفقرات خارج الميزانية العمومية إلى داخل الميزانية العمومية للمصرف كما هو مبين على النحو التالي:

الجدول رقم (2): معاملات التحويل للبنود خارج الميزانية

م	الالتزامات العرضية	معامل التحويل
1	بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (بما في ذلك الاعتماد المستندي كضمان للقروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية (بما في ذلك التظهيرات التي تأخذ طابع القبولات).	100%
2	الفقرات المحتملة المتعلقة بمعاملات معينة (مثل كفالات حسن الأداء و الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة).	50%
3	الالتزامات قصيرة الأجل، ذاتية التصفية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحن البضاعة).	20%
4	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع التي يتحمل المصرف فيها مخاطرة.	100%
5	المشتريات المستقبلية للموجودات، والالتزامات عن ودائع مستقبلية والأسهم المدفوعة جزئياً والتي تمثل التزامات عن سحب معينة.	100%
6	تسهيلات إصدار الأوراق المالية والتعهدات التسهيلات الدائرية	50%
7	الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاق التي تزيد عن سنة واحدة.	50%
8	الالتزامات غير المعززة، ذات الاستحقاقات لغاية سنة واحدة، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت وبدون شروط.	0%

Resource: Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision, international convergence of capital measurement and capital standards ,Basle, July 1988.P23-24.

5. مكونات كفاية رأس المال المصرفية:

– راس المال: ـ تقسيم رأس المال إلى شريحتين[9]

- **الشريحة الاولى – رأس المال الأساسي** ويضم ما يلي:

الحقوق الدائمة للمساهمين + الاحتياطات المعلنة (الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطي العام والاحتياطات القانونية)

- **الشريحة الثانية– رأس المال التكميلي** ويضم ما يلي:

الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطات عامة لمواجهة مخاطر غير محددة + القروض المساندة أدوات رأسمالية هجينة أخرى

كما قررت اللجنة استبعاد البنود التالية من رأس المال عند القيام بحساب معدّل كفاية رأس المال، وهذه البنود هي الشهرة ، الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة (رؤوس الأموال)و الاستثمارات المتبادلة في رؤوس

[9]Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **international convergence of capital measurement and capital standards** ,Basle, July 1988.P3.

أموال المصارف.[10] وقامت لجنة بازل بوضع مجموعة من الشروط على رأس المال المساند حتى يتم إدراجه ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، وهذه الشروط، هي[11]:

- يجب ألا يتعدى مجموع رأس المال المساند t 100% من رأس المال الأساسي .
- يجب أن يتم تخفيض فروق إعادة تقدير الأصول أي الفرق بين قيمتها الجارية وقيمتها الدفترية بـ 55% .
- يجب أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي .
- يجب أن يكون الحد الأقصى للاحتياطات العامة المكونة لمواجهة مخاطر غير محددة في نهاية الفترة الانتقالية 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان المخاطر، ويمكن في حالات استثنائية زيادتها إلى 2%،

وعند حساب معدل كفاية رأس المال يتم إدراج رأس المال الشريحتين الأولى والثانية في البسط والأصول المرجحة بأوزان الخطر الخمسة التي أشرنا إليها وهي (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) في المقام، فيصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل على الشكل التالي[12]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال}^{13} = \frac{\text{رأس المال (شريحة1+شريحة2)}}{\text{الأصول X أوزان الخطر الترجيحية لكل أصل}} \geq 8\%$$

– تعديل اتفاقية بازل I عام 1996 لتغطية مخاطر السوق

تمّ إجراء مجموعة من التعديلات على اتفاقية بازلI بهدف تغطية مخاطر السوق بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية وإدخالها في معدل كفاية رأس المال. وبالتالي يجب على رأس المال أن يغطي مخاطر السوق المرتبطة بأصول المصرف والعمليات خارج الميزانية من الالتزامات العرضية والارتباطات التي يدخل فيها المصرف بغرض الاتجار ، ولا يشمل ذلك الأصول التي يحتفظ بها المصرف بغرض الاستثمار طويل الأجل حيث أُرجِئ حساب رأس المال لها.

وقد تمَّ إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال وتتمثل هذه الشريحة في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط. ونعني بالقروض المساندة سواء في الشريحة الثانية أم الثالثة هي سندات يطرحها المصرف في اكتتاب عام بسعر عائد أعلى من سعر السوق، وذلك بسبب تحمل المكتتبين مخاطر عالية في عدم السداد، نظراً

---

[10] الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، مصدر سبق ذكره، ص34.

[11] Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **international convergence of capital measurement and capital standards** ,cit.P7.

[12] عبد المجيد، عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[13] تسمى هذه النسبة بنسبة كوك Cooke، نسبةً إلى الخبير المصرفي الإنكليزي من بنك انكلترا المركزي والذي كان رئيس لجنة بازل خلال الفترة 1977-1988.

لأنَّ ترتيب القروض المساندة في السداد يأتي بعد سداد جميع حقوق المودعين وقبل حقوق المساهمين، ويخضع رأس المال من الشريحة الثالثة للشروط التالية[14]:

- يجب أن يكون له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 250% من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطرة السوقية فقط بما في ذلك مخاطرة الصرف الأجنبي ومخاطرة السلع.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة حتى نفس الحد وهو 250%.
- الخضوع لنص "التجميد" الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان الدفع يعني أنَّ رأس مال المصرف الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّه يجب على الدول الأعضاء أن تحافظ على المبدأ الأساسي القائل بأنَّ رأس المال الأساسي Core Capital يجب ألا يقل عن نصف إجمالي رأس المال، أي لا يزيد مجموع الشريحتين الثانية والثالثة عن مجموع الشريحة الأولى، وقد حددت لجنة بازل طريقتين لقياس المخاطر السوقية[15]: وهي الطريقة النمطية ، وطريقة النماذج الداخلية

وبهدف التنسيق بين متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية مخاطر الائتمان والمتطلبات اللازمة لتغطية مخاطر السوق فقد تمَّ إيجاد رابط أو صلة رقمية من خلال ضرب مقياس المخاطرة السوقية بـ (12.5) الذي هو مقلوب النسبة (8%).وهكذا تكون نسبة كوك (Cooke) في ظل إدخال المخاطر السوقية إليها على الشكل التالي[16]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة1 + شريحة2 + شريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية X12.5}} \geq 8\%$$

- المعايير الدوليّة لبازل (II)

رأت اللجنة أنه لا يجب إعادة النظر في معايير الحد الأدنى لكفاية رأس المال فحسب، وإنما يجب النظر إلى إدارة المخاطر المصرفية ككل، وأن يتسع مفهوم الرقابة المصرفية بالشكل الذي يضمن الاستقرار المالي والذي ينعكس بدوره على الاقتصاد القومي، ومن ثم على الاقتصاد العالمي. ويعد الإطار الجديد لمقترحات بازل الثانية من أهم التطورات على الساحة المصرفية العالمية خلال العقد الحالي والذي من المتوقع أن تترتب على هذا الإطار إعادة تشكيل الصناعة المصرفية على المدى البعيد، وتمثل تلك المقترحات تحديات كبيرة للعمل المصرفي[17].

---

[14] عبد العال، طارق، **التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك**، مصدر سبق ذكره، ص166.

[15] Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2006.P162.

[16] عبد العال حمّاد، طارق، **التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك**، مصدر سبق ذكره، ص 167.

[17] الشواربي، عبد الحميد، و الشواربي، **محمد، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**،، 2007 المكتب الجامعي الحديث، مصر. ص250.

في يونيو 1999، أصدرت اللجنة مقترحًا لوضع إطار عمل جديد لكفاية رأس المال ليحل محل اتفاقية عام 1988. وقد أدى ذلك إلى إصدار إطار عمل مُعدّل لرأس المال في يونيو 2004. ويتألف الإطار المعدّل ، المعروف عمومًا باسم "بازل 2"،

إلا أن اللجنة أشارت إلى أهمية اهتمام السلطات الرقابية الوطنية في الدول المختلفة بتطبيق العناصر الأساسية لمكونات الدعامتين الثانية والثالثة (عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق) حتى لو تم تطبيق الدعامة الأولى (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) بعد نهاية عام 2006 [18].

- **أهداف معايير بازل II**

كان لمعايير بازل-II أهداف أشد تعقيداً وغموضاً من أهداف بازل(I)، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- زيادة سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، من خلال إدراج العديد من المخاطر المصرفية التي لم تكن متضمنة في معايير بازل (I)، والاعتماد على نماذج وأساليب أكثر تقدماً في قياس المخاطر.
- تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين المصارف دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.[19]
- الربط بين كفاية رأس المال والمكونات والعناصر الأساسية للمخاطر الائتمانية والمخاطر المصرفية بشكل عام.[20]
- زيادة الشفافية بين المصارف التي تميل للمخاطرة وبين عملائها ونظرائها الذين يتحملون في النهاية عبء التمويل وبالتالي يتعرضون للمخاطرة معها .[21]

- **العناصر الرئيسة لاتفاق بازل II**

يتألف اتفاق بازلII من ثلاث دعامات هي :

- **الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال:** وتعتبر أسلوباً متطوراً للأسلوب المتّبع في بازل I و تتعلق بتحديد حجم رأس المال الرقابي اللازم لتغطية كل من المخاطر الائتمانية والمخاطرة السوقية والمخاطر التشغيلية، وعليه تكون آلية حساب كل من رأس المال الرقابي وأنواع المخاطر الثلاثة على الشكل التالي:

---

[18] حشاد، نبيل، **القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل II**،**اتحاد المصارف العربية**، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، آذار 2005،ص26.

[19] عبد العزيز، سمير محمد، **اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين**، (بدون تاريخ)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.ص175.

[20] فهمي، بسنت أحمد، **اتفاق بازل– II: ركائزه وأبعاده**، *مجلة اتحاد المصارف العربية*، العدد/280/، آذار 2004.ص19.

[21] حسن السيسي، صلاح الدين، **معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية**، 2005، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.ص33.

1. رأس المال الرقابي :تم استبعاد المخصصات العامة من الشريحة الثانية لرأس المال في حال استخدام أسلوب التصنيف الداخلي في حساب المخاطر الائتمانية، كما بقيت الاستبعادات من رأس المال والمحددات (القيود) عليه أيضاً ذاتها كما وردت في اتفاق بازل I عام 1988 وتعديلاته عام 1996.

2. مخاطر الائتمان: اقترحت اللجنة السماح للمصارف بأسلوبين لحساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الائتمانية وهما :

- **الأسلوب المعياري (النمطي)**: حيث يمكن للمصارف أن تعتمد على التصنيفات الائتمانية للمؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني (ECAIs) وقامت اللجنة بوضع ستة مبادئ يجب توافرها في مؤسسة التصنيف حتى يتم قبول تصنيفاتها وهذه المبادئ، هي الموضوعية الاستقلال الشفافية. الإفصاح. الموارد: المصداقية [22].

- **الأسلوب المستند للتصنيف الداخلي (IRB)** :ويقوم مدخل التصنيف الداخلي على مقاييس للخسائر غير المتوقعة (**UL**) و الخسائر المتوقعة (**EL**). أمّا الخسائر غير المتوقّعة UL فيتم تحديد متطلبات رأس المال اللازمة لتغطيتها من خلال دوال الترجيح بالمخاطر التي حددتها اللجنة. والخسائر المتوقعة فيتم تغطيتها على الشكل التالي: حيث تقوم المصارف بالمقارنة بين إجمالي المخصصات المؤهلة (مخصصات أوراق مالية مشكوك في تحصيلها، واحتياطات مخاطر الدول، والاحتياطات العامّة، كما يمكن أن تتضمّن أي خصم على الموجودات المتعثرة)[23]

3. المخاطر السوقية: لم يطرأ عليها أي تغيير، وبقيت كما جاءت في تعديلات بازل I عام 1996.

4. مخاطر التشغيل: وقد جاء تعريف المخاطر التشغيلية في اتفاق بازل II على أنها "مخاطر الخسائر التي تنتج عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و النظم أو تنشأ نتيجة الحوادث الخارجية"[24]. واقترحت اللجنة ثلاثة وسائل لحساب متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية المخاطر التشغيلية وهي طريقة المؤشر الأساسي ، الطريقة النمطية ، طريقة القياس المتقدمة .

يمكن حساب معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II بالعلاقة التالية[25]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال}^{26} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة1 + شريحة2 + شريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + 12.5X(المخاطرة السوقية + المخاطرة التشغيلية)}} \geq 8\%$$

- **الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية:** قامت اللجنة بتشخيص أربع قواعد أساسية للمراجعة الرقابية:

---

[22] حشاد، نبيل، **التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي**، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، كانون الأول 2006، ص35.

[23] Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, cit.P87.

[24] Basel Committee on Banking Supervision: **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, P144.

[25] الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، مصدر سبق ذكره، ص41.

[26] تسمى هذه النسبة بنسبة ماكدونو، نسبة إلى William J McDonough رئيس والرئيس التنفيذي للمصرف الإحتياطي الفدرالي نيويورك.الذي كان رئيس لجنة بازل مِنْ 1998 إلى 2003.

- **القاعدة الأولى**: لا بدّ أن يكون لدى المصارف نظم تقييم شاملة لتقدير الكفاية الكلية لرأس المال بما ينسجم مع شكل مخاطرها، وأن يكون لديها الاستراتيجية اللازمة للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة، مع إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا. [27]

- **القاعدة الثانية**: يجب على المراقبين مراجعة وتقييم ما يضطلع به المصرف من تقدير داخلي لكفاية رأس المال، وكذلك قدرة المصرف على المراقبة، والتأكد من الالتزام بنسب رأس المال الرقابي، كما أنه على المراقبين اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة إذا لم يكن هناك رضا على نتائج العملية.

- **القاعدة الثالثة**: يجب على المراقبين أن يتوقعوا من المصارف الالتزام بنسب فوق الحد الأدنى من متطلبات رأس المال الرقابي، ويجب أن تكون لديهم السلطة والصلاحية التي تمكنهم من مطالبة المصارف باحتجاز رأس مال يزيد عن الحد الأدنى المطلوب. وعلى المراقبين عند تحديد نسبة رأس المال المناسبة التي يجب على المصارف الاحتفاظ به أن يراعوا مخاطر العمليات، ومجال نشاطه، ومدى كفاءة إدارة المخاطر ككل في المصرف،

- **القاعدة الرابعة**: يجب على المراقبين التدخل وفي مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال دون الحد الأدنى للمستويات المطلوبة لمواجهة تبعات الخسائر لمصرف معين، وينبغي عليهم طلب اتخاذ الإجراءات الصحيحة إذا لم تتم عملية المحافظة على رأس المال، أو إعادته إلى الحالة السليمة. [28]

الدعامة الثالثة: انضباط السوق: انضباط السوق يعني قيام المصارف بجملة من الإفصاحات بحيث تتوفر المعلومات الكافية للمشاركين في الصناعة المصرفية من مستثمرين وعملاء ومراقبين للحكم على مدى كفاية رأس مال المصرف وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وينقسم الإفصاح الذي يتوجب على المصارف القيام به إلى نوعين:

- **إفصاح نوعي**: كالإفصاح عن أيّة عوائق أو قيود على تحويل الأموال أو رأس المال القانوني فيما بين المجموعة، وأسلوب المصرف في تقييم كفاية رأس ماله لدعم نواحي نشاطه الحالية والمستقبلية، وأهداف وسياسات إدارة المخاطر لديها، والسياسات المحاسبية لتقييم أصول المصرف والتزاماته ...الخ.

- **إفصاح كمّي**: كالإفصاح عن هيكل رأس المال للمصرف، وحجم الاحتياطات، ونظام المصرف الداخلي لتقدير كفاية رأس المال، وحجم المخاطر الائتمانية والأسلوب المتبع في قياسها، وحجم المخاطر السوقية وطريقة قياسها ومخاطر التشغيل وطريقة قياسها، وأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، والمخصصات التي تمَّ تشكيلها في المصرف ... الخ.

ومن ناحية أخرى يجب على المراقبين التأكد بشكل مستمر من أن المصارف تفي بمتطلبات الإفصاح التي جاءت في الدعامة الثالثة، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات التالية[29]:

---

[27] **بازل–2:الركن الثاني – عملية المراجعة الإشرافية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد /12/،العدد/1/، السنة /12/، آذار 2004، ص5.

[28] الوفاق الجديد للجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مصدر سابق، ص 30.

[29] حشاد، نبيل، **بازلII والمصارف العربية قضايا واعتبارات التطبيق العملي**، مصدر سابق، ص93.

- مراجعة البيانات التي تمّ فحصها واستخدامها في تقييمات إدارة المصرف.
- الاعتماد على التقارير النظامية لجمع البيانات المطلوبة و بالتالي تسهيل مراقبة الالتزام بالمتطلبات.
- تحديد مدى أهمية الإفصاح المعلن الذي يقوم به كبار الموظفين.
- استخدام الأدوات الرقابية المعيارية (إجراءات التصحيح الفورية) للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح.
- تجهيز المشاركين في السوق لفهم أهمية وكيفية استخدامه.

وبالتالي فإن التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح المحدد في اتفاق بازل II وبما ينسجم مع معايير الإفصاح الدولية سينعكس بشكل إيجابي على المصارف وعلى السلطات الرقابية في مجال إدارة المخاطر والرقابة عليها كلٌ على حدٍّ سواء، وهذا بدوره سيتجسد بشكل استقرار شبه تام في السوق المصرفي وبالتالي الحد من الأزمات التي يمكن أن تعصف به.

- **اتفاقية بازل III**

كشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 عن نقاط ضعف عميقة في المشهد المالي. فما بدأ كمشكلة سيولة في بعض البنوك سرعان ما امتد تأثيره إلى الدول والمؤسسات المالية حول العالم. وكشفت الأزمة عن سوء ممارسات إدارة السيولة في المؤسسات المالية، وكشفت عن المخاطر التي تشكلها . و أن الاعتماد على إجراءات تنظيم رأس المال وحده لم يكن كافيا لضمان الاستقرار المالي للبنوك. ولمنع تفاقم هذه الأزمات وحماية المؤسسات المالية، أدركت الحاجة إلى إدارة فعالة لمخاطر السيولة .

على الرغم من وجود الأطر التنظيمية، بازل 1 وبازل 2 ، فقد ثبت أنها غير كافية للتعامل مع الأزمة. ركزت هذه الأطر في المقام الأول على تنظيم رأس المال ولم تعالج بشكل كاف عوامل الخطر الحاسمة الأخرى مثل السيولة والرافعة المالية. ثبت أن اعتماد بازل 2 على نماذج المخاطر الداخلية للبنوك معيب أثناء الأزمة، وافتقرت الأطر إلى إرشادات محددة لإدارة مخاطر السيولة . بالإضافة إلى ذلك، لم تعالج بشكل فعال المخاطر النظامية التي تشكلها المؤسسات المالية المهمة وفشلت في طلب احتياطيات رأس مال كافية.

و نتيجة لذلك، لمعالجة هذه العيوب من خلال إدخال منهجيات أكثر قوة لتقييم المخاطر ومعايير السيولة والإشراف على المخاطر النظامية ومتطلبات رأس مال أعلى لتعزيز الاستقرار المالي ومنع الأزمات المستقبلية. نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS) منذ في ديسمبر 2009م وثيقتين مهمتين تعتبران مسودة اتفاق بازل III بغرض إخضاعهما للإثراء والمناقشة والفحص، وبعد اجتماع محافظي البنوك المركزية اعتمد رسميا اتفاق بازل III والمتعلق بالمتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال والسيولة ونشر بتاريخ 16 ديسمبر 2010م، على أن يدخل حيز التطبيق في 2013 .[30]

[30] عبد الحليم عمار غربي ، **مبادئ الاعمال المصرفية– القطاع المصرفي السعودي نموذجا**، مطبوعات KIE Publications، ص 472

– تعريف اتفاقية بازل III

بازل 3 هو الإصدار الثالث من اتفاقية بازل، وهو إطار تنظيمي مصمم لتحسين قدرة القطاع المصرفي على إدارة السيولة وبناء معيار مرن عالميا. يقدم لوائح تنظيمية و ممارسات أكثر صرامة لإدارة المخاطر للبنوك.و قد صمم هذا الإطار بهدف مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على الاستعداد لأي أزمات مستقبلية محتملة من خلال تطبيق ممارسات وتدابير شاملة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مساعدة البنوك على استيعاب المخاطر والصدمات بشكل أفضل، وتخفيف آثارها، وضمان ممارسات فعالة لإدارة المخاطر

– تاريخ تطبيق اتفاقية بازل III

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 إلى تشكيل اتفاقية بازل III. التي نشأت من سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وكانت الأسباب الرئيسية وراءها[31] :

- تطوير منتجات جديدة مثل الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري(MBS) ، والتزامات الديون المضمونة (CDOs)، والتزامات الديون المضمونة المربعة، وأنواع أخرى معقدة من الأدوات المالية .
- كانت البنوك تعاني بشكل مستمر من خسائر فادحة في دفاترها التجارية .
- لم يكن إطار رسوم رأس المال لمخاطر السوق مواكبا للتطورات والممارسات الجديدة في السوق .
- لم يكن لدى البنوك رأس المال الكافي لتغطية الخسائر .
- الاعتماد بشكل كبير على التمويل بالجملة قصير الأجل .
- ضعف الحوكمة المؤسسية وغياب الشفافية في القطاع المصرفي .
- **ركائز بازل III** : إن أهم ما تضمنه هذا الاتفاق ما يلي :

– تعزيز كمية ونوعية القاعدة الرأسمالية للبنوك

– متطلبات كفاية رأس المال[32]

واجهت البنوك الكبرى أزمةً في عام 2008، ويعود ذلك أساسًا إلى ضعف جودة رأس المال ومستوياته غير الكافية. وقد أحدثت اتفاقية بازل 03 تغييرا جوهريًا في رأس المال التنظيمي .

رأس المال من المستوى الأول (Tier 1) والمستوى الثاني (Tier 2) نوعان من الأصول التي تحتفظ بها البنوك.

- **رأس المال من المستوى الأول** : رأس المال الأساسي للبنك، مثل الأسهم العادية والأرباح المحتجزة. و يشمل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بموجب بازل 3 هو كما يلي :

[31] https://www.highradius.com/resources/Blog/basel-iii-compliance-and-capital-requirements/

[32] " **Réforme financière de Bâle III : chemin parcouru et enjeux futures**" , Centre d'analyse stratégique , France , janvier 2011 , n :209.

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال للأسهم العادية من 2 (وفق اتفاق بازل (II) إلى 4.5 مضافاً إليه رأس مال آخر تحوطي Capital Conservation Buffer يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 %من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7 %.
- زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 إلى 10.5
- احتياطي رأس المال المعاكس للدورة الاقتصادية Countercyclical Buffer لتعزيز رأس المال .
- **رأس المال من المستوى الثاني**: رأس المال المكمّل يوفر قدرة إضافية على امتصاص الخسائر، ولكنه يعتبر أقل أمانا من رأس المال من المستوى الأول

إجمالي رأس المال	رأس مال الفئة 1	حقوق المساهمين (بعد الخصومات	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى+ رأس المال التحوط
		0% –2.5%	حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية

بنك التسويات الدولية. الراجحي المالية ، أبحاث إقتصادية ، المملكة العربية السعودية ، أكتوبر 2010

$$\text{معدل كفاية رأس المال (Bsel 3)} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

- **استخدام نسب معيارية لمراقبة سيولة البنوك**

أدخلت اتفاقية بازل 3 نسبتين أساسيتين للسيولة هما نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر.(NSFR) :[33]

- **نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR** يُطلق عليها نسبة تغطية السيولةLiquidity Coverage ، تُلزم نسبة تغطية السيولة البنوك بالاحتفاظ بكمية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجاتها من السيولة خلال فترة ضغط مدتها 30 يومًا. ويُعتبر البنك الذي يحافظ على نسبة تزيد عن 100% خلال فترة قصيرة بنكًا سليمًا من حيث السيولة قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{قيمة الأصول السائلة ذات الجودة العالية}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوماً}} \geq 100\ \%$$

[33] عبد الحليم عمار غربي ، **مبادئ الاعمال المصرفية– القطاع المصرفي السعودي نموذجا**، مطبوعات KIE Publications، ص 472

- **نسبة السيولة طويلة الأجل :NSFR** لقياس السيولة الهيكلية في المدى المتوسط والطويل وتسمى بـ نسبة صافي التمويل المستقرة Net Stable Funding Ratio ، يهدف معيار نسبة التمويل المستقر (NSFR)إلى ضمان امتلاك البنوك لمصادر تمويل مستقرة مقارنةً بأصولها طويلة الأجل. وقد طوِر هذا المعيار لمعالجة عدم التوافق بين آجال الاستحقاق والالتزامات والأصول في القطاع المالي، وللتأكد من امتلاك البنوك تمويلا مستقرا كافيا لمواجهة أزمة سيولة تستمر عاما كاملا.

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} \geq 100\ \%$$

- **مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليتا عادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية:** تشدد لجنة بازل من خلال هدا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية. الا أن البنوك تعترض على هده المقاربة التي لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية (Hedging) الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجبه من تخفيض كمية رأسمال المطلوب. ويُخشى بعدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية أن تشجع لجنة بازل البنوك على عدم اعتماد مناهج ديناميكية لإدارة المخاطر[34] .
- **نسب الرفع المالي** : شهدت الأنظمة المصرفية مستويات عالية من الرفع المالي، سواء داخل ميزانياتها العمومية أو خارجها، خلال الأزمة الاقتصادية. وتجلى ذلك بوضوح عندما تجاوزت نسبة الرفع المالي لبعض البنوك النشطة عالميا 50 ضعف رأس مالها، مع أنها استوفت الحد الأدنى لمعايير كفاية رأس المال .

استحدثت اتفاقية بازل 3 نسبة رافعة مالية كاستجابة أخرى للأزمة المالية. و قد استحدثت نسبة دنيا للرافعة المالية للحد من الإفراط في الرفع المالي في النظام المصرفي. وتعد نسبة الرفع المالي مقياسا غير مرجح للمخاطر، يقارن رأس مال البنك من الفئة الأولى بمتوسط إجمالي أصوله المجمعة. وتهدف هذه النسبة إلى توفير الشفافية فيما يتعلق برافعة البنك المالية، والمساعدة في دعم متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر[35] .

- **حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي:** تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها كما ستقوم لجنة بازل بالترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو

---

[34] مكرم صادر ، "**اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة** "(...، اتحاد المصارف العربية، العدد358 ، أيلول/سبتمبر 2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 106.

[35]" **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , Basel Committee on Banking Supervision** ", Bank for International Settlements , December 2010 (rev June 2011) , p 61.

أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وبنحو أقل تأثيرا (حلقيا أو دائريا) على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة[36] .

مقارنة بين بازل II و بازلIII

متطلبات رأس المال) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر(							
رأس المال الإجمالي		رأس المال الأساسي(T1)		الأسهم العادية			
النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الإضافية Volant de conservation	النسبة الدنيا	
	8%		4%			2%	بازلII
10.5%	8%	8.5%	6%	7%	2.5	4.5%	بازلIII

Source: Jaime Caruana ; Bâle III : vers un système financier plus sûr ; 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010,p02 .
a partir du site d'internet : www.bis.org/

[36] عبد المنعم التهامي ، أحمد الغندور ، "**مقررات بازل II ، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي** "، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الثالث ، أيلول/سبتمبر2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 59.

- **مراجع المحور**

-**بازل-2:الركن الثاني – عملية المراجعة الإشرافية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد /12/،العدد/1/، السنة /12/، آذار 2004.

- حسن السيسي، صلاح الدين، **معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية**، 2005، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

- حشاد، نبيل، **التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي**، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، كانون الأول 2006.

-الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر. 2005.

-ديرية كامل الشبيب **إدارة البنوك المعاصرة** دار المسيرة لنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2012.

- الشواربي، عبد الحميد، و الشواربي، **محمد، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر. 2007.

- طارق عبد العال حماد **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف"**، الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، سنة2001.

- عبد الحليم عمار غربي ، **مبادئ الاعمال المصرفية– القطاع المصرفي السعودي نموذجا**، مطبوعات KIE Publications.

-عبد العزيز، سمير محمد، **اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين**المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

-عبد المطلب عبد الحميد **العولمة واقتصاديات البنوك** دار الجامعية لنشر والتوزيع.

-عبد المنعم التهامي ، أحمد الغندور ، ''**مقررات بازل II ، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي** ''، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الثالث ، أيلول/سبتمبر2010 ، بيروت ، لبنان .

- غالم عبد الله ، **العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية**، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014.

-فهمي، بسنت أحمد، **اتفاق بازل– II: ركائزه وأبعاده**، *مجلة اتحاد المصارف العربية*، العدد/280/، آذار 2004.

- مكرم صادر ، ''**اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة** ''(...، اتحاد المصارف العربية، العدد358 ، أيلول/سبتمبر 2010 ، بيروت ، لبنان.

-الوفاق الجديد للجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، .

- " **Réforme financière de Bâle III : chemin parcouru et enjeux futures**" , Centre d'analyse stratégique , France , janvier 2011 , n :209.

- " **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , Basel Committee on Banking Supervision** ", Bank for International Settlements , December 2010 (rev June 2011)

- Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision: **Outcome of the consultative process on proposals for international convergence of capital measurement and capital standard**s, 11th July 1988,P1.

- Bank for International settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **international convergence of capital measurement and capital standards** ,Basle, July 1988.

- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2006.
- https://www.highradius.com/resources/Blog/basel-iii-compliance-and-capital-requirements/
- Rachida Hennani, **De Bâle I à Bâle III**: **les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient**, LAMETA, Unité Mixte de recherche, Université de Montpellier, France, 27 mars 2015

المحور التاسع

09 حوكمة البنوك

- مقدمة
- مفهوم الحوكمة
- خصائص الحوكمة
- متطلبات الحوكمة الفعالة
- مفهوم حوكمة البنوك
- أهمية حوكمة البنوك
- أهداف حوكمة البنوك
- الأطراف المؤثرة في حوكمة البنوك
- محددات حوكمة البنوك
- مبادئ حوكمة المؤسسات البنكية
- دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في متابعة تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة
- مراجع المحور

– مقدمة

يعتبر مصطلح حوكمة البنوك من المصطلحات الحديثة نسبيا والتي تختص باهتمام الخبراء والتنفيذيين والمعنيين بالإدارة الرشيدة للشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية وخاصة البنوك ، فالحوكمة البنكية تعتبر إحدى الآليات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة المخاطر البنكية وتحسين الاستراتيجيات السليمة التي تطمح إليها حوكمة إدارة البنوك من أجل تحقيق أهدافها و التعرف على مبادئها و كيفية تطبيقها للحد من المخاطر البنكية.[1]

– مفهوم الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance ، أما الترجمة العلمية التي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". اما على المستوى الدولي لا يوجد تعريف متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والمحللين والاكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات Corporate Governanceويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للشركات ، وهو الأمر الذى يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. ولهذا نجد تعدد التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، ونورد أهمها فيما يلي:

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**) **بأنها**: " مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة البنك، ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. [2] والتي توفر الهيكل الذي يتسنى من خلاله تحديد أهداف البنك، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومراقبة الأداء. و تساعد كذلك في تحديد الطريقة التي يتم بها توزيع لصلاحيات والمسئوليات، والكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات المؤسسية.[3]

ويرى البعض أن الحوكمة تمثل قواعد اللعبة المستخدمة بمعرفة إدارة الشركة من الداخل و قيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.[4] وترى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أن الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. [5]

وقد قامت إحدى الدراسات بتجميع مجموعة من التعريفات للحوكمة كما يلي: [6]

---

[1] حميد نصير محمد، **"الإشكاليات الدولية لمواجهة أزمات النظام المالي الدولي– دارسة تطبيقية على التدابير الدولية "** ، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولي، 2016، ص– ص 25-31.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – **مبادئ حوكمة الشركات**. www.oecd.org.

[3] مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ، **نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك**.. تعميم رقم 83/2019 . التاريخ:18/07/2019

[4] لاترينل وآخرين ، **غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية – واشنطن ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين – 2003 – ص 02

[5] Alamgir, M, (2007).**Corporate Governance**: **A Risk Perceptive**, The Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.

[6] محسن أحمد الخضيري – **حوكمة الشركات** – مجموعة النيل العربية – القاهرة 2005 . ص 72 وما بعدها.

- الحوكمة تعني إدارة ومراقبة موارد الشركة في الجانب المالي والإداري.
- مجموعة من الحوافز التي تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين.
- عبارة عن نظام يسمح للمساهمين بتعيين مجلس إدارة للشركة من أجل إدارتها.
- نظم متكاملة للرقابة المالية وغير المالية.
- الحوكمة هي تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والنزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة.
- يقصد بالحوكمة ذلك النظام الذي يمكن بموجبه إدارة ومراقبة أداء الشركة من أجل تعزيز وتطوير مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة بهدف تعظيم حجم أرباح الشركة.
- الحوكمة عبارة عن التشريعات الحكومية التي يتعامل معها المساهمون من أجل تحقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات الواجبة التطبيق.
- من الناحية القانونية يقصد بالحوكمة الالية القانونية التي تنظيم أشكال وأنواع التعامل بين أطراف الشركة مع بعضها البعض مجلس الإدارة العمال المساهمين – المواطنين
- من الناحية الاقتصادية يقصد بالحوكمة الإدارة الرشيدة التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وتعظيم الأرباح وضمان سلامة العلاقة بين المستثمرين والشركات من خلال التحكم المالي وحقوق التصويت للملاك بغض النظر عن كمية أسهمهم.

ان ما نلخص اليه من التعاريف الواردة اعلاه، ان حوكمة الشركات تعني الإطار العام الذي يجمع مابين القواعد والعلاقات والنظم والمعايير والعمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات والتي تهدف إلى تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من أجل تحقيق أهداف الشركة. ومن الممكن تفصيل هذا التعريف في الآتي:[7]

- **القواعد:** مجموعة القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركات في الداخل والخارج.
- **العلاقات** تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة او ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين المالكين والإدارة العليا ومجلس الإدارة فضلا عن العلاقة مع المنظمين القانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة.
- **النظم والمعايير:** مجموع النظم التي توظفها الشركة لتحقيق أهدافها مثل نظم القياس ومعايير الأداء والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وأخلاقيات وسلوكيات ممارسة المهنة وغير ذلك.
- **العمليات:** للتحكم في مفهوم حاكمية الشركات عنصران مهمان :
- المتابعة والرقابة او عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات
- تعديل و تطوير عمل الشركات عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات.

[7] عصام مهدي محمد عابدين. **الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية، إجرائية تطبيقية** .الجزء الاول حوكمة الشركات . .دار محمود للنشر والتوزيع. القاهرة . مصر .2021. ص 25

- **خصائص الحوكمة**

يتضمن مصطلح الحوكمة في البنوك الخصائص التالية :

- **الانضباط**: يعرف الانضباط على أنه سلوك أخلاقي يقوم بتهذيب النفس و تربيتها على تأدية الواجب بإتقان و التقيد بالنظام و إطاعة الأوامر و قوانين بدون مراقب خارجي .[8] أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية**: عرفت الشفافية على أنها حق المواطنين في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومعرفة آليات إتخاذ القرار المؤسسي ووضع معايير أخلاقية على اكتشاف الفساد.[9] أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية**: تتمثل في عدم وجود تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، و نجد منظمة الأنتوساي تنادي بالاستقلالية المالية والتنظيمية للمؤسسات، وترى فيها الوحيدة القادرة على ضمان الشفافية والحوكمة والاستعمال الرشيد لأموال العامة والعمل على مكافحة الفساد.[10] أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- **المساءلة**: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية . وعرفت المساءلة على أنها الاستعداد لقبول اللوم عن الفشل أو قبول الثناء والتقدير عن النجاح و الانجاز و تشمل شرحا وتفسيرا لأسباب المؤدية لذلك وما يجب فعله لتصحيح هذا الموقف.
- **المسؤولية**: تتمثل في وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذات المصلحة من إدارة، ومجلس إدارة، ومساهمين، وموردين.[11]
- **العدالة**: وتتمثل احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة ، وقد بينت التجارب بأن أي مؤسسة تجسد فيها العدالة فإن النتيجة الحتمية هي النجاح، أما المؤسسات التي لا تحترم فيها حقوق موظفيها و زبائنها فمآلها هو الفشل، و بنيت المؤسسات والدول العريقة على عدة مرتكزات ومن بينها العدل .
- **المسؤولية الاجتماعية**: إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرتبط بالإصلاح الإقتصادي ويرتكز على مفهوم الإلتزام تجاه مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية كالمساهمين، العملاء والموردين، و تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الإقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد.

---

[8] قية محمد المهدي حسان، **وصفة جديدة للتحدي و ادارة المخاطر بالمؤسسة– الانضباط الذاتي للأفراد**، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات–:الآفاق و التحديات، جامعة الشلف، نوفمبر 2008 ص 06

[9] محمد حسين عبد الغني هلال، **مهارات مقاومة الفساد**، مركز تطوير الأداء و التنمية، القاهرة، 2007 .ص 59

[10] الأنكوساي، **اتفاقيات جوهانسبورغ**، جنوب افريقيا، 11 نوفمبر 2010. ص 04

[11] فؤاد عبد الله العمر، **أخلاق العمل و سلوك العاملين في الخدمة العامة و الرقابة عليها من منظور اسلامي**، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1999

- **متطلبات الحوكمة الفعالة**

لتحقيق حوكمة فعالة يتوجب توفر متطلبات مسبقة في الأنظمة الاقتصادية ، حيث أن وجود ضعف في واحد أو أكثر من العوامل يشكل تحدي كبير للحوكمة مما يتطلب معالجة لهذه المتطلبات في اطار السعي لتعزيز للممارسات الحوكمة، وتمثل اهم هذه المتطلبات في:[12]

- سياسات اقتصادية محفزة للنمو.
- استقلالية القضاء والتشريع.
- مبادئ محاسبية قوية.
- اسواق رأسمال فعالة وشفافة.
- اطار قانوني فعال يشمل القوانين التي تحمي حقوق الافراد.
- عمليات اشراف فعالة.

- **مفهوم حوكمة البنوك**

تعتبر حوكمة البنوك مفهوم متعدد الأوجه يشمل الهياكل والممارسات واللوائح التي توجه المؤسسات البنكية في عملياتها وإدارة المخاطر ومن العوامل الضرورية التي تعزز استقرار وسلامة النظام المالي وتساهم في بناء بيئة قائمة على الثقة والشفافية والمساءلة وبالتالي النمو المستدام، لهذا ازدادت قناعة الهيئات الرقابية الدولية بأهمية حوكمة الشركات بشكل عام والبنوك بشكل خاص نتيجة للازمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي استدعت القيام بإصلاحات تتناسب مع المخاطر التي هددت الاستقرار المالي والتي كان سببها ضعف وسوء الحوكمة.[13]

كما ان مفهوم حوكمة البنوك في معناه العام لا يخرج عن مفهوم حوكمة الشركات حتى يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية، حوكمة الشركات في القطاع البنكي أو حوكمة الشركات في البنوك، وإن التعاريف ما هي إلى تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية لكن بصيغ لفظية مختلفة .[14] ومن التعاريف التي تطرقت الى الحوكمة البنكية نذكر ما يلي:

[12] **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. صندوق النقد العربي. رقم 73 /2027 ص 03

[13] اللجنة العربية للرقابة المصرفية **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.. صندوق النقد العربي. رقم 73 /2027 ص 01

[14] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والإيداع، الأردن، 2011 ،ص 29

الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة.[15] و مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.[16]

يعرف بنك التسويات الدولية [17] الحوكمة في البنوك بأنها " الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.[18]

الحوكمة البنكية، هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات البنك، [19] وهو ما أكدته قواعد ومعايير حوكمة البنوك في تحديدها لمفهوم الحوكمة في البنوك، بأنها مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى، مع تحديد واضح للسلطات والمسئوليات لكل منهم،.[20] ويوضح هذا الأسلوب كيفية: [21]

- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- تشغيل عمليات البنك بشكل يومي.
- كيفية الوفاء بمسئولياتهم تجاه المساهمين و أصحاب المصالح.
- كيفية تنظيم أنشطة البنك بشكل أمن وسليم ومتفق مع اللوائح و القوانين.
- حماية مصالح المودعين.
- تحديد مستوي المخاطر المقبول للبنك
- إتباع سياسات فعالة للإفصاح والشفافية.

---

[15] أمجد حسن عبد الرحمن محمد" ،**أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون** "، المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ، 2012.ص 641.

[16] دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف، **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**، مجلة البنوك، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، الأردن، ديسمبر 2003 ،ص 28

[17] Basel Committee on Banking Supervision (1999) **Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations**. Basel, , September, p. 6.

[18] محمد غياث شيخة. **إدارة الأعمال المصرفية– ماهية ومؤشرات عمل البنوك في عصر التنافس المعولم والذكاء الاصطناعي**. دار رسلان . 2023

[19] Sebastian Molineus, International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, The institute of banking-IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007, P 03.

[20] عصام مهدي محمد عابدين.**الحوكمة في الشركات والبنوك ودرها في ضبط أعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية، إجرائية تطبيقية** .الجزء الثاني . .دار محمود للنشر والتوزيع. القاهرة . مصر .2021.ص 13

[21] محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 244.

- **أهمية حوكمة البنوك**

إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع البنكي من القطاعات الأخرى، لأهميتها المستمدة من خصوصية نشاطها البنكي في حد ذاته باعتبارها الممول الرئيسي للشركات حيث توفر البنوك الائتمان والسيولة اللازمة للشركات ، كما أن توافر نظام بنكي سليم ومعافي يعد ركنا أساسيا لسلامة اقتصاد الدول من خلال قطاع المصارف والمؤسسات المالية.[22]

لذا أوصت العديد من الهيئات التي لديها خبرة كبيرة بالقطاع البنكي بضرورة الإسراع في تطبيق مفهوم حوكمة البنوك نظرا للمزايا التي يمكن أن تحصل عليها البنوك من التطبيق السليم لقواعد ومعايير الحوكمة، وتتمثل أهمية مفهوم حوكمة البنوك في التالي:[23]

- الحد من الأزمات المالية باعتبار أن البنوك بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية إلى الصدمات المالية .
- خضوع القطاع البنكي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المؤسسات، ولذلك لكي تستطيع المؤسسات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل معايير بازل وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال.[24]
- خضوع الصناعة البنكية لمجموعة من التحولات الاقتصادية الكبرى كالاندماج المالي والتكنولوجيا البنكية مما يؤدي إلى ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والمؤسسات الغير مصرفية؛
- ينفرد النظام البنكي وبخاصة في الاقتصاديات النامية بخصائص تجعله مهيمنا على الأنظمة المالية، فهو بذلك محرك حيوي ومهم جدا لنمو الاقتصادي.
- أن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة ،أبرزها تحسن أداء البنوك، وارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة. كما تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال والشكل التالي يبين مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة. [25]
- تخفف الحوكمة من المخاطر؛ مما يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للبنك، حيث يؤدي التطبيق الجيد للحوكمة المحافظة على القواعد والمبادئ الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد في تطبيق المعايير الخاصة بالأخلاقيات في البنك؛ مما يؤدي لزيادة القدرة التنافسية له.[26]

---

[22] المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، **"الحوكمة و الإصلاح المالي و الإداري "** ، ملتقى " الحوكمة و الإصلاح المالي و الإداري في المؤسسات الحكومية" ، المنعقد في القاهرة – سبتمبر 2011، ص 7 .

[23] عصام مهدي محمد عابدين.**الحوكمة في الشركات والبنوك ودرها في ضبط أعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية، إجرائية تطبيقية** .الجزء الثاني . .دار محمود للنشر والتوزيع. القاهرة . مصر .2021.ص 13

[24] هواري معراج، حديدي آدم، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**، بحث مقدم في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 06 12. -ص، 2012 ماي 07. ص 12

[25] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، مصر،2008، ص 244-245

– تعمل حوكمة البنوك على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات وتحد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل، ومكافحة الفساد الذى يعيق التنمية الاقتصادية. أي إن الحوكمة تؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين وتحقيق أفضل عائد على الاستثمار وزيادة العمالة والنمو الاقتصادي.[27]

– أهداف حوكمة البنوك

ان حوكمة البنوك تنطلق من أنها توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة البنك وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، ومنه تمكن البنك باستغلال موارده بأحسن طريقة، ومن منطلق أهمية الحوكمة في البنك فأنها تسعى لتحقيق الأهداف :

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق لمساءلة الإدارة؛
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين؛
- العمل على ضمان مراجع الأداء المالي للبنك؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- التأكد من مبدأ الفصل بين الملكية والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك؛
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط البنوك العاملة بالاقتصاد.

– الأطراف المؤثرة في حوكمة البنوك

هناك أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم بمفهوم وقواعد حوكمة البنوك، وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في البنوك ومنه يتضح أن هذه الأطراف تتأثر بالعلاقات فيما بينها في مجال تفعيل أطر ومبادئ الحوكمة في البنوك وهي كالتالي:

– **المساهمون (حملة الأسهم)**: وهم المالكين للأسهم في البنك مقابل الحصول على أرباح مناسبة لإستثمارتهم بالإضافة إلى تعظيم قيمة الشركة على المدي البعيد[28]. و يؤدي المساهمون دورا مهما في تقرير حوكمة البنوك وذلك من خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين المناسبين لحماية حقوقهم، ويكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه البنك .

---

[26] نادية حسين العلفي 2011، " **تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك اليمنية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول – يناير، مجلد الاول، ص24.

[27] محمد ناجى حسن خليفة "،**الإشراف والحوكمة في البنوك** "، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 26 24 – سبتمبر 2005، ص375.

[28] الرزاق الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2012 .

– **مجلس الإدارة:** ويترأسه رئيس يتم انتخابه من قبل أعضاء المجلس وهم الذين يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال البنك، ويرسمون السياسات العامة وآلية المحافظة على حقوق المساهمين والرقابة على ادائهم[29].

– **الإدارة:** وهي المسؤولة عن التسيير الفعلي للبنك وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة كما تكون مسؤولة عن أشياء كثيرة على رأسها أرباح البنك وجانب الإفصاح والشفافية.

– **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح وعلاقة مع البنك وتجدر الإشارة أن هذه الأطراف قد يكون لديها مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

– **السلطات التنظيمية و الإشرافية** : تتركز جهود الجهات التنظيمية و الإشرافية على المحافظة على ثقة الجمهور في القطاع البنكي وعلى خلق سوق عادلة للمؤسسات المالية والهيآت التي تقدم خدمات مالية وتهدف الهيآت التنظيمية أيضا إلى إيجاد سوق حرة نحو الإشراف على البنوك والوظائف المهنية الإشرافية وكذلك العمل على خلق وعي لدى الجمهور بمسؤولية إدارة البنك في عملية إدارة المخاطر ، أما من حيث إدارة المخاطر المالية فتتركز مسؤولية الجهات التنظيمية حول تحسين الجودة من خلال متطلبات الترخيص والحد الأدنى لرأس المال وقواعد كفاية رأسمالية وتشديد المسؤوليات والمعايير الائتمانية وتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر والسياسات ذات الصلة.

– محددات حوكمة البنوك

حتى تتمكن البنوك من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تتضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة البنكية وتتمثل هذه المحددات في :

– **المحددات الخارجية** تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل ما يلي :

– القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية و الإفلاس؛

– كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛

– درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛

– كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابة في إحكام الرقابة على الشركات، مثل المراجعون، المحاسبون، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة

– **المحددات الداخلية** وتشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين أطراف رئيسية فيه وهي الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

---

[29] أشرف أبو موسى، **حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2018.

- **مبادئ حوكمة المؤسسات البنكية** [30]
- **المبدأ الاول مهام مجلس الادارة** : يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الشاملة عن البنك بما في ذلك وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة والقيم المؤسسية، ويكون مسؤول عن تطبيق هذه الاهداف والمعايير والاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على الادارة التنفيذية أثناء تطبيقها لتلك الاستراتيجيات والأهداف.
- **المبدأ الثاني مؤهلات اعضاء مجلس الادارة)**: يتعين على اعضاء مجلس الادارة أن يبقوا مؤهلين باستمرار وان يتوفر لديهم الفهم الواضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة وإن يكون لديهم القدرة على الحكم السليم والموضوعية في إدارة البنك.
- **المبدأ الثالث ممارسات المجلس وتضارب المصالح** على مجلس الادارة تحديد الممارسات المناسبة لأعماله ونشاطاته الخاصة ووضع ما يلزم من وسائل لضمان اتباعها والالتزام بها.
- **المبدأ الرابع لجان مجلس الادارة:** يتعين على مجلس الادارة تشكيل لجان منبثقة عنه بهدف تعزيز فاعلية رقابته على العمليات في البنك .
- **المبدأ الخامس الادارة التنفيذية العليا)** يتوجب على الإدارة التنفيذية العليا وبإشراف مجلس الإدارة ادارة والقيام بأنشطة البنك بشكل متسق مع استراتيجية الأعمال ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- **المبدأ السادس حوكمة هيكلية المجموعة** يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم ضمن المجموعة الواحدة المسؤولية الشاملة عن المجموعة وضمان إنشاء وتنفيذ إطار حوكمة واضح ومناسب للمجموعة، اضافة الى نموذج الأعمال ومخاطر المجموعة والشركات التابعة لها. كما يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للمجموعة والمخاطر التي يمثلها.
- **المبدأ السابع منهجيات إدارة المخاطر** يجب أن يتوفر لدى البنك وظيفة إدارة مخاطر فعالة تتمتع باستقلالية ويكون رئيس ادارة المخاطر أو ما يعادله مسؤول عن تلك الوظيفة، ويجب ان يتوفر لديها صلاحيات وموارد كافية وإمكانية تواصل مع المجلس.
- **المبدأ الثامن: تحديد ورصد المخاطر وضبطها** يجب تحديد المخاطر ومراقبتها وضبطها على نطاق البنك ككل وعلى المستوى الفردي للكيانات التابعة بشكل خاص. كما ينبغي تعديل تركيبة ادارة المخاطر ومدى تعقيدها والبنية التحتية للرقابة الداخلية لمواكبة التغيرات على مستوى ملف مخاطر البنك والمخاطر المحيطة وممارسات القطاع البنكي .

[30] **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. صندوق النقد العربي. رقم 73 /2027 ص 08-41

- **المبدأ التاسع التواصل بشأن المخاطر (risk communication)** تتطلب إدارة المخاطر الفعالة أن يكون هناك خط اتصال مباشر وقوي بين دائرة المخاطر والدوائر الأخرى في البنك وبين دائرة المخاطر ومجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه بالخصوص.
- **المبدأ العاشر الامتثال** مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال في البنك ، كما يتعين على المجلس انشاء وظيفة الامتثال واعتماد سياسات واجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإعداد التقارير وتقديم المشورة بشأن مخاطر الامتثال.
- **المبدأ الحادي عشر التدقيق الداخلي:** يجب أن تعطي وظيفة التدقيق الداخلي تأكيدات مستقلة لمجلس الادارة وأن تدعم المجلس والإدارة العليا في تعزيز الحوكمة الفعالة والسلامة الدائمة للبنك.
- **المبدأ الثاني عشر: سياسة منح المكافآت والحوافز** تشكل انظمة المكافآت والحوافز مكون رئيسي للحوكمة حيث تقوم انظمة المكافآت الجيدة بتعزيز وتحفيز الاداء الجيد والعمل ضمن نطاق مخاطر مقبول وتدعم ثقافة المخاطر والقيم.
- **المبدأ الثالث عشر الإفصاح عن حوكمة البنك:** يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن حوكمته بشفافية للمساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق.
- **المبدأ الرابع عشر متطلبات اضافية لحوكمة المصارف الاسلامية:** يجب على المصارف التي تصف نفسها بالإسلامية الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

- **دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في متابعة تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة**

تعتبر حوكمة المصارف في طليعة أولويات عمل المصارف المركزية بصفتها السلطة الإشرافية على القطاع البنكي تمثل توجيهات المصارف المركزية إلى البنوك عنصرا هاما ضمن جهودها المستمرة المواكبة أفضل الممارسات الدولية وتعتبر بمثابة الخطوة الأولى في تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة. ويتعين على السلطة الإشرافية في سبيل تأمين ذلك القيام بعدة أمور من ضمنها[31] :

1- وضع توجيهات خاصة بالحوكمة للمصارف العاملة في الدولة وفق أفضل المعايير الدولية .

2- القيام بشكل دوري ومنتظم بمراقبة وتقييم مدى تطبيق المصارف المبادئ الحوكمة وذلك من خلال عمليات التفتيش الميدانية والرقابة المكتبية .

3- اتخاذ اجراءات فعالة وفي الوقت المناسب لمعالجة أوجه القصور في سياساتها وتطبيقاتها لمبادئ الحوكمة.

4- التعاون ومشاركة المعلومات مع السلطات الإشرافية الأخرى ذات الصلة خاصة في حال وجود فروع مصارف تابعة خارجية سواء أكانت مصارف مركزية أو أي سلطات إشراقية أخرى

[31] **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. صندوق النقد العربي. رقم 73 /2027 ص 06-07

– قائمة المراجع

- أشرف أبو موسى، **حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، . 2018
- أمجد حسن عبد الرحمن محمد" ،**أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون** "، المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ، 2012.
- الأنكوساي، **اتفاقيات جوهانسبورغ**، جنوب افريقيا، 11 نوفمبر 2010.
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والإيداع، الأردن، 2011 .
- حميد نصير محمد، **"الإشكاليات الدولية لمواجهة أزمات النظام المالي الدولي– دارسة تطبيقية على التدابير الدولية "** ، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 2016.
- دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف، **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**، مجلة البنوك، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، الأردن، ديسمبر 2003 .
- الرزاق الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2012 .
- عصام مهدي محمد عابدين. **الحوكمة في الشركات والبنوك ودرها في ضبط أعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية، إجرائية تطبيقية** .الجزء الاول حوكمة الشركات . .دار محمود للنشر والتوزيع. القاهرة . مصر .2021
- فؤاد عبد الله العمر، **أخلاق العمل و سلوك العاملين في الخدمة العامة و الرقابة عليها من منظور اسلامي**، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1999.
- قية محمد المهدي حسان، **وصفة جديدة للتحدي و ادارة المخاطر بالمؤسسة– الانضباط الذاتي للأفراد**، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات–:الآفاق و التحديات، جامعة الشلف، نوفمبر 2008 .
- لاترينل وآخرين ، **غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية – واشنطن ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين – 2003 .
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.. صندوق النقد العربي. رقم 73 /2027 .
- **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. صندوق النقد العربي. رقم 73 /2027 .
- محسن أحمد الخضيري – **حوكمة الشركات** – مجموعة النيل العربية – القاهرة 2005 .
- محمد حسين عبد الغني هلال، **مهارات مقاومة الفساد**، مركز تطوير الأداء و التنمية، القاهرة، 2007 .
- محمد غياث شيخة. **إدارة الأعمال المصرفية– ماهية ومؤشرات عمل البنوك في عصر التنافس المعولم والذكاء الاصطناعي**. دار رسلان . 2023
- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، مصر،2008.

- محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- محمد ناجى حسن خليفة "،**الإشراف والحوكمة في البنوك** "، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 26 24 -سبتمبر2005.
- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ، **نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك**.. تعميم رقم 83/2019 . التاريخ:18/07/2019
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - **مبادئ حوكمة الشركات**. www.oecd.org.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، **"الحوكمة و الإصلاح المالي و الإداري "** ، ملتقى " الحوكمة و الإصلاح المالي و الإداري في المؤسسات الحكومية" ، المنعقد في القاهرة – سبتمبر 2011، .
- نادية حسين العلفي 2011، " **تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك اليمنية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول – يناير، مجلد الاول.
- هواري معراج، حديدي آدم، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**، بحث مقدم في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 06 12، 2012
- Alamgir, M, (2007).**Corporate Governance**: **A Risk Perceptive**, The Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.
- Basel Committee on Banking Supervision (1999) **Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations**. Basel, , September.
- Sebastian Molineus, International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, The institute of banking-IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007.

المحور العاشر

10 الازمات المالية و النظام المصرفي

- ماهية الازمة المالية
- علم الاقتصاد ودراسة الأزمة
- الأسباب حدوث الأزمات
- تعريف الازمة المالية
- مؤشرات الأزمات المالية
- أنواع الأزمات المالية
- الأزمة مصرفية واسبابها
- مؤشرات الازمات المصرفية
- العوامل الأكثر تأثير في حدوث الأزمة المصرفية
- إدارة الأزمات المصرفية
- استراتيجيات التحوط للازمات على مستوى المصرف
- مراجع المحور

- ماهية الأزمة المالية

يعتبر موضوع الأزمات من أكثر المواضيع المتداولة في الأدب الاقتصادي، فهي ظاهرة سايرت مختلف مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدولي، وتضاعفت مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية والانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، أين أصبح الاقتصاد العالمي مبني على مستندات مالية لا مقابل لها.

– مفهوم الأزمة

لا يقدم الأدب الاقتصادي والإداري تعريفـــا ومفهومـــا واحدا متفقا عليه ومقبولا على نطاق واسع لمفهوم الأزمة ، ويتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية ويشتق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بهذه الأزمة.[1]

ويختلط مفهوم الأزمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به، ومرد ذلك إلى تداخل بعض هذه المفاهيم (الكارثة، المشكلة، الصراع، التهديد، النزاع، والحادث) مع مفهوم الأزمة نظرا للتقارب الشديد حيث تشترك جميعها في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة وإلى الإدارة[2].

ومصطلح الأزمة (Crisis)مشتق من الكلمة اليونانية kriner وهي لحظة القرار (moment of Decision)، إذ في التراجيدي الإغريقية القديمة ان الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار ، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية اذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيرات أساسية وجوهرية في المستقبل .[3]

وتعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.[4] وأن مواجهتها تتطلب إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظل محدودية المعلومات، وتتحدد خصائص الأزمة في ضوء هذا التعريف الآتي[5]:

– إنها حدث مفاجئ: إن أهم ما يميز الأزمة كونها تقع بصورة فجائية يصعب أحيانا أو يستحيل توقعها. ومما يزيد من صعوبة مواجهتها، وجوب اتخاذ قرار محدد وسريع، وبالإمكانات المتاحة للسيطرة عليها وتدارك آثارها المستقبلية.

---

[1] محمود مهنا ، **إدارة الأزمات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 20.

[2] عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص16.

[3] عامر محمد ، **استراتيجيات إدارة الأزمات الحكومات** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2006 ، القاهرة ،ص 31

[4] يوجين فأرجا ، **أزمة النظام الرأسمالي**، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 ، ص126.

[5] محمد صالح المنجد، **الأزمة المالية**، مجموعة زاد للنشر، الرياض 2008، ص82.

– إنها تهدد مصلحة قومية: بمعنى أن الأزمة تؤثر على مصالح الدولة وكياناتها، وهو ما يعني أن الأزمة لها من الجسامة والخطورة التي تؤهلها لذلك.

– إن مواجهة الأزمة يتم في أضيق وقت وبإمكانيات محدودة، تقتضي طبيعة الأزمة مواجهتها في الحال أي دون الحصول على الوقت الكافي المقرر في الأصل لمواجهتها، كما يقصد أيضاً بهذا العنصر أن يتم الاعتماد على الإمكانات الموجودة بالفعل وقت وقوع الحادث دون اللجوء لغيرها من الإمكانات الأخرى التي لن يسعف الوقت لتلبيتها والحصول عليها.

- علم الاقتصاد، ودراسة الأزمة

تكاد تكون الأزمات صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، فقد أجمعت اغلب المدارس الفكرية التي ظهرت في العالم الرأسمالي على حقيقة أساسية، ألا وهي أن النظام الرأسمالي مجبول على الأزمات الدورية التي تنتابه بين مدة وأخرى، وهي تتمحور حول ميل معدل الربح إلى الانخفاض باستمرار. ويمكن القول أن الخاصية المميزة في مجال دراسة الأزمات الاقتصادية هي الاختلاف الجذري بين المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب الأزمة وتحديد الحقل أو الطور الذي تندلع فيه في عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، وهنا يمكن تمييز اتجاهين أساسيين هما[6]:

– **الاتجاه الأول**: يعتبر الأزمات تعيق النشاطات الطبيعية في الاقتصاد وبذلك فأنها بمثابة خلل بنيوي، وقد كان أغلب الاقتصاديين النيوكلاسيك يؤمنون بهذا الاتجاه.

– **الاتجاه الثاني**: ينطلق هذا الاتجاه في تفسيره للأزمة من فكرة إن النظام الاقتصادي يبدأ في الحركة والنمو ولكن بصورة تقلبات دورية يرجع أسبابها إلى عاملين، الأول: ظهور ابتكارات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، والثاني: نشاط حركة الائتمان لتمويل هذه الابتكارات وبذلك فأن حدوث الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي هو بمثابة نشاط طبيعي.

– أسباب حدوث الأزمات

تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وقد ترجع أسباب الأزمات إلى[7]:

– التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.

– المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات) ، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة) ، و أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.

---

[6] جابر جاد عبد الرحمن، **الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، النقود– الائتمان والمصارف–النظرية العامة للأثمان–الازمات الاقتصادية– التجارة الداخلية والخارجية**، مطبعة التفيض، بغداد، 1948، ص477.

[7] فريد النجار , **البورصات والهندسة المالية** , مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, مصر 1999, ص- ص 207-211

– التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.

– الإشاعات و المعلومات الملوثة غير الحقيقية.

– المضاربة غير المحسوبة.

– تعريف الازمة المالية

أما الأزمة المالية فلا يوجد تعريف أو مفهوم محدد لها، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأسمال مادي كالمعدات وإما أصول مالية مثل الأسهم والسندات أو حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى مشتقات مالية، فإذا انهارت أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات التي تملكها.[8]

تعرف الأزمة المالية بأنها تذبذبات تحدث في قيمة واتجاهات المتغيرات الاقتصادية (المالية أو النقدية) من أسعار الأسهم والسندات والأوراق والأدوات المالية الأخرى , وكذلك في الاعتمادات وحجم الائتمان وقيم العملات (معدلات الصرف) . وهنا يختلف هذا التعريف عن تعريف أمة الإنتاج التي طرحها الفكر الاشتراكي كطبيعة ملازمة النظام الرأسمالي. إذ أن أزمة الإنتاج هي أزمة فيض الإنتاج التي تنشأ بسبب ضعف الطلب وتتمثل بشكل كساد اقتصادي يؤدي بالتالي الى انخفاض في العمالة.[9]

تعبر الأزمة المالية عن انهيار شامل للنظام المالي بشقيه النقدي والمالي فأصبحت التذبذبات العميقة التي يصل تأثيرها إلى مجمل المتغيرات المالية على إجمالي القروض، الودائع المصرفية وحجم الإصدار بالنسبة للأوراق المالية، الربح ومعدل الصرف، بالنظر إلى هذا التعريف تنسب الأزمات المالية إلى النظام الرأسمالي بصفته المسؤول الأول عنه.

– مؤشرات الأزمات المالية

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج الشائع للاستخدام هو بناء نظام للإنذار المبكر، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال

---

[8] محمود إبراهيم الخطيب، **الأزمة المالية المعاصرة – أسباب وعلاج** ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول :الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي ، عمان، الأردن، 2 ديسمبر 2010 ، ص 6

[9] فريد النجار , **البورصات والهندسة المالية** , مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, مصر 1999, ص- ص 207-211

مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة [10] . وتبرز اهم المؤشرات الدالة على إمكانية التعرض للأزمات فيما يلي [11]:

– **المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:** من بين هذه المؤشرات:[12]

- ارتفاع في معدل البطالة .
- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية .
- ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار .
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة .
- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي بعد ثبات استقراره .
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

– **المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للقطاعات المالية والنقدية:** ويمكن إجمالها في النقاط التالية :

– أغلبية الأصول المالية عالية المخاطر (الأصول العقارية على أسواق الائتمان)

– غياب الشفافية و الإفصاح ، اللذان ستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية الاقتصادية مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم هذه المؤسسات وأسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية .

– ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل لما لهذه من أثر سيء على القطاعات المالية .

– انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

– أنواع الأزمات المالية

هناك عدة تصنيفات للازمات المالية منها تصنيف صندوق النقد الدولي الذي جاء كالآتي: [13]

– **أزمة الديون:** وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية[14]، وتحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد لمستحقاته أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، وبالتالي يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة ، وهكذا فإن أزمة الديون تعكس عجز الدولة المقترضة عن الوفاء بالتزامات إعادة السداد سواء أكان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة الديون.

---

[10] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانية التحكم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص . 38

[11] حمد فواز الدليمي، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2011 ،ص . 25- 24

[12] إبراهيم عبدالعزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 ، ص-ص 200-22

[13] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأميركي، الأزمة لمالية العالمية 2008**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008، ص ص 16-18.

[14] حامدي محمد، **التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، **سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009** ، **ص 2**

- **أزمات العملة وأسعار الصرف:** وتحدث نتيجة للتغير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات،[15] وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية، الا أنه فى أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه فى حال وجود قصور فى تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا فى تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

- **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو غير مبرر. و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

- **الأزمات المصرفية:** ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف التزاماتها الداخلية أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك[16]؛ وتفسر الأزمات المصرفية إلى عدم الاستقرار في سوق الاقتراض في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية وتزايد أعباء خدمة الديون[17] .

وتتصف الأزمات المصرفية بالذعر المالي لأنها قد تصيب المنظومة المصرفية برمتها بشلل يؤدي إلى زرع الذعر بين أوساط المودعين الذين يعملون في هذه الحالة على سحب ودائعهم سالكين في ذلك سلوك القطيع، لدرجة أن التجربة بينت للعيان أن أثار هذا السلوك لا يفرق بين البنوك السليمة التي تتمتع بأوضاع مالية جيدة أو رديئة، حيث يلاحظ غلق أبواب المصارف أملاً في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المهتزة.

---

[15] عمر يوسف عبد الله عبابنه، **الأزمة المالية المعاصرة – تقدير اقتصادي إسلامي"**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص ص22 -23.

[16] زكريا سلامة عيسى شنطاوي، **الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية – من منظور الاقتصاد الاسلامي–**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009 ، ص162

[17] أحمد غنيم، **الأزمات المصرفية والمالية**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005 ، ص12

– مؤشرات الازمات المصرفية

تصنف مشاكل المصارف على أنها أزمة مصرفية حقيقية في حال تحقق واحد على الأقل من الشروط الأربعة التالية:[18]

- عند ارتفاع نسب الأصول المعدومة إلى أكثر من 10% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.
- عندما تبلغ عملية الإنقاذ على الأقل 2% من الناتج المحلي الإجمالي
- عندما تقضي مشاكل القطاع المصرفي إلى تأميم المصارف على نطاق واسع .
- حصول استنفاذ واسع المصارف أو عند اخذ إجراءات طارئة التجميد الودائع وتمديد على المصارف أو من قوانين من الحكومات التعميم ضمان الودائع الاحتواء الأزمة .

– العوامل الأكثر تأثير في حدوث الأزمة المصرفية

- ارتفاع في التدفقات المالية القصيرة المدى من الخارج؛
- توسيع في توزيع القروض؛
- تحرير مالي مبرر في ظروف تنظيمية و رقابية غير ملائمة؛
- تراجع النشاط الاقتصادي؛
- انخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل العقارات

و يمكن تقسيم أسباب الأزمات المصرفية إلى:

1- أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي

- عدم التنسيق بين أصول وخصوم البنك؛
- تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض؛
- إجراءات تحفز على المخاطر؛ ضمانات حكومية مفرطة.
- تحرير مالي مبرر في ظروف تنظيمية و رقابية غير ملائمة.
- تراجع النشاط الاقتصادي؛
- انخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل العقارات.

2- أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي

- خدمات خارجية وداخلية (تغير في معدل التبادل، ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية)؛
- توسع مفرط في الإقراض؛
- نظام سعر الصرف المتبع

[18] Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 1998. **"The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries"**. IMF Staff Paper, Vol. 45, No 1, p90-91.

- **إدارة الأزمات المصرفية.**

هناك عدة طرق لتسيير الأزمات المصرفية هما :

أولا– إعادة هيكلة الميزانيات: من شان هذه الطريقة الاشتمال على مختلف المناهج التي تهدف إلى إعانة البنك للخروج من حالة عدم القدرة على الدفع والسماح له بمواصلة نشاطها بشكل عادي وأهم هذه المناهج هي :

– سماح السلطات وكذلك شركة التامين على الودائع لبنك ما بامتصاص البنك المفلس لحالة عدم القدرة على الدفع هذا وتنحصر عملية الامتصاص على بعض الأصول التي تتميز بالملائمة في حالة ما امتنع البنك على اقتناء جميع أصول البنك المفلس مع التزام شركة التامين بشراء الأصول حتى التي لا تتوفر فيها الملائمة أو تلك المشكوك في تحصيلها؛

– إنشاء السلطات بنك محلي جديد يأخذ على عاتقه بعض أصول وتعهدات البنك المفلس وقد تستعمل هذه الطرية من اجل تفادي أن يقع رأسمال البنك المفلس تحت رقابة بنك أجنبي.

ثانيا– طريقة الهجر: تتمثل هذه الطريقة في الرفع المؤقت للقيود التنظيمية المفروضة على البنوك وذلك قصد إعطاء الوقت لهذه الأخيرة لحل مشاكلها من تلقاء نفسها وتتفادى بالتالي الوقوع في الإفلاس. بإمكان السلطات النقدية أن تخفف شروط إعادة تمويل البنوك مثل تسهيل شروط إعادة الخصم وهذه الطريقة تعتبر مناسبة خصوصا إذا كانت الصعوبات ظرفية .وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الطريقة في التسعينات حيث تطلب تطهير ميزانيات بنوكها تخفيف استثنائيا للسياسة النقدية (أي إتباع سياسة نقدية توسعية بحجم استثنائي) وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل .

ثالثا– التصفية: تعتبر هذه الطريقة الحل الأخير للازمة المصرفية إذ تتمثل في غلق البنك وبيع أصوله بصفة منفصلة ونظرا للآثار السلبية التي تنجر عن عملية التصفية حيث أن بيع الأصول بسرعة وفي فترة محددة ومعينة تتميز بندرة السيولة قد يجبر على بيع الأصول بسعر اقل، فهذه التصفية قد تستعمل بشكل عام في حالة بنك صغير نسبيا أو في حالة ما إذا كان إخفاء الهيئة المصرفية المعنية لا ينجر عنها أثار نظامية حيث أن إفلاس بنك كبير له أثار سلبية أكبر، فالتضخيم العالمي للظاهرة من شانه أن يكون إضافة إلى العدوى لدى البنوك الأخرى إضافة إلى انه يصيب شريحة كبيرة من مصدر لهلع مالي أو الزبائن خصوصا إذا كان من الوزن الثقيل في السوق المصرفية .

- **استراتيجيات التحوط للازمات على مستوى المصرف**

تتضمن استراتيجية التحوط على مستوى المصرف مختلف الإجراءات الفنية والآليات التي يتوجب على المصرف اتباعها لتحصين مركزه المالي ضد الاختلالات الهيكلية والتي قد تحدث له بسبب القروض الرديئة أو فقدان الثقة وغير ذلك وهي مجموعة سياسات وإجراءات العمل على صعيد المصرف الفرد يستطيع اتباع بعضها بشكل فردي بينما يحتاج بعضها الآخر للتنسيق والتعاون بين المصارف والبنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى في الاقتصاد وهي:

- **سياسات الإقراض السليمة** : تعتبر التسهيلات الائتمانية والقروض من أهم النشاطات التي تقدمها المصارف لعملائها، كما أنها. تساهم في تحقيق القدر الأكبر من الإيرادات، وتشكل الجزء الأساسي من موجودات المصرف القد تصل التسهيلات المصرفية إلى 90% من إجمالي أصول المصرف، وبناء عليه يجب أن الحرص إدارات المصارف على وضع معايير الضبط كمية التسليفات وتوعيتها بغية الحفاظ على أصولها وتحسين نوعية استثماراتها .

- **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها وتقييم الضمانات** :يعتبر إعداد الدراسات الاقتصادية للمشاريع التي يتم تمويلها بقروض المصارف من أهم الخطوات التي تساعد في حماية أصول المصرف، وعموما أصبح هنالك اتجاه ساند في الكثير من المصارف المتقدمة يقوم على أساس دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطلوب تمويلها، وتقرر بناء عليه فيما إذا كانت ستمول المشروع من عدمه أو تقرر نسبة التمويل الذي ستقدمه. ويجب أن تحرص المصارف على مراقبة خطوات العمل في المشروع الممول بقروضها، وتقدم الخدمات الاستشارية لأصحاب المشروع بعد وضعه حيز التنفيذ .

- **توسيع قاعدة الودائع المضمونة** : إن إخفاق المصارف في أداء التزاماتها تجاه دائنيها ينذر بحدوث حالة من عدم الاستقرار المالي والمصرفي، وقد يُنبئ بحصول أزمة تقضي إلى عواقب غير محمودة على النظام المصرفي ككل، فأصبحت الحاجة ماسة إلى وجود نظام يؤمن استقرار المنظومة المصرفية، ويحمي أصحاب الودائع الصغيرة بشكل خاص لأنهم لا يمتلكون القدرة على تقصي أخبار المصرف والوقوف على مركزه المالي، على خلاف المودعين الكبار.

- مراجع المحور

-إبراهيم عبدالعزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 .

-أحمد غنيم، **الأزمات المصرفية والمالية**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005 .

- جابر جاد عبد الرحمن، **الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، النقود– الائتمان والمصارف–النظرية العامة للأثمان–الازمات الاقتصادية– التجارة الداخلية والخارجية**، مطبعة التفيض، بغداد، 1948.

-جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأميركي، الأزمة لمالية العالمية 2008**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008.

-حامدي محمد، **التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،20-21 أكتوبر 2009 .

-حمد فواز الدليمي، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2011 .

-زكريا سلامة عيسى شنطاوي، **الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية – من منظور الاقتصاد الاسلامي–**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009 .

- عامر محمد ، **استراتيجيات إدارة الأزمات الحكومات** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2006 ، القاهرة .

-عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، .

-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانية التحكم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

-عمر يوسف عبد الله عبابنه، **الأزمة المالية المعاصرة – تقدير اقتصادي إسلامي"**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

- فريد النجار , **البورصات والهندسة المالية** , مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, مصر 1999.

- محمد صالح المنجد، **الأزمة المالية**، مجموعة زاد للنشر، الرياض 2008.

-محمود إبراهيم الخطيب، **الأزمة المالية المعاصرة – أسباب وعلاج** ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول :الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي ، عمان، الأردن، 2 ديسمبر 2010 .

- محمود مهنا ، **إدارة الأزمات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003.

- يوجين فأرجا ، **أزمة النظام الرأسمالي**، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 .

- Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 1998. **"The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries"**. IMF Staff Paper, Vol. 45, No 1.